

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(الوفاء ١٣٧٤ هـ)

٤٨



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEED)

المِيسَاتِلُ الصَّائِغَانِيَّةُ

المؤتمر العالمي بمناسبة الألفية لوفاء الشيخ المفيد



المِسْنَاءِلُ الصَّاعِغَانِيَّةُ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

المسائل الصاغانية	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
السيد محمد القاضي	تحقيق :
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة دنا	صفّ الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

الاهداء

سيدي يا صاحب العصر ..

يا من نحظى برعايته ..

يلدّ لي - و أنا أرفع إليك بكلتا يدي جهدي

المتواضع - أن أخاطبك:

يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الضُّرَّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ
مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي
الْمُتَصَدِّقِينَ

بين يدي الكتاب

- * المؤلف في سطور
- * حول الكتاب
- * محتويات الكتاب
- * نسخ الكتاب
- * منهج التحقيق
- * شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وآله الطاهرين
المنتجبين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين الى قيام يوم
الدين.

المؤلف في سطور

* هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، العكبري، البغدادي،
المعروف بالشيخ المفيد، و بابين المعلم.

* ولد سنة ٣٣٦ هـ، وقيل: سنة ٣٣٨ هـ، في بلدة «عكبرا»^(١).

* ترعرع في كنف والده الذي كان معلماً في واسط، ولذا كان ابنه يكنى بابن
المعلم.

* انحدر به أبوه الى بغداد و هو بعدُ صبيّ، و بغداد حينذاك حاضرة العلم، و
مركز الحضارة و عاصمة العالم الاسلامي كله و مهد العلماء، و مهوى أفئدة المتعلمين.

(١) عكبرا: اسم بليدة من نواحي دجيل، قرب صريفيين و أوانا، بينها و بين بغداد عشرة فراسخ، والنسبة إليها
عكبري و عكبراوي. (معجم البلدان ٤: ١٤٢).

* لقبه الرماني بـ «المفيد»، لسبب حاجته المعروفة معه، و كان المترجم له يقرء آنذاك على أبي عبدالله الحسين بن علي المعروف بـ «جعل» في منزله بدرب رباح.

* شيوخه و أساتذته يربون على الخمسين، جلهم من أقطاب المدرسة البغدادية، في الأدب والفقه والحديث وغيرها.

* صفاته:

كان شيخاً، ربعة^(١)، أسمر، نحيفاً، قوي النفس، كثير البرّ والصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، حسن اللباس، يلبس الخشن من الثياب، دقيق الفطنة، ماضي الخاطر، حسن اللسان والجدل، صبور على الخصم، ضنين السرّ، جميل العلانية.

* كان له مجلس نظر في داره بدرب رباح، يحضره كافة العلماء من سائر الطوائف، يناظر أهل كل عقيدة، زاره ابن النديم - صاحب الفهرست - في ذلك المجلس و قال عنه: شاهدته فرأيتته بارعاً.

* كان مديماً للمطالعة والتعليم، من أحفظ الناس و أحرصهم على التعليم، يدور على حوانيت الحاكة والمكاتب فيتلّمح الصبي الفطن فيستأجره من أبويه.

* مؤلفاته و مصنفاته ناهزت المائتين أو جاوزتها.

* وقعت في أيامه اضطرابات و فتن طائفية في بغداد، و كان من مقتضيات السياسة - اللثيمة - آنذاك نفي المترجم له من بغداد، و وضعه تحت الإقامة الجبرية خارجها، و نصرته المعتدين عليه.

فمن ذلك ما حدث سنة (٣٩٣ هـ)، و تكرر في رجب عام (٣٩٨ هـ)، و كان إخراج المفيد من بغداد ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان، إلى أن شفع فيه

(١) اي مستقيم القامة.

علي بن المزيّد فأعيد.

* توفي في بغداد، في العقد الثامن من عمره المملوء بالكفاح، سنة (٤١٣ هـ)، و
شيعه ثمانون ألفاً من الباكين عليه.

* صلى عليه تلميذه الشريف المرتضى الموسوي، بميدان الاشنان، وضاق بالناس
على كبره.

* دفن بداره في بغداد، ثم نُقل إلى مقابر قريش، فدفن عند رجلي الإمام محمد
ابن علي الجواد (عليه السلام)، بجانب استاذه الشيخ أبي القاسم جعفر بن محمد بن
قولويه القمي، صاحب كتاب (كامل الزيارات).

* رثاه الشريف المرتضى، والشيخ عبدالمحسن الصوري وغيرهما من الشعراء، و
من أروع ما رثي به مرثية مهيار الديلمي، التي جاوزت تسعين بيتاً، والتي يقول فيها:

مَا بَعْدَ يَوْمِكَ سَلْوَةٌ لِمُعَلِّلٍ مَنِّي وَلَا ظَفَرْتُ بِسَمْعٍ مُعَذِّلٍ
سَوَى الْمَصَابُكَ الْقُلُوبَ عَلَى الْجَوَى فَيَدُ الْجَلِيدِ عَلَى الْحِشَالِ الْمُتَمَلِّلِ
وَتَشَابَهَ الْبَاكُونَ فِيكَ فَلَمْ يَبْنِ دَمْعُ الْحَقِّ لَنَا مِنَ الْمُتَعَمِّلِ
كُنَّا نَعِيرُ بِالْحُلُومِ إِذَا هَفَّتْ جَزَعًا وَنَهَزًا بِالْعُيُونِ الْهَمَلِ
فَالْيَوْمُ صَارَ الْعُذْرُ لِلْفَانِي أَسَى وَاللَّوْمُ لِلْمُتَمَاسِكِ الْمُتَجَمِّلِ

إلى أن يقول:

يَا مُرْسَلًا إِنْ كُنْتَ مُبْلَغَ مَيِّتٍ تَحْتَ الصَّفَائِحِ قَوْلَ حَيٍّ مُرْسِلِ
فَلِجِ الشَّرَى الرَّأْوِي فَقُلْ «لِمُحَمَّدٍ» عَنْ ذِي فُؤَادٍ بِالْفَجِيعَةِ مُشْعِلِ
مَنْ لِلْخُصُومِ اللَّدُّ بَعْدَكَ غُصَّةٌ فِي الصَّدْرِ لَا تَهْوِي وَلَا هِيَ تَعْتَلِي
مَنْ لِلْجِدَالِ إِذَا الشِّفَاءُ تَقَلَّصَتْ وَ إِذَا اللِّسَانُ بِرِيقِهِ لَمْ يَبْلُلِ
مَنْ بَعْدَ فَقْدِكَ رَبُّ كُلِّ غَرِيبَةٍ بِكَرْبِكَ أَفْثَرَعَتْ وَقَوْلُهُ فَيُصَلِّ

وَلِغَامِضٍ خَافٍ رَفَعَتْ قِوَامَهُ
مَنْ لِلطُّرُوسِ يَصُوغُ فِي صَفَحَاتِهَا
يُبْقِينَ لِلذِّكْرِ الْمَخْلُودِ رَحْمَةً
كَمْ قَدْ ضَمَمْتَ لَدَيْنِ آلِ «مُحَمَّدٍ»
فَلْيَجْزِنَنَّ عَنْهُمْ مَنْ لَمْ يَزَلْ
وَلْتَنْظُرَنَّ إِلَى «عَلِيٍّ» رَافِعاً

الى أن يقول :- وهو يصف التشيع -

مَا إِنْ رَأَتْ عَيْنَايَ أَكْثَرَ بَاكِياً
حَشِدُوا عَلَى جَنَابَاتِ نَعْشِكَ وَقَعاً
وَتَنَازَعُوا الدَّمَاعَ الْغَرِيبَ كَأَنَّمَا الـ
يَمْشُونَ خَلْفَكَ وَالثَّرَى بِكَ رَوْضَةً

و يختم رائعته بقوله :

رَقَاصَةُ الْقَطَرَاتِ تَخْتِمُ فِي الْحَصَا
نَسَجَتْ لَهَا كَفَّ الْجَنُوبِ مُلَاءَةً
صَبَابَةُ الْجَنَابَاتِ تَسْمَعُ حَوْلَهَا
تُرْضِي ثَرَاكَ بَوَاكِفٍ مُتَدَفِّقٍ
حَتَّى يَرَى زَوَارُ قَبْرِكَ إِنَّهُمْ
وَمَتَّى وَنَتْ أَوْ قَصَّرَتْ أَهْدَابُهَا

وَسَمَاءٌ وَتَفَحَّصُ فِي الثَّرَى الْمُتَهَيَّلِ
رَتْقَاءَ لَا تُفْصِي بِكَفِّ الشَّمَالِ
لِلرَّعْدِ شِقْشِقَةُ الْقُرُومِ الْبُزْلِ
يُرْوِي صَدَاكَ وَ قَاطِرٍ مُتَسَلِّلِ
حَطَّوْا رِحَالَهُمْ بِوَادٍ مُبْقِلِ
أَمَدَدْتُهَا مِنِّي بِدَمْعٍ مُسْبِلِ

حول الكتاب

لقد كان من جملة مقتضيات الزعامة العامة للإمامية التي بلغها الشيخ المفيد (رحمه الله) في زمانه، وجود نوّاب له، وممثلين عنه في كثير من النواحي والبقاع في أرجاء المعمورة، حيث تواجد الشيعة الإمامية.

ومن البديهي أن النائب يمثل امتداداً طبيعياً لعقيدة المنوب عنه واتجاهاته وانطباعاته عن الأشياء، ويبقى كلما أشكل عليه أمر - من مختلف الميادين - استرشد بموكله، واستمدّ من توجيهاته، وهكذا كانت نشأة هذا الكتاب، والذي نحن على أبوابه.

فالكتاب جملة مسائل وردت شيخنا المفيد (رحمه الله)، أرسلها إليه وكيله من ناحية (صاغان)، وكان قد أدلى بها فقيه الأحناف في ذلك البلد، ولم يكن له بدّ من إرسالها إلى زعيم الإمامية ليجيب عنها ويشفعها بالأدلة والبراهين. ولا بدّ من الإشارة إلى نقاط عدة:

الأولى: صاغان أو صاغانيان اسم لموضعين:

الأول: كورة عظيمة بماوراء النهر، واليه ينسب الحافظ في اللغة الحسن بن محمد ابن الحسن الصاغانى، صاحب كتاب (العباب الزاخر) في اللغة. (١)

الثانية: قرية بمرو، أوسكة بها، وهو - أي صاغان - معرّب چاغان أو چاغان كوه^(٢)، ولعلّها: هي التي تعرف الآن بـ (طاغان) وتقع في الشمال الغربي لمدينة نيشابور، على بُعد حوالي (٦٠ كم) منها.

وقد تشبّه النسبة بين هذين الموضعين.

(١) تاج العروس ٩: ٢٥٩.

(٢) معجم البلدان ٣: ٣٨٩؛ تاج العروس ٩: ٢٦٠.

و من المرجح أن يكون البلد الثاني هو البلد الذي وردت منه هذه المسائل الى شيخنا المفيد (رحمه الله)، وذلك لعدة قرائن:

الأولى: ورود ابن الجنيد - الجنيدي - نيسابور، و اجتماع الفقيه الحنفي - صاحب المسائل - به هناك، كل هذا يناسب قرب (صاغان) من نيسابور.

الثانية: ذكر المؤلف (خراسان) من بين بقية البلدان، وذلك عند تعرضه للجّهال المنتمين الى المذاهب الأخرى - في أواخر المسألة الأولى -، و هو ينبئ عن وجود مناسبة، ولا مناسبة إلا كون صاغان من أعمال ذلك الإقليم.

الثانية: الذي يغلب على الظن ان الفقيه الحنفي صاحب هذه الأقوال هو: أبو العباس الفضل بن العباس بن يحيى بن الحسين الصاغاني الحنفي، له عدة تصانيف، سمع الحديث بنيسابور، و حدث بخراسان؛ قدم بغداد حاجاً سنة عشرين و أربعمئة، و حدث بها، و سمع منه الخطيب البغدادي . (تاريخ بغداد ٢/٢٨٠)

و يؤيده:

أولاً: ان أبا العباس الصاغاني - هذا - هو الفقيه الحنفي الوحيد في ذلك البلد، والمبرز فيه، و أيضاً هو من معاصري شيخنا المفيد (رحمه الله)، حيث قدم بغداد سنة ٤٢٠.

ثانياً: اللقاء الذي جرى بين الفقيه الحنفي - صاحب الأقوال - وابن الجنيد في نيسابور يؤيد ذلك أيضاً، لأن أبا العباس الصاغاني سمع الحديث بنيسابور، فلعل اجتماعه بالجنيدي كان أيام سماعه الحديث بها.

لكن التاريخ المذكور لورود ابن الجنيد نيسابور و هو سنة ٣٤٠ قد لا يتناسب مع تاريخ مجئ الصاغاني الى بغداد و هو سنة ٤٢٠، إذ يلزم منه ان يكون الصاغاني قد دخل بغداد و عمره ناهز المائة أو جاوزها، و دخول معمر - يروم الحج - بغداد و عدم تنبه

الخطيب البغدادي أو تنبيهه على ذلك، مع سماعه الحديث منه و اجتماعه به، غريب جداً.

فيتوجه احتمال التقاء الصاغانى بابن الجنيد بعد وصوله نيسابور بعدة سنوات. علماً بأن وفاة ابن الجنيد كانت سنة ٣٨٠.

و أيضاً يتوجه احتمال التصحيف او التحريف لتاريخ ورود ابن الجنيد نيسابور، عن تاريخ متأخر عن ذلك.

ثالثاً: اهتمام الشيخ المفيد (رحمه الله) في ردّ هذه الأقوال، و نقضها، و سوق الشواهد الوافرة على بطلانها، و هذا إن دلّ على شئ فإنما يدلّ على أن قائلها ذو شأن في بلاده أو غيرها، و إلاّ فما أكثر المشنّعين على الشيعة الإمامية؟! و قد سمعت ان أبا العباس الصاغانى هو الفقيه الحنفى الوحيد في هذا البلد.

الثالثة: المرسل لهذه المسائل من صاغان الى الشيخ المفيد (رحمه الله)، فهذا الذي لم أهتم إليه.

ولعل دراسة شاملة للشيخ المفيد و لتلامذته و نوابه و مدى نفوذه في الأطراف، هي التي ترشدنا الى ذلك.

محتويات الكتاب

قلت: إن هذا الكتاب هو جملة مسائل وردت شيخنا المفيد (رحمه الله)؛ وهي عشر مسائل من مختلف أبواب الفقه، شنع بها فقيه حنفي على الشيعة الإمامية، وادعى أنهم خارجون بها عن الايمان، مخالفون لنصوص القرآن، أعرض هذه المسائل على الترتيب:

المسألة الأولى: في نكاح المتعة.

المسألة الثانية: عدم بطلان نكاح الذمي إذا أسلمت زوجته.

المسألة الثالثة: إعارة الإمام بين الجواز والحرمه.

المسألة الرابعة: جواز الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

المسألة الخامسة: الطلاق الثلاث في مجلس واحد طلاق واحد.

المسألة السادسة: عدم وقوع الطلاق والظهار موقع اليمين.

المسألة السابعة: الزوجة لا ترث من ربايع الأرض.

المسألة الثامنة: الحبوّة للولد الأكبر.

المسألة التاسعة: في قتل الرجل المرأة، القصاص ونصف الدية على المقتص.

المسألة العاشرة: دية التنكيل بالميت دية الجنين.

ولقد كانت أجوبة شيخنا المفيد (رحمه الله) عن هذه المسائل العشر وكافة فروعها غنية ومشبعة بالاستدلال الفقهي الرصين؛ ولم تكن مصادر استدلاله تتجاوز الأدلة الأربعة المألوفة لدى استنباط الأحكام الشرعية، ألا وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع والعقل.

ثم إن شيخنا المفيد (رحمه الله) لم يكتف بالإجابة المشفوعة بالدليل والبرهان، بل أضاف إلى المسائل العشر خاتمة، بين فيها جملة وافرة من فروع الفقه، التي خالف فيها أبو حنيفة مصادر التشريع الإسلامي والحكم الشرعي.

نسخ الكتاب

توجد لهذا الكتاب عدة نسخ متناثرة هنا وهناك، ولكن الذي تناولته يدي منها أثناء التحقيق ثلاثة:

الأولى: نسخة قديمة نفيسة، مجهولة الناسخ والتاريخ، يرقى تاريخها الى القرن السابع أو الثامن الهجري كتبت بخط النسخ، عليها عدة تملكات، أقدمها تملك علي بن الحسين الولياني بتاريخ غرة محرم سنة ٨٨٨ هـ. وتقع النسخة ضمن مجموعة من رسائل الشيخ المفيد، وكلها بخط واحد.

في ٣٦ ورقة؛ والمجموعة في ١٥٣ ورقة، مختلفة الأسطر، بمقياس ١٧×٢٤/٥ سم. وهي من مخطوطات مكتبة آية العظمى النجفي المرعشي (قدس سره) برقم (٢٥٥). وقد رمزت لها بحرف (أ)

الثانية: مجهولة الناسخ والتاريخ أيضاً، يرقى تاريخ نسخها الى القرن الثالث عشر الهجري، كتبت بخط النسخ، وتقع ضمن مجموعة من رسائل الشيخ المفيد أيضاً. في ٣٦ ورقة، والمجموعة في ١٧٩ ورقة، ١٧ سطر، بمقياس ١٢×١٨/٥ سم. وهي من مخطوطات مكتبة النجفي المرعشي أيضاً، برقم (٧٨)، وقد رمزت لها بحرف (ب).

و يبدو لي واضحاً أن هذه النسخة كتبت على النسخة الأولى، كما يبدو أن الناسخ كان من أهل المعرفة، حيث نراه قد صحح موارد الخطأ في نسخته، ولم يعتمد كلياً على النسخة التي نقل عنها.

الثالثة: مجهولة الناسخ والتاريخ، يرقى تاريخها الى القرن الحادي عشر الهجري، كتبت بخط النسخ، عليها عدة تملكات، أقدمها بتاريخ ١١٢٢ هـ، عليها ختم مربع في وسطه [اللهم صل على محمد و آل محمد سنة ١٠٩٤]، وتقع هذه النسخة ضمن

مجموعة من رسائل الشيخ المفيد أيضاً.

في ٥٥ صفحة، والمجموعة في ٤٢٢ صفحة، ٢٣ سطر، بمقياس ٢٦/٢×١٣/٣ سم.

وهذه النسخة من مخطوطات مكتبة إمام جمعة خوي المهداة الى المجلس النيابي

(شوراي اسلامي) بطهران، تحت الرقم العام ٦٣٦١٥، وقد رمزت لها بحرف (ج).

وهذه النسخة كسابقتها كتبت على النسخة الأولى، بيد أن ناسخها - على ما

يظهر - لم يكن من أهل المعرفة والفن، فهو يحاول رسم الكلمة التي تعسر قراءتها عليه

رسماً موافقاً للنسخة التي ينقل عنها، فهو - والحالة هذه - يزيد في الطين بلة - كما يقال.

منهج التحقيق

لقد حاولت لدى تحقيقي الكتاب اتباع المنهج التقليدي المألوف لتحقيق النصوص، ويتمثل بالخطوات التالية:

١- اعتمدت في تحقيق نص الكتاب على النسخ الثلاث الخطية المتقدمة الذكر. و لما كانت النسخة الأولى منها هي نسخة الأصل التي كتبت عليها النسختان - كما سمعت - لم يكن في فرز جميع الاختلافات كبير فائدة، فلذا جعلت النسخة الأولى هي الأصل والنسختان الباقيتان مؤيدات و موضّحات لموارد تعذر قراءة النص من النسخة الأولى - وأشرت الى ذلك في الهامش؛ وقد لاحظت في النسخة الأولى أخطاءً طفيفة صححتها في المتن و أثبت ما هو في المخطوطة في الهامش.

٢- تخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن، بذكر اسم السورة ورقم الآية منها.

٣- تخريج الأحاديث النبوية و كذلك أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) من المجاميع الحديثية المعروفة المتداولة، بذكر اسم المصدر والجزء والصفحة التي يوجد فيها الحديث، مع الإشارة إلى اختلاف النص عن المصدر - إن وجد.

٤- دعم و توثيق ما ينقله المؤلف - جهد الامكان - من أقوال و آراء الصحابة والتابعين والفقهاء وغيرهم، و ذلك بإرجاع أقوالهم و آرائهم الى المصادر الأولية أو المراجع الثانوية.

٥- تعريف بالأعلام الواردين في هذا الكتاب، بذكر موجز عن حياتهم مع الإشارة الى مصدر أو مصادر الترجمة.

فهذا موجز عن خطوات المنهج المتبع لديّ عند تحقيق الكتاب، فان أكن قد أحسنت فيه فذلك هو المأمول، وإن تكن الأخرى فلعله يكون بداية و بذرة منتجة لعملٍ أوسع و لدراسة شاملة عن الكتاب، و من الله التوفيق والسداد.

شكر و تقدير

أتقدم بخالص شكري و امتناني للأخ الأكبر سماحة الحجة الفاضل الشيخ محمد مهدي نجف حفظه الله تعالى، حيث كان الباعث لي في هذا العمل مع توجيهاته السديدة، وملاحظاته الصائبة.

كما وأتقدم بخالص الشكر و جميل الثناء لأسرة مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، وعلى رأسها سماحة الأخ الفاضل الحجة السيد جواد الشهرستاني حفظه الله، حيث فتحت لي -و بكل رحابة صدر- أبواب مكتبتها العامرة واستفدت من مصادرها القيمة.

و لا يفوتني - و انا في هذه العجالة - أن أتقدم بشكري الجزيل و ثنائي العطر لإدارة المؤتمر العالمي للذكرى الألفية للشيخ المفيد، حيث أخذت على عاتقها طباعة هذا الكتاب مع بقية مؤلفات شيخنا المفيد (رحمه الله).

و في الختام أرفع كلتا يدي بالتضرع الى الباري عز وجل في أن يوفق الجميع لما فيه خير و صلاح الإسلام و أهله، إنه سميع مجيب.

محمد السيد كاظم القاضي الطباطبائي

٦/ ربيع الأول / ١٤١٣ هـ

المصادف ٥/٩/١٩٩٢ م

كتاب تاريخ العرب
منه

بسم الله الرحمن الرحيم رب زدنا عمن
الجمدة علمه علمه سرع بعته وله الشكر على ما خصنا
به من معرفه وهدايا اليه من سبل طلعتة ووقفا
من الاستبصار بحته ورفقا من التمسك بحبله المتبرك عروته
الذي لا ضطعام من جبره واجتياهم للحج عجايزه بحمد
سبدا سايه وصفوته والاعيد الطاهر من عزبه علمه افضل
اعلوانه ورجحته وايامه سل يام ما جانا فيه من كرامته
بالعصه ما سلا اهل عدلونه من الاطلاق الصلال عن حكمة
والاختلاف في شريعه بنيه حب الله عليه واله والكرامه
وان يبت لنا رافقه ما نستديم به التوفيق في القول والعلم
بمعونته انه ولي ذلك لطيفه وفدرة و بعد فقد وعسى
ادام الله عرك عجا ما ذلرت عن سرح بناجيتك من ايجاب الراي
وما هو عليه من التحريك عداوه اوليا الله هم والتبديع
لهم فيما يذهبون اليه من الحاجات الماثورة عن ابيه الهدى
من الحمد عليهم السلام وانه قد خد كوعثو من المعري اليهم
فيها اقوالا فصلها التسنع وحكم عليهم فيها بالتصايل وادعا
الهم طارحون بها عن الايمان بالافون مقامهم بيبها لصوص القرار
وسالت اعدو ذلرك ذاك في على الفصل والبيان ان اتيك
عجا الحقيقة في السمار مع الرتيب فيما بعد من الخوض علما
علا بيان والاحكام يد الله اليها سالت من ومن وجه
حجة له في اجبت ووجه عن القول فيه احييت

نموذج للصفحة الأولى من النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة آية الله
العظمى النجفي المرعشي (قدس سره) ، ضمن المجموع المرقم ٢٤٣
والتي رمزت لها بالحرف (أ)

القطع ملن صرنا محبي بر سعد عن محمد بن يحيى عن ارفع بن طح
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لا قطع في شمر ولا كثر قالوا بلغني
 هذا ولربلغني ما اقيت ثلاثة قلت قود الرجل الذي اقيته فقالوا
 فقد جرت به البغال الشب قال ابو عامر اخاف ان يكون اما جرت به
 ولا يعلو على نعام قال سمعت ابا جعفر وقد طلى له عن عبد الله
 مسعود فضبه فقال هلم افضا الشيطان قال علي بن عامر استنبت
 ابا جعفر عن الكوفة بنين قال سمعت سفيان الثوري يذكر ما يذكره
 الفاروق سمعته غير مره يلغنه ويقول ما رايت اجماعه على ان
 النبي صلى الله عليه واله

قصص

ولو لم يكن في الدلالة على ضلاله وقلة دينه واقdamه على البدع
 من دنياه الا ابا جنة الحزم واستقاطه احد ود ابا جة الفرج
 وابطاله كما المسلمين لكثير فكيف وقد اضاف الى ذلك ما ذكرنا
 منه جله يستغني عما سواه من بدعة في الدين والله سبحانه
 نسل التوفيق لما يحب ويرضى له قريب محب
 مجزئ المسائل الصاعانية والاجوده عنها
 بحمد الله وعنه وصلواته على خير طعة
 وحرمة الطاهر بن وسلم السلام والام
 لا ابا له العلي العظمي

وقد كتابنا في ذكر الشيخانه عمومي آيات الله العظمي
 في النجفي - قم

نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة آية الله
 العظمى النجفي الميرعشي (قدس سره) ، ضمن المجموع المرقم ٢٤٣
 والتي رمزت لها بالحرف (أ)

وقف كتابخانه قرائت خانه عمومی آیت الله العظمی
مرعشی نجفی - قم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على سبوغ نعمته وله الشكر على ما خصنا به من معرفته
وهذا اليه من جلال طاعته ووقفنا من الاستبصار بحجته ورفقنا
من التمسك بعجله المتين وعروة الذين اصطفاهم من خيرة
لجباة الحجّة على بريته محمد سيد الانبياء وصفوته والائمة
الطاهرين من عترته عليهم افضل الصلوات ورحمة واياه اسئل تمام
ما احببنا فيه من كرامته بالعصمة ما شمل اهل بيته من الخدّان
بالضلال عن حكمته والاختلاف في شرع بنبيه صلى الله عليه وآله
لستّه وان ثبت لنا براقته ما نستدبره بالتوفيق في القول والعمل
بمعونه انه ولي ذلك بلطفه وقدرته وبعد فقد وقفت اذ الله
عزّاز على ما ذكرت عن شيخ بنا حينك من اصحاب الرأي وما هو عليه
الغريان في عدان اولياء الله منهم والتبوع لهم فيما يزعمون اليه
من الاكابر الماثورين عن ائمة الهدى من آل محمد عليهم السلام وانه قد لمج
بذكر عشرين ما يافى اليهم فيها اقوال اقتصر بها التشنيع وحكم
عليهم فيها بالتقليد ولا عني انهم خارجون بها عن الايمان محالون

نموذج للمصفحة الأولى من النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة آية الله
العظمى النجفي المرعشي (قدس سره) ، ضمن المجموع المرقم ٧٨
والتي رمزت لها بالحرف (ب)

منه جلة يستع بها غا سواه من دعه في الدين وبالله نستعين
ولما فضل التوفيق لما يحب ويرضى انه قريب مجيب عن غزير السائل
الصاعانيه والاجوبه عنها بحمد الله ومنه صلواته
على خير خلقه محمد وعترته الطاهرين وسلم
تسليما كثيرا ولا قوة الا بالله العلي
العظيم

و

وقف كتابخانه عمومى آيت الله مرعشى نجفى
« قسم »

نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة آية الله
العظمى النجفى المرعشى (قدس سره) ، ضمن المجموع المرقم ٧٨
والتي رمزت لها بالحرف (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على سبع عشرة سنة ولا انكر على ما اختارنا من معرفة هذا
 اليه سبل طاعته وفتنا من الاستبصار بحجة وريز قاسم التمسك
 بحبل الميثاق وعروقه الذين اصطفاهم من خيرة ما جابهم الخلق على
 محمد بن ابي بكر وصفيته والامام الطاهر بن علي بن عتبة عليهم افضل
 ورحمة واما يسئل تمام ما جئنا فيه من كرامة بالعبادة ما سئل اهل
 عداوته من الخذلان بالصلوات عن حكمته والاختلاف في شرع بينه
 صلى الله عليه وآله والخلاف في تبيينه وان ثبت لنا برأيه ما يستديم به
 التوفيق في القول والعمل بمؤمنة انه ولي ذلك بطه وقد رتبه
 ولبعضه عند وقت اتمام الله عزك على ما ذكرت عن شيخنا جليلك
 من اصحاب الراي ما هو عليه من التحريف في عداوة اوليائنا الله منهم
 البدع لهم فيما يذهبون اليه من الاحكام المانعة عن اهل الهدى الى
 محمد بن علي السلام وانه قد ذكر عشرة مسائل عن ما بهم فيها اقوالا صديقا
 اتشبه وحكم عليهم فيها بالتفصيل وادعاهم خارجون بها عن الايمان
 نحن المؤمنون بما لهم فيها نصوص القرآن وسالنا ذكرك في كتابك الى
 التفصيل والميلان ان اتقك على الحقيقة من ذلك بما يرفع الرب فيما
 يعيده من الخوض علينا الانسان وانا بحجك ايدك الله الى ما
 وسين عن وجه الحق فيما فصلت واجلت ورضع من القول في كتابك
 والتمت مستلكك بعد النزاع من ذلك بمسئلة الله اقوالا ابدعها
 امام هذا النجى المعصية على اهل الحق في الاحكام خالف فيها
 فتها الاسلام وراين برأيه فيها جميع علماء الامام برغبة بهاد وبعول
 الاقدام ليكتف بها انك الله بها عن عوارضه عند اصحابه المعبرين
 واتباعه وتمتلك بها قناع ضلالتهم عند المعظمين ليحيا لهم من اتباعه

نموذج للصفحة الأولى من النسخة الخطية المحفوظة في خزانة المجلس

النيابي - الشورى الإسلامي - في طهران ، ضمن المجموع المرقم ٨

وبالرقم العام ٦٣٦١٥ والتي رمزت لها بالحرف (ج)

سرخ

فقال عنان حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله حديثاً خادماً
ابن سلمان عن ابراهيم الحنفي قال عليه الكرامة روى ابو عامر عن
عوانه قال كنت عند ابي خيفة فسل عن رجل فمات قال عليه
اللعن فقلت حديثاً يحيى بن عجلان عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تطلع في غمرة ولا تكثر
قال ما يعني هذا اوله يعني ما اقيمت بخلافه قلت قد اطل
الذي اقيمت فقال له عجزت به البغال المشبه قال ارفع
اخاف ان يكون ما عجزت بل عجزت وروى علي بن عاصم
قال سمعت ابا جعفر وقد حكى له عن محمد بن ابي اسود فقبضه
فقال هذا اخفا الشيطان وقال علي بن عاصم استب
ابا جعفر عن اكثر مرتين قال سمعت سينا بن التميمي يذكره
ما يذكره الكثرة فسمعت عذرة بن الغنم ويقول ما رايت اجراً
منه على رد سنن النبي صلى الله عليه وآله **فصل**
ولم يكن في الدلالة على ضلاله وفله دينه واقدمه على البع
من دين الله الا ابا خلة الخمر واسقاطه الحدود فاباحة الفرج
وابطاله دماء المسلمين فكيف وقد اضاف الى ذلك ما ذكرنا
منه حمله يستقي بها عما سواد من يدعه في الدين وبالله
نستعين واياه نضل التوفيق لما يحب ويرضى انه قريب مجيب
تحريت المسائل الصاعقة بآية والحق
عنه بحمد الله وسنة صلواته
على محمد وحمته الطاهرين
وسلم كثير
م

نموذج للصفحة الأخيرة من النسخة الخطية المحفوظة في خزانة المجلس
النيابي - الشورى الإسلامي - في طهران ، ضمن المجموع المرقم ٨
وبالرقم العام ٦٣٦١٥ والتي رمزت لها بالحرف (ج)

المسئال والاضاغانية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ بِرَحْمَتِكَ

الحمد لله على سبوغ نعمته، وله الشكر على ما خصنا به من معرفته، وهدانا إليه من سبيل طاعته، ووقفنا من الاستبصار بحجته، ورزقنا من التمسك بحبله المتين و عروته، الذين اصطفاهم من خيرته، واجتباهم للحجة على بريته، محمد سيد أنبيائه و صفوته، والأئمة الطاهرين من عترته، عليهم أفضل صلواته و رحمته، وإياه نسأل تمام ما حباننا فيه من كرامته، بالعصمة بما شمل أهل عداوته؛ من الخذلان بالضلال عن حكمته، والاختلاف في شرع نبيه (صلى الله عليه وآله) والخلاف لسنته؛ وإن ثبت لنا برأفته ما نستديم به التوفيق في القول والعمل بمعونته، إنه ولي ذلك بلطفه و قدرته.

و بعد :

فقد وقفت - أدام الله عزك - على ما ذكرت عن شيخ بناحيتك من أصحاب الرأي، وما هو عليه من التحريك في عداوة أولياء الله منهم، والتبديع لهم، فيما يذهبون إليه من الأحكام الماثورة عن أئمة الهدى من آل محمد (عليهم

السلام)، وأنه قد لجّ بذكر عشر مسائل، عزى إليهم فيها أقوالاً قصد بها التشنيع، و حكم عليهم فيها بالتضليل، و ادّعى أنهم خارجون بها عن الإيمان، مخالفون بمقالهم فيها نصوص القرآن.

و سألت - بعد ذكرك في كتابك اليّ على التفصيل والبيان - أن أقفك على الحقيقة من ذلك بما يرفع الريب فيما تعمّده من التخرص علينا والبهتان.

و أنا مجيبك - أيدك الله - إلى ما سألت، و مبين عين وجه الحق فيما فصلت و أجملت، و موضّح عن القول فيه كما أحببت و التمست.

و مبين لك بعد الفراغ من ذلك - بمشيئة الله - أقوالاً ابتدعتها إمام هذا الشيخ المتعصب على أهل الحق في الأحكام، خالف فيها سائر فقهاء الإسلام، و باين برأيه فيها جميع علماء الأنام، بدّعه بها ذوو العقول والأفهام، لتكشف - أيدك الله - بها عن عواره، عند أصحابه المغترّين به و أتباعه، و تهتك بها قناع ضلاله، عند المعظمين له بجهالتهم من أشياعه، و تخرسه الفضيحة بها عن الشناعات، التي يلجأ إليها بعجزه - في المناظرة - عن الحجاج بانقطاعه ... و بالله التوفيق...

المسألة الأولى

ذكرت - أيدك الله - عن هذا الشيخ المتفقه عند نفسه لأهل العراق، أنه زعم أن الإمامية تبيح الزنا المحظور في نص التنزيل، من نكاح الاستمتاع، المعقود باشتراط الأجال، وأن قولهم في ذلك خلاف لجماعة فقهاء الأمصار، وقد حرّمه الله تعالى في القرآن حيث يقول: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ () إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ () فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» (١).

قال: وقد اتفق هذا الفريق - يعني الإمامية - على أن المتمتع بها ليست بزوجة ولا ملك يمين؛ وفي اتفاقهم على ذلك إقرار بأنهم فيما أباحوه من النكاح ضالّون.

فصل

قلت: وزعم أن الخبر قد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: الولد

للفراش و للعاهر الحجر ^(١)؛ و أن الرافضة على ما ^(٢) اتفق على نفي ولد المتعة، فلو كان عن نكاح ثبت بالفراش، وإذا لم يكن نكاح المتعة فراشاً فهو سفاح محظور.

فأقول: - و بالله التوفيق - إن أول ما افتتح به هذا الشيخ كلامه سفه، و فرية توجب عليه الحد باتفاق، و ذلك أنه لا خلاف بين فقهاء الأمة أن حد الزنا ساقط في نكاح الاستمتاع، فالحلل له منهم يسقطه ^(٣) باعتقاد الإباحة فيه، كما يسقطه من ضروب النكاح الحلال؛ والمحرم له يسقط الحد فيه للشبهة الرافعة - عنده - للحدود ^(٤)؛ و هم مجمعون - مع ذلك - على أن من سمى المستمتع زانياً، أو سمى المستمتع بها زانية، كان مفترياً بذلك قاذفاً ^(٥)، والقرآن مصرح والسنة معاً بإيجاب الحد على المفترين ^(٦)؛ و هذا ينبع عن صحة ما حكمنا به على

(١) الموطأ ٢: ٧٣٩؛ مسند أحمد بن حنبل ٢: ٢٣٩؛ سنن الدارمي ٢: ١٥٢؛ صحيح البخاري ٤: صحيح مسلم ٢: ١٠٨؛ سنن أبي داود ٢: ٢٨٢؛ سنن ابن ماجه ٢: ٩٠٤؛ سنن الترمذي ٣: ٤٦٣؛ سنن النسائي ٦: ١٠٨؛ من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٥٠؛ تهذيب الأحكام ٨: ١٨٣.

(٢) بياض في أمقذار كلمة.

(٣) في جميع النسخ: يسقط؛ و ما أثبتته أنسب.

(٤) المدونة الكبرى ٦: ٢٠٢؛ المغني لابن قدامة ١٠: ١٥١؛ الشرح الكبير ١٠: ١٧٧؛ التفريع لابن الجلاب ٢: ٤٨، ٤٩؛ الكافي لابن عبد البر ٢٣٨؛ الفروع لابن مفلح ٦: ٧٤؛ التنف في الفتاوى ٢: ٦٣٣؛ بداية المجتهد ٢: ٤٣٤؛ مغني المحتاج ٤: ١٤٥؛ نهاية المحتاج ٧: ٤٢٥؛ فتح المعين ٤: ١٤٤؛ الانصاف ١٠: ١٨٢؛ كشف القناع ٥: ٩٧؛ البحر الزخار ٦: ١٤٦؛ مجمع الأبرار ١: ٥٩٥.

(٥) المدونة الكبرى ٦: ٢٠٢.

(٦) أما من القرآن الكريم فهو قوله تعالى: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون» النور: ٤.

و أما السنة ففيها الكثير، منها قوله (ص) لهلال بن أمية - لما قذف امرأته - «أربعة شهداء، و إلا فحد في ظهرك؛ يردد ذلك عليه مراراً». سنن النسائي ٦: ١٧٢.

و منها: ما قضى به أمير المؤمنين (ع) أن الفرية ثلاثة: - يعني ثلاث وجوه - إذا رمى الرجل الرجل بالزنا، و إذا قال إن أمه زانية، و إذا دعي لغير أبيه فذلك حد ثمانون. فروع الكافي ٧: ٢٠٥.

هذا الشيخ المتعصب من استحقاق العقاب على ما لفظ به من الكلام المحظور.

فصل

ثم من أعجب الأمور وأطرفها من هذا الخصم، وأدلها على فرط غباوته و جهله، أن أبا حنيفة إمامه، و جميع من أخذ عنه رأيه، و قلده من أصحابه، لا يختلفون في أن العاقد على أمه أو ابنته و أخته، و سائر ذوات أرحامه، و وطئه لهن بعد العقد، مع العلم بصحة نسبه منهن، و اعتقاد حظر ذلك عليه، و تغليظه في الشريعة، ليس بزان؛ من أجل العقد، و أن الحد ساقط عنه لذلك، و من سماه زانياً - به - كان مفترياً عنده ^(١)؛ ثم شنَّع على الشيعة بنكاح المتعة الذي شرَّعه النبي (صلى الله عليه و آله) بإجماع الامة، و اتفق على إباحته آل محمد (عليهم السلام) ^(٢)، و خيار الصحابة الأبرار، و وجوه التابعين بإحسان ^(٣)؛ و يسمى العاقد له على الأجنبية منه، المباح عقد النكاح عليها له زانياً. إن هذا البدع من المقال لا يذهب الخلل و التناقض فيه على سليم من الآفات.

(١) المبسوط للسرخسي ٨٥: ٩؛ فتح القدير ٣٥: ٥؛ المحلى ١١: ٢٥٣؛ المغني ١٠: ١٤٩؛ رحمة الأمة: ١٥٢.

(٢) و قد استفاضت به أحاديثهم (ع) فمن ذلك حديث زرارة - في الصحيح - قال: جاء عبد الله بن عمير اللبثي إلى أبي جعفر (ع) فقال له: ما تقول في متعة النساء؟ فقال: أحلها الله في كتابه و على سنة نبيه (ص)، فهي حلال إلى يوم القيامة ... الحديث. (فروع الكافي ٥: ٤٤٩)

(٣) يأتي تفصيله في ص.

فصل

فأما احتجاجه بما تلاه من سورة المؤمنين، فإنه لا حجة فيه له على حال، و ذلك أن المستمتع بها زوجة عند جميع الشيعة، و من دان بإباحتها من مخالفهم، و ما ادعاه عليهم من إنكار ذلك، باطل منه و بهتان، و مذهبهم فيه - على اجتماعهم - نقيض دعواه.

ولو امتنع منهم ممنع من التسمية للمستمتع بها بالزوجة - على ما تظننى له - يناف (١) بذلك حكم ما تلاه، لجواز وجود نكاح ثالث ينضم إلى هذين النكاحين في التحليل، ينطق به قرآن أو سنة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، فيقوم ذلك مقام الآية الواحدة في تضمناها للأقسام، و لم يكن ممتنعاً باتفاق أهل اللسان أن تنزل الآية على هذا الترتيب، فيكون تقدير الكلام: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (١) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ» (٢).

و إذا لم يستحل ذلك في تقدير الكلام، لم يبق في صحته إلا وجوده في آية أخرى من القرآن، أو سنة ثابتة عن النبي (صلى الله عليه وآله).

و هو موجود في الموضعين جميعاً على البيان، قال الله تعالى: بعد ذكر المحرمات في النكاح - «وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً» (٣)، فنطق الذكر الحكيم بإباحة نكاح الاستمتاع على اليقين.

(١) كذا في النسخ، ولعل الصواب «لم يناف».

(٢) المؤمنون: ٦٥.

(٣) النساء: ٢٤.

و ثبتت الرواية عن عبد الله بن مسعود^(١) و عبد الله بن عباس^(٢) أنهما كانا يقرآن هذه الآية «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى»^(٣)؛ و هذا ظاهر صريح في نكاح المتعة المخصوص.

و أما السنة: فالإجماع ثابت أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أطلق نكاح المتعة المشروط بالأجل، و أذن فيه، و عمل به المسلمون في حياته^(٤)، و ولد منه أولاد في عصره^(٥)، و في إجماع الأمة على ذلك بطلان ما تعلق به الخصم في كلامه لما قدمناه.

و قد استقصيت الكلام في هذه المسألة في مواضع شتى من أمالي، و أفردت أيضاً فيها كتباً معروفة^(٦)، فلا حاجة بي إلى الإطالة فيه والإطناب.

(١) هو أبو عبد الرحمن، ابن أم عبد الهذلي؛ صاحب رسول الله (ص)، و خادمه؛ أسلم قبل عمر؛ و حفظ من في رسول الله (ص) سبعين سورة. (تذكرة الحفاظ: ٢٤٠)

(٢) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، الإمام البحر، عالم العصر، أبو العباس الهاشمي؛ دعا له النبي (ص) أن يفقهه الله في الدين، و يعلمه التأويل. (تذكرة الحفاظ: ٢٤٠)

(٣) الكشف للزمخشري ١: ٥١٩؛ أحكام القرآن لابن العربي ١: ٣٨٩؛ الجامع لأحكام القرآن ٥: ١٣٠؛ تفسير ابن كثير ١: ٤٧٤؛ التفسير الكبير ١٠: ٥٠؛ الدر المنثور ٢: ٤٨٤؛ نيل الأوطار ٦: ٢٧٥.

(٤) المغني ٧: ٥٧١؛ الشرح الكبير ٧: ٥٣٧؛ الإنصاف ٨: ١٦٣، و فيه: و عن أحمد: الحكم بالكراهة؛ كشف القناع ٥: ٩٧؛ المبسوط ٥: ١٥٢؛ أحكام القرآن للجصاص ٢: ١٤٧؛ المحلى ٩: ٥١٩؛ كتاب النيل ٦: ٣١٨.

(٥) استمتع ابن حريث و ابن فلان، كلاهما ولد له من المتعة، زمان أبي بكر و عمر. (كنز العمال ١٦: ٥١٨)

سمعت عبد الله بن الزبير يخطب و هو يعرض بابن عباس، يعيب عليه قوله في المتعة، فقال ابن عباس: يسأل أمه إن كان صادقاً؛ فسألها؛ فقالت: صدق ابن عباس، قد كان ذلك. فقال ابن عباس: لو شئت لسميت رجلاً من قریش ولدوا فيها. (مشكل الآثار للطحاوي ٣: ٢٤)

عبر عبد الله بن الزبير عبد الله بن عباس بتحليله المتعة، فقال له: سل أمك كيف سطعت الجمار بينها و بين أبيك؟ فسألها؛ فقالت: ما ولدتك إلا في المتعة. (محاضرات الأدباء ٢: ٢١٤)

(٦) للمؤلف ثلاثة كتب في المتعة، ذكرها النجاشي في رجاله عند تعداده لمصنفات المؤلف، و هي كتابه

فصل

فأما دعواه علينا - في نكاح المتعة - الخلاف على كافة فقهاء الأمصار، فهو من تخرصه الذي قدمنا وصفه فيه بالبهتان، و عيون فقهاء الصحابة والتابعين بإحسان يروون في إباحته ما يلائم مذهب آل محمد (عليهم السلام)، وقد حكى ذلك عنهم مَنْ لا يُتهم عليهم، من الفقهاء ورواة الأخبار.

فذكر أبو علي الحسين بن علي بن يزيد (١) - وهو من جملة فقهاء العامة - في كتابه المعروف بكتاب (الأقضية): أنه قال بنكاح المتعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله): عبد الله بن مسعود (٢)، ويعلى بن أمية (٣)، و جابر بن عبد الله (٤)، و عبد الله بن عباس (٥)، و صفوان بن أمية (٦)، و معاوية بن

→ في المتعة، و كتاب الموجز في المتعة، و كتاب المختصر فيها. و قد نقل عنها - كتاب المتعة - المجلسي في البحار؛ والحر العاملي في وسائل الشيعة. انظر: رجال النجاشي ٣٢٨:٢؛ بحار الأنوار ١٠٠:٣٠٥؛ و وسائل الشيعة ٢١: ١٠؛ الذريعة ١٩: ٦٦.

(١) الذي يغلب على الظن أنه: الكرابيسي؛ رغم أن مترجميه لم يذكروا له هذا المصنف في تعداد مؤلفاته؛ و هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي، البغدادي، صاحب الشافعي و أشهرهم بانتياب مجلسه، و أحفظهم لمذهبه. له تصانيف كثيرة في أصول الفقه و فروعه، و كان متكلماً، عارفاً بالحديث، و صنّف في الجرح والتعديل، و أخذ عنه خلق كثير. توفي سنة خمس - و قيل: سنة ثمان - و أربعين و مائتين. (الوافي بالوفيات ١٢: ٤٣٠)

(٢) و قد تقدمت قراءته للآية الشريفة (فما استمتعتم به منهن إلى أجل).

(٣) هو يعلى بن أمية، ابن منية؛ و منية أمه؛ التميمي، حليف قریش؛ عامل عمر على نجران؛ له صحبة. (التاريخ الكبير للبخاري ٨: ٤١٤)

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، أبو عبد الله الأنصاري؛ الفقيه، مفتي المدينة في زمانه؛ كان آخر من شهد بيعة العقبة، في السبعين من الأنصار؛ حمل عن النبي (ص) الشيء الكثير. (تذكرة الحفاظ: ٤٣)

(٥) و قد تقدم أنه كان يقرأ (فما استمتعتم به منهن إلى أجل).

(٦) صفوان بن أمية بن خلف، أبو وهب الجمحي؛ له صحبة. (التاريخ الكبير ٤: ٣٠٤)

أبي سفيان^(١)، وغيرهم من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله).
وجماعة من التابعين، منهم: عطاء^(٢)، وطاوس^(٣)، وسعيد بن
جبير^(٤)، وجابر بن يزيد^(٥)، وعمرو بن دينار^(٦)، وابن جريج^(٧)، وجماعة
من أهل مكة والمدينة، وأهل اليمن، وأكثر أهل الكوفة.
قال أبو علي: لم يحكم أحد من المسلمين على من تمتع بحدٍّ، وعذرهم
الفقهاء بما رووا فيها عن النبي (صلى الله عليه وآله) وأصحابه والتابعين.

(١) معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية؛ أمه هند بنت عتبة بن ربيعة؛ أظهر إسلامه يوم
الفتح، حدث عن النبي (ص)، وكتب له مرأت يسيرة. عدّه ابن حزم الأندلسي من ثبت على تحليل
المتعة بعد رسول الله (ص). (سير أعلام النبلاء ٣: ١٢٢؛ وانظر: المحلى ٩: ٥١٩)

(٢) عطاء بن أبي رباح؛ مفتي أهل مكة ومحدثهم، ولد في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة عمر؛ و
كان أسود مفلحاً، فصيحاً كثير العلم؛ من مولدي الجند. عدّه ابن حزم من ثبت على تحليل المتعة.
(تذكرة الحفاظ: ٩٨؛ المحلى ٩: ٥١٩)

(٣) طاوس بن كيسان، أبو عبد الرحمن، اليماني الجندي؛ كان شيخ أهل اليمن، وبركتهم، ومفتيهم؛ و
كان كثير الحج، فاتفق موته بمكة، قبل التروية بيوم، سنة ست ومائة. عدّه ابن حزم من ثبت على
تحليل المتعة. (تذكرة الحفاظ: ٩٠؛ المحلى ٩: ٥١٩)

(٤) سعيد بن جبير الوالبي، مولا هم الكوفي؛ المقرئ الفقيه، أحد الأعلام؛ سمع من ابن عباس وعدي
ابن حاتم... قتله الحجاج في شعبان، سنة خمس وتسعين؛ وله تسع وأربعون سنة. وهو من الذين
كانوا يقرؤون هذه الآية (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى). (تذكرة الحفاظ: ٧٦؛ وانظر:
تفسير ابن كثير ١: ٤٧٤)

(٥) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله؛ قال وكيع: مهما شككتكم في شيء فلا تشكوا في أن
جابر أثقة. وقال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك. (تهذيب
الكامل ٤: ٤٦٥)

(٦) عمرو بن دينار الحافظ، إمام الحرم؛ أبو محمد الجمحي، مولا هم المكي الأثرم؛ ولد سنة ست و
أربعين؛ سمع ابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله. (تذكرة الحفاظ: ١١٣)

(٧) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فقيه الحرم، أبو الوليد الرومي، الأموي، مولا هم المكي، الفقيه
صاحب التصانيف؛ قال جرير: كان ابن جريج يرى المتعة، تزوج ستين امرأة. وقال الشافعي: استمتع
ابن جريج بسبعين امرأة. (تذكرة الحفاظ: ١٧٠؛ (تهذيب التهذيب ٦: ٣٦٠)

ثم ذكر بعض الأخبار في ذلك، فقال:

أخبرنا محمد بن عبد عن إسماعيل عن قيس عن عبد الله قال: أمرنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن نتمتع من النساء.

قال: وأخبرنا عبد الوهاب بن مسعود بن عطا عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا نتمتع على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بملء القدر سويقاً، وبالقبضة من التمر.

قال: وأخبرنا عبد الوهاب بن جريج عن عطا عن ابن عباس: أنه كان يراها حلالاً، وقرأ «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» (١).

وذكر أبو جعفر محمد بن حبيب النحوي (٢)، في كتابه المعروف بكتاب (المحبر) من كان يرى المتعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال: جابر بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن ثابت (٣)، وسلمة بن الأكوع السلمي (٤)، و

(١) لم أعثر على هذه الأحاديث في مظانها، مضافاً إلى فقدان الكتاب الذي ينقل عنه المؤلف، إلا أن مضامينها متواترة، أذكر منها:

خرج علينا منادي رسول الله (ص) فقال: إن رسول الله (ص) قد أذن لكم أن تستمتعوا؛ يعني متعة النساء. (صحيح مسلم: ١٠٢٢)

وعن جابر بن عبد الله: استمتعنا على عهد رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر. (صحيح مسلم: ١٠٢٣)
وعن جابر: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الأيام على عهد رسول الله (ص)، وأبي بكر، حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حديث. (صحيح مسلم: ١٠٢٣)

(٢) محمد بن حبيب صاحب كتاب «المحبر»؛ حدث عن هشام بن محمد الكلبي؛ كان عالماً بالنسب وأخبار العرب، موثقاً في رواياته؛ وحبیب أمه؛ وهو ولد ملاعنة. (تاريخ بغداد ٢: ٢٧٧)

(٣) زيد بن ثابت بن الضحاك، أبو خازجة الأنصاري، الخزرجي، النجاري، المقرئ، الفرضي؛ كاتب وحي النبي (ص). (تذكرة الحفاظ: ٣٠)

(٤) سلمة بن الأكوع بن عبد الله بن قشير، أبو عامر، وكان من أشد الناس وأشجعهم راجلاً. وهو الذي يقول: كنا في جيش فأتانا رسول رسول الله (ص) فقال: إنه أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا.

(الثقات لابن حبان ٣: ١٦٧؛ صحيح مسلم: ١٠٢٢)

عمران بن الحصين الخزاعي^(١)، و عبد الله بن مسعود الهذلي، و عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، و أنس بن مالك^(٢).
قال ابن حبيب: والصحيح علي بن أبي طالب (عليه السلام)^(٣).

فصل

و إذا كان من عددناه من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه و آله) والتابعين بإحسان يقول بمتعة النساء، و يفتي بتحليلها، و يدين الله بذلك، على ما ذكره و رواه من سميناه، ممن لا يتهم بعصبية للشيعة ولا يشك أهل الخلاف في ثقته و أمانته، و غيرهم من الفقهاء و رواة الأخبار، فكيف يجوز لهذا الشيخ المسرف على نفسه دعوى الإجماع من الفقهاء على تحريمها و خلاف الشيعة في تحليلها؟! لولا أنه لا يستحي من العناد.

فصل

فأما ما ادعاه علينا من نفي ولد المتعة، فإنه لاحق ببهتانه و مكابرتة و

(١) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف، أبو نجيد الخزاعي، صاحب رسول الله (ص)، إسلامه وقت إسلام أبي هريرة؛ له أحاديث عديدة؛ و كان ممن بعثه عمر بن الخطاب إلى أهل البصرة ليفقههم. (تذكرة الحفاظ: ٢٩)

(٢) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، أبو حمزة الأنصاري، النجاري، المدني؛ خادم رسول الله (ص)؛ و له صحبة طويلة و حديث كثير؛ و كان آخر الصحابة موتاً. (تذكرة الحفاظ: ٤٤)

(٣) المحبر: ٢٨٩؛ و فيه: خالد بن عبد الله، بدل (جابر)؛ و ليس فيه عبد الله بن مسعود، و علي بن أبي طالب (ع)؛ و لعل نسخة المحبر التي بين أيدينا ناقصة.

تخرصه و قدر أمانيه، إذ الإمامية مجمعة على الفتيا بثبوت نسبه، و تعظيم القول في نفيه، المبالغة في إنكار ذلك على فاعله، و متفقة على تسليم الوراثة له، عن أئمتها من آل محمد (عليهم السلام)، و تأكيد ثبوت النسب من هذا النكاح، و ذلك موجود في كتبهم و مصنفاتهم^(١)، و أخبارهم، و رواياتهم^(٢)، لا يختلف منهم اثنان فيه، ولا يشك أحد منهم في صحته، والجهل بذلك من إجماعهم بُعد عن الصواب، والإنكار له مع العلم به بهت شديد تسقط معه مكاملة مستعمله، و ارتكابه العناد.

و أعجب شيء من هذا الباب أن المحرم لنكاح المتعة من مخالف في الشيعة يرى إلحاق ولد المتعة بأبيه، و ينكر نفيه عنه، مع إطباقهم على أنه نكاح فاسد، و إنما يلحقون الولد فيه للشبهة - فيما يزعمون - بالعقد^(٣)، ثم تكون الشيعة التي ترى إباحتها، و تدين الله بتحليلها، و تعتقد صحة النكاح بها، و ترى أن استعمالها سنة، تنفي الولد منها، ولا تثبت النسب بها؟! كلاً ما يتوهم ذلك إلا مؤوفاً^(٤) خارج عن صفة العقلاء.

(١) انظر: المقنع: ١١٤؛ الهداية بالخير: ٦٩؛ الكافي في الفقه: ٢٩٨؛ المقنعة: ٤٩٨؛ النهاية للطوسي: ٢٤٣؛

الوسيلة: ٣١٠؛ المراسم: ١٥٥؛ السرائر: ٢؛ الشرائع: ٣٠٦.

(٢) انظر: فروع الكافي: ٥؛ ٤٥٤، ٤٦٤؛ من لا يحضره الفقيه: ٣؛ ٢٩٢؛ تهذيب الأحكام: ٧؛ ٢٦٩؛

الاستبصار: ٣؛ ١٥٢.

(٣) المغني: ٩؛ ٥٨، ١٠؛ ١٥١؛ الشرح الكبير: ٩؛ ٦٩، ١٠؛ ١٧٧؛ الكافي لابن عبد البر: ٢٣٨؛ التفریع: ٢؛ ٤٩؛

كشف القناع: ١٠؛ ٩٧؛ التنف في الفتاوى: ٢؛ ٦٣٢؛ القوانين الفقهية: ٢١٣؛ المحلى: ١١؛ ٢٥٠.

(٤) يقال طعام مؤوفاً: أصابته آفة. (لسان العرب: ٩؛ ١٦).

فصل

ثم قال هذا الشيخ المتفقه عند نفسه: وقد بلغني عن فسوق فقيهه (١) الرافضة، و متكلم لهم من أهل بغداد، كان قد سرق الكلام من أصحابنا المعتزلة، فبان بالفهم من طائفته لذلك، و لَفَقَ طريقاً في الاحتجاج لفقههم، يسرقه من أصحابنا الفقهاء؛ أنه ادعى للمتمتعة سمة الزوجة، لينخلص من الحجة عليه في حظرها سمة الزوجة بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ () إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ» (٢).

و هذا مذهب أحدثه هذا المتكلم لأصحابه، لم يتقدم في القول به أحد منهم، و حسبه به خروجاً عن الإجماع.

فصل

فيقال له: لسنا نعرف للشيعة فقيهاً متكلماً على ما حكيت عنه من أخذه الكلام من المعتزلة، و تلفيقه الاحتجاج للفقه على طريقة أصحابك، و هذا من تخرصك الذي أسلفت نظائره قبل هذا المكان، و ادعائك على هذا الرجل المذكور الخروج بما رسم بالمتعة من الزوجية عن الإجماع، لاحق ببهتانك فيما مضى، و المحللون لها من الشيعة و غيرهم لا يختلفون في أنها زوجة، و نكاحها

(١) في أ: بفقّه.

(٢) المؤمنون: ٥، ٦.

صحيح مشروع في ملة الإسلام، إلا أن يجهل ذلك بعض عامتهم، فلا يكون في جهله للحق عيار على العلماء، فإن كان عندك شيء أكثر من الدعاوي الباطلة والسباب فهلّمه، وإلا فالصمت أستر لعيبك الذي فضحك بين الملأ.

فصل

ثم قال صاحب الكلام: و بعد فإننا نقول له: أيقع بالمتعة طلاق؟ فإن قال: نعم؛ زالت الشبهة في مكابرتة لأصحابه أولاً، ثم لسائر الناس؛ وإن قال: لا؛ قيل له: كيف تكون زوجة من لا يقع بها الطلاق؟! وهذا معروف من ملة الإسلام.

فصل

فيقال له: أما المحفوظ من قول محلي المتعة فهو أنها لا يحتاج في فراقها لنكاحها إلى أكثر من حلول الأجل الذي وقع عليه العقد^(١)، وأما وقوع الطلاق بها قبل وقوع الأجل فليس عنهم فيه شيء محفوظ، و سواء قالوا: إنه يقع طلاق أو لا يقع، فإنه لا يلزمهم ما ظننت في الكلام، ولا يخرجون بما يقولونه فيه من الإجماع.

و ذلك أنهم وإن حكموا بأن الطلاق لا يقع بها، احتجوا فيه: بأن الأجل

(١) انظر: المقنع: ١١٤؛ الانتصار: ١١٥؛ الوسيلة: ٣١٠.

مبين لها باتفاق من دان بتحليلها، و وقوع الطلاق غير محكوم به عليها، لعدم الحجة من الشريعة بذلك في حكمها، و ما سبيله الشرع فلا تقتضب^(١) إلاّ منه، و متى لم يثبت في الشريعة لحوق الطلاق بها، لم يجز الحكم به على حال، و ليس في ذلك خروج عن الإجماع، لأن الأمة إنما أجمعت على وقوع الطلاق الثلاث بالزوجات التي لا ينعقد نكاحهنّ بالأجال، و لم يجمعوا على أنه واقع بالزوجات كلهن على العموم والاستيعاب، و ليس يجوز حمل حكم بعض الزوجات على بعض في ملة الإسلام، لفساد القياس بها، لاسيما فيما لا تعرف له علة توجب الحكم فيعدي بها إلى ما سواه.

و إن قالوا: إن الطلاق يقع بها قبل الأجل، لأنها زوجة، أو للاستظهار والاختبار والخروج بالتبرء عما فيه الشبهة من الاختلاف. لم يلزمهم في ذلك شيء يقدره مخالفوهم من الأحوال.

و دعوى الخصم في هذا الفصل: أنهم خارجون به عن الإجماع؛ باطلة، لأننا قد بينا أنه لم يحفظ عنهم فيه ولا في نقيضه مقال، فكيف يكون القول بأحدهما خروجاً عن الإجماع؟! اللهم إلا أن يعني بذلك أن القول فيما لم يُقَلَّ فيه ولا في خلافه شيء يكون مبتدعاً، فيلزمه ذلك في كل ما تفرّع عن المسائل التي قال فيها برأيه، و لم يكن فيه قول، لإغفاله، أو عدم خطوره لهم ببال، أو لأنه لم يتقدم فيه سؤال.

و متى صار إلى ذلك بدّع جميع المتفقهة عنده، و خرج عن العرف فيما يحكم له بالإجماع، أو بخلافه عند الفقهاء.

(١) يقال اقتضب الحديث: انتزعه و اقتطعه. (لسان العرب ١: ٦٧٨)

وأقلُّ ما في هذا الباب أن يكون الحكم فيما حدث الآن و لم يحدث فيما سلف خروجاً عن الإجماع، وليس له أن ينفصل منا في هذا المعنى بما يذهب إليه من القول بالقياس - وإن لم نقل بمثل مقاله فيه - فإننا نقول في الشريعة ما يوجهه اليقين منها، والاحتياط للعبادات، فنقول على الحكم في الأشياء بما يقتضيه الأصل، إن كان يدل عليه دليل حظر أو إباحة، من طريق السمع أو العقل، ولا ينتقل ذلك عن حكم شرعي إلا بنص شرعي .
و هذه جملة لها تفصيل لا يحتملها ^(١) هذا المكان، وهي أيضاً منصوصة عندنا من طريق الآثار، إذ كنّا لا نرى القول بالظن في الأحكام.

فصل

ثم قال صاحب الكلام: على 'أنهم إن حملوا أنفسهم على وقوع الطلاق بها، وخالفوا الإجماع، قيل لهم: هذا ينقض أصلكم في عددهن، على ما تذهبون إليه في ذلك، لأن الله جلَّ اسمه يقول: «والمُطَلَّقاتُ يُتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» ^(٢)، و من مذهبكم أن المتمتع بهن عددهن قرءان، فقولكم بوقوع الطلاق بهن يقتضي نقض مذهبكم، و قولكم بمذهبكم في عددهن بما ^(٣) وصفناه يناقض حكم القرآن.

(١) في جميع النسخ: يحملها.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) «بما» ساقطة من جميع النسخ، وإثباتها أنسب.

فصل

فيقال له: إنما يجب الحكم بالعموم ما لم يقم دليل على الخصوص، باتفاق القائلين بالعموم من المتكلمين والفقهاء^(١)، فأما ما خصه البرهان فالحكم بعمومه بخلاف العقول ودين الإسلام، وهذه الآية مخصوصة عندنا بالسنة عن النبي (عليه السلام).

فصل

و يقال له: ما تقول في الإماء المنكوحات بعقد النكاح أيقع بهن طلاق؟ فإن قلت: لا، خرجت عن ملة الإسلام؛ وإن قلت: نعم، ناقضت بحكمك علينا ظاهر القرآن، فإن عدد الإماء من الطلاق - إذا كنَّ يحضن - قرءان، وإن لم يكن من ذوات الحيض للارتياح فشهر ونصف^(٢)، وذلك مخالف لظاهر قوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقاتُ يُتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(٣)، فقل ما شئت في هذا المكان، فإنه مسقط لشناعتك علينا فيما احتججت به من عموم القرآن.

(١) المستصفى ٢: ٩٨؛ الإبهاج في شرح المنهاج ٢: ١٤٠.

(٢) الأم ٥: ٢١٦، المغني ٩: ٩٢، ٩٨؛ الشرح الكبير ٩: ٩٦، ١٠٥؛ المبسوط للسرخسي ٦: ٣٩؛ شرح فتح

القدير ٤: ١٤٠؛ المحلى ١٠: ٣٠٦؛ تبين الحقائق ٣: ٢٨؛ الوجيز ٢: ٩٤-٩٥؛ السراج الوهاج ٤٤٩.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

فصل

ثم قال هذا الشيخ المتفقه عند نفسه: ومما يقال لهذه الفرقة المبتدعة ما تقولون في الإيلاء، أيقع بالمستمتع بها عندكم؟ فإن قالوا: نعم؛ كابدوا أيضاً بالخروج عن أصولهم؛ وإن قالوا: لا؛ قيل لهم: كيف تكون زوجة والإيلاء غير واقع بها؟! مع قول الله عز اسمه: «لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» (١) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (١).

فصل

فيقال له: لسنا نقول إن المستمتع بها يلحقها الإيلاء، وهذا منصوص عندنا عن أئمتنا (عليهم السلام) (٢)، وليس يمنع عدم لحوق الإيلاء بالمتعة أن لا تكون من جملة الأزواج، لأن فيهن عندنا من لا يقع بها الإيلاء في حال و أحوال؛ وهي:

التي وقع عليها العقد و لم يدخل بها الزوج، فإنه لا يقع بهذا الإيلاء، بالأمر الصحيح والسنة عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣).

(١) البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) لم أعثر على نص بخصوص المورد، ولكنه هو المشهور بين فقهاء الإمامية؛ انظر الانتصار للمرتضى: ١١٥.

(٣) المقنعة: ٥٢٣؛ المذهب: ٣٠٢؛ الوسيلة: ٣٣٥؛ النهاية للطوسي: ٥٢٨؛ المراسم: ١٦٠؛ فقه القرآن

لرراوندي ٢: ٢٠١؛ وهو قول عطاء، والزهري، والثوري؛ المغني: ٨: ٥٢٤؛ الجامع لأحكام القرآن ٣: ١٠٧؛

و نسبه الزيلعي إلى أبي حنيفة، انظر تبين الحقائق ٢: ٢٦١.

والمرضع اذا ألى زوجها أن لا يقربها مخافة من حملها، فيضر ذلك بولدها، لا نقطاع لبنها^(١)، وهي زوجة في الحقيقة.

والمريض إذا ألى لصلاح نفسه^(٢).

وهذا ما يوافقنا عليه كثير من مخالفينا في الأصول من متفقهة العامة، وليس القول به فساداً.

فأما التعلق بعموم قوله: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»^(٣)، ففيه جوابان:

أحدهما: أن هذه التسمية لا تطلق على ذوات الآجال من النساء، ومتى لم تستحق لم تدخل تحت اللفظ، فيقضى بها على العموم.

والآخر: أنها لو كانت مطلقة عليهن لخرجن من عموم اللفظ، بدليل الآية المتضمن حكم السنة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، والإجماع الذي تعلق به صاحب الكلام.

ثم قال: وما يسألون عنه أيضاً في الظهار، أيقع بها أم لا؟ فمهما قالوه في الأمرين خر جوابه من الإجماع.

(١) المقنعة: ٥٢٣؛ الانتصار: ١٤٣؛ النهاية للطوسي: ٥٢٨؛ المهذب: ٣٠٢: ٢؛ المراسم: ١٦٠؛ فقه القرآن للراوندي: ٢٠٢: ٢؛ الكافي لابن عبد البر: ٢٨٢؛ بلغة السالك: ١: ٤٨١؛ الجامع لأحكام القرآن: ٣: ١٠٧.

(٢) الانتصار للمرئضي: ١٤٤؛ الكافي لابن عبد البر: ٢٨٢.

(٣) البقرة: ٢٢٦.

فصل

فيقال له: ما تزال تزيد على الدعوى بغير برهان، والحكم بغير بيان، كأنك مطبوع على التخليط والهديان.

عندنا أن الظهار يقع على المستمتع بها^(١)، كما يقع على غيرها من الأزواج الحرائر والإماء، وفي أصحابنا من يوقعه على ملك الأيمان^(٢)، فأبي خلاف في هذا الإجماع؟! وهل معك فيه إلا محض الحكم الجائر، والدعوى بغير بيان.

فصل

قال هذا المتكلم: على أنهم لا يرون وقوع اللعان بين المتمتع والمتمتع بها، فكيف تكون زوجة لزوج لا يقع بينهما عند الفرية و جحد الولد اللعان.

قيل له: يكون ذلك إذا تقرر في شريعة الإسلام، وليس معك أن من شرط الزوجية ثبوت اللعان بينهما وعلى كل حال، وإنما يتعلق من أوجب ذلك لعموم قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»... الآية^(٣)؛ وليس يمنع قيام دليل تخصيص العام، وقد ثبت الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله) من طرق عترته (عليهم السلام) بما يخصص عموم

(١) انظر: الانتصار للمرتضى: ١١٥؛ الكافي في الفقه: ٢٩٨.

(٢) المبسوط للطوسي ٥: ١٤٨.

(٣) النور: ٦.

هذه الآية ^(١)، مع إجماع الأمة - على اختلافهم - بأن المتمتعة ليس بينها وبين المستمتع لعان.

والحلل لها يسقط ذلك بما ذكرناه من الشرع فيه؛ والأفراد لهذا الضرب من النكاح مما سواه في خروجه عن الحكم المتعلق بغيره في مقتضى النكاح. ومن حرمها يخرجها من حكم ذلك، لنفي السمة عنه المتعلق بها حكم اللعان ^(٢).

وإذا اتفقت الأمة على إسقاط حكم اللعان في نكاح المتعة، وجب تخصيص الظاهر من الآي وإن اختلفت الأمة في تعليل ما أوجب الإسقاط.

فصل

على أن من لا حدَّ عليه من الأزواج والزوجات لا يصح التلاعن بينهم: بإجماع الأمة أزواج، وأكثر فقهاء العامة لا يرون بين اليهودية والمسلم لعاناً ^(٣)، ولا بين الأمة ^(٤) والحرَّ لعاناً ^(٥)، وليس يصح بين المنطلق اللسان والخرساء

(١) من هذه الأخبار ما رواه ابن أبي يعفور - في الصحيح - عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا يلاعن الرجل المرأة التي يتمتع بها. (فروع الكافي ٦: ١٦٦؛ تهذيب الأحكام ٧: ٤٧٢)

(٢) المبسوط للسرخسي ٧: ٤٦؛ بدائع الصنائع ٣: ٢٤١؛ اللباب ٣: ٧٦؛ تحفة الفقهاء ٢: ٢١٩.

(٣) الكافي لابن عبد البر: ٢٨٦؛ المبسوط للسرخسي ٧: ٤٠؛ بدائع الصنائع ٣: ٢٤٢؛ حلية العلماء ٧: ٢٢٧؛ تحفة الفقهاء ٢: ٢١٩.

(٤) في النسخ الثلاث تأنيث (المسلم) و (الحرّ)، وما أثبتته هو الأنسب.

(٥) الكافي لابن عبد البر: ٢٨٦؛ المبسوط للسرخسي ٧: ٤٠؛ بدائع الصنائع ٣: ٢٤٢؛ حلية العلماء ٧: ٢٢٧؛ تحفة الفقهاء ٢: ٢١٩.

والصماء لعان^(١)؛ وإن كان كل واحد منهما زوجاً بالإجماع.
 فيعلم بذلك أن حكم اللعان غير عام للأزواج.

فصل

ثم قال هذا الشيخ المعاند: و يقال لهم خبرونا عَمَّن طَلَّقَ امرأته ثلاثاً للعدة، فبانت منه بذلك بينونة لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، أرايتم إن تزوجت بعد خروجها من العدة متعةً، ثم فارقتها المتمتع، وقضت عدتها منه، أتحل بذلك للزوج الأول؟ فمن قولهم لا.

و قد قرأت بذلك خبراً أسندوه إلى بعض الطالبين - وهو جعفر بن محمد - و عليه يعتمدون فيما يذهبون إليه في الأحكام المخالفة لجميع الفقهاء.

فيقال لهم: كيف تكون المتمتعة زوجة، والمتمتع بها لا يستحق اسم الزوجية؟! إذ لو استحقها حلَّت بنكاحه المطلقة بالثلاث، و بقوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ»^(٢)، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ لَا يَدِينُ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ.

فصل

فيقال له: الأمر في هذا الباب كما وقفت عليه، في الخبر المسند إلى إمام

(١) حلية العلماء ٧: ٢٢٧؛ بدائع الصنائع ٣: ٢٤٢.

(٢) البقرة: ٢٣٠.

المؤمنين و سيّد المسلمين - في وقته -، وأفضلهم عند الله عزّ وجلّ، الصادق المصدّق، جعفر بن محمد (عليهما السلام).

و نحن لا نرى تحليل المطلقة ثلاثاً بنكاح المتعة، للسنة الثابتة بذلك عن صاحب الشريعة (عليه السلام)، لما صحّت به الرواية عنه في معناه من جهة عترته الراشدين (عليهم السلام) ^(١)، وليس يجب بذلك ما حكمت به في نفي سمة الزوجية عن المتمتع، إذ ليس من شرط ثبوت هذه السمة لمستحقها تحليل طلاق العدة بالنكاح، للإجماع على ثبوتها لمن لا يحلّ به بعد البينونة منه لمطلقها ثلاثاً للعدّة على شرط الحكم في الإسلام.

و هو:

الغلام قبل بلوغه الحلم؛ وإن جامع في الفرج ^(٢).
والخصي؛ وإن لذّ من المرأة، ولذّت منه ^(٣).
والعنين ^(٤).

و من سبق طلاقه أو موته الدخول ^(٥).

و هؤلاء الأربعة نفر أزواج على التحقيق، وليس يحللون المرأة المطلقة ثلاثاً باتفاق.

(١) فمن ذلك صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألت عن الرجل طلق امرأته ثلاثاً، ثم تمتع فيها رجل آخر؛ هل تحلّ للأول؟ قال: لا. وفي حديث آخر: لا، حتى تدخل فيما خرجت منه. (فروع الكافي ٥: ٤٢٥؛ تهذيب الأحكام ٨: ٣٢)

(٢) بداية المجتهد ٢: ٨٧؛ حلية العلماء ٧: ١٣٣.

(٣) كشف القناع ٥: ٣٥٠؛ وهو المروي عن أحمد، انظر المغني ٨: ٤٧٥. في ج: وولدت منه.

(٤) حاشية الجمل على شرح المنهج ٤: ١٨٦؛ كشف القناع ٥: ٣٥٠.

(٥) الأم ٥: ٢٤٨؛ المجموع ١٧: ٢٨١؛ المغني ٨: ٤٧٤؛ الشرح الكبير ٨: ٤٩٦؛ بداية المجتهد ٢: ٨٧؛ بدائع الصنائع ٣: ١٨٨؛ المحلى ٧: ١٣١، حلية العلماء ٧: ١٣١.

فإن كانت الشيعة في إثباتها للمتمتع سمة الزوجية، مناقضة للقرآن، أو جاهلة بأحكامه - على ما ادعاه الشيخ الضال - فالأمة بأجمعها رادة للقرآن عناداً و جهلاً بمعناه.

وإن لم تكن الأمة في ذلك على خلاف القرآن، لتعلقها في خصوصه بسنة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، فكذلك الشيعة غير مخالفة للقرآن، ولا جاهلة بمعناه، بل موافقة لحكمه، عارفة بمقتضاه، وإنما خصت عموم لفظ منه بسنة عن نبيها (عليه السلام)، أداها إليهم عنه عترته الصادقون الأبرار (عليهم السلام).

و هذا يسقط شناعتك أيها الشيخ المتعصب بما تعلقت به من ذكر تحليل النكاح، و يبطل ما تخيلته في لزومه الشيعة من الفساد.

فصل

على أن قوله تعالى: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ» (١) من باب المجمل - عند كثير من أهل النظر - و ليس من العموم في شيء؛ و هو يجري مجرى قول حكيم - قال لرجل قد أعتق في كفارة القتل عبداً كافراً -: هذا لا يجزي عنك و ليس تبرء عهدتك حتى تعتق عبداً غيره.

أو قال لعاقد على امرأة عقداً فاسداً: هذا العقد لا يحلُّ لك به النكاح، و إنما يحلُّ بعقد غيره.

أو قال لمعتذر إليه : هذا ليس بعذر عندي ، إذ تأتي بعذر غيره .
و ما أشبه هذا من الأقوال المجملة ، فإنه لا يعقد بها العموم ، بل تحوج
المخاطب معها إلى ' الاستفهام في المراد بها ، إن لم يكن قد قرن إليها دليلاً عليه .
و إذا كان الأمر كما وصفناه ، و كانت الأمة متفقة على أن الذي يحلل
المرأة لمطلقها بالثلاث زوج مخصوص ، مما ثبت عن النبي (صلى الله عليه و آله)
في صفته من الأخبار ، و جب الاقتصار عليه في هذا المعنى ، و فسد بعده في
الحكم بذلك إلى غيره ، و لم يمنع هذا القضاء أن يكون غيره زوجاً في الشريعة ،
مستحقاً هذه السمة على الإطلاق ، كما لم يمنع الاقتصار على ما يفسر به الحكم
ما ضربنا به المثل عنه ، من الكلام في العبد ، و العقد ، و الاعتذار ؛ أن يكون ما
سوى كل واحد منه في معناه مستحقاً لسمته حسب ما بيناه .

فصل

فأما ما ذكره الشيخ الضال في فصله الذي قد بينا تجاهله فيه من القول :
بأننا نعتمد على الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) في الأحكام ؛ فإنه ديننا
الذي نتقرب به إلى الله عز و جل ، إذ كان الإمام المعصوم ، المنصوص عليه من قبل
الله عز و جل ، المأمور بطاعته كافة الأنام ، مع كونه من سادة العترة الذين خلفهم
نبينا (عليه السلام) فينا ، و أخبرنا بأنهم لا يفارقون كتاب الله جل اسمه ، حكماً
و وجوداً ، حتى يرداً عليه الخوض يوم المعاد ^(١) .

(١) يشير إلى الحديث المتواتر عن النبي (ص) أنه قال:

إلا أن دعواه علينا الاعتماد على مقالته (عليه السلام) في الأحكام المخالفة لجميع الفقهاء من بهتانه الذي تقدم أمثاله منه في العناد. و ذلك أن الفقهاء هم العالمون بالكتاب والسنة، دون أصحابه الجاهلين بها، الدائبين بالعمل على الظن والهوى في دين الله، المقلّدين في الأحكام أهل الفسوق والطغيان، العادلين عن معدن الحقّ ومستقرّة من عترة نبي الهدى (عليهم السلام)، المتظاهرين لهم بالعداوة والشنثان.

فصل

مع أنه لو لم يكن الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) في الإمامة والعصمة والكمال كما وصفناه، بل كان من جملة الصالحين من ذرية النبي (عليه السلام) لكان الاعتماد عليه في الدين أولى من الاعتماد على النعمان المارق بالإجماع عن الإيمان، و نظرائه المشاركين له فيما ابتدعه، من الخلاف لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، والوافق للشيطان. و من لم يسقط لمروقه عن الدين بمفارقة العترة الطاهرة (عليهم السلام)، و اتباع أعدائهم الضلال، مع تحليه باسم الإسلام، فليس ممن يجب عداؤه في الأحياء، بل هو من جملة الهالكين الأموات.

→
إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض؛ و عترتي أهل بيتي؛ و لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟! (الجامع الصحيح للترمذي ٦٦٣: ٥)

فصل

فأما ما قصد به هذا الشيخ الضال من التحقير لشأن الصادق (عليه السلام) بإضافته إلى الطالبين على الإجمال، فذلك هو اللائق بكفره و جهله و عناده لنبي الهدى، ولذي الحكم، و بغضه لأهل بيته، و عصبيته على خاصته و ذوي رحمه، و ما يضرُّ ذلك بمن أعلى الله شأنه، و رفع في الدين مكانه .

ولو قال: - في الحكاية عن عبد الله بن عباس - إن هذا شيء قيل عن بعض الهاشمية؛ لبدت لنا منه عصبيته عليه، و عناده للنبي (صلى الله عليه و آله) فيما دعا الله من تعظيمه، و هل قوله في ذلك إلا كقول من قال (١): - في إضافة حكم النبي (صلى الله عليه و آله) - هذا حكم حكم به بعض العرب، أو قال حكم به رجل من قريش .

ولو أن خصومه - مع ظهور مذهبهم في أئمتهم الذين تدين الله ببغضهم - قالوا - فيما يضاف إليهم مقال -: هذا مذهب بعض التيميين، أو قول رجل من العدويين، أو حكم به بعض الأمويين؛ لما رضي هذا الشيخ الضال بتكفيرهم، دون الفتيا بإباحة دمائهم؛ و إن كانوا أعذر منه فيما يقوله من ذلك، لتدينهم بالبغض ممن ذكرناه، و تظاهرهم بالبرائة منهم في الدين، و هو لا يصرح بالبرائة منهم في الدين، و هو لا يصرح بالبرائة أيضاً من الصادق و آبائه و أبنائه و الأئمة الأخيار (عليهم السلام)، و إن عرض بذلك و دلَّ عليه بما ذكرناه عنه فيما مضى، و بينا ضلاله منه، و الحق لا تضره عصبية الرجال .

(١) في «كقول وقال» .

فصل

ثم قال هذا الشيخ الجاهل: وقد كان وصل إلى نيسابور^(١)، في سنة أربعين و ثلاثمائة، رجل من هؤلاء الرافضة يعرف بـ (الجنيدي)^(٢)؛ يدعى معرفة بفقهم، ويتصنع بالنفاق لهم؛ فسلموا إليه مالاً كثيراً ليوصله إلى إمامهم - الذين يدعون وجوده الآن، ويحيلون في ذلك على السرداب - و كان يذكر لهم أن بينه وبينه مكاتبة، وأن مستقرّ بنواحي الحجاز.

و حمل إليه إنسان منهم - كان يعاملني في التجارة أخيراً مرة - سيفاً بحلية ثقيلة، له مقدار، وأهدى إليه في خاصته ثياباً، وبرّ بشيء من ماله؛ و رأيت جماعة من رافضة نيسابور يكرمونه ويعتقدون فيه الصلاح.

فخاطبت معاملي في استحضاره إلى منزله، فحضر، و قايسته فوجدته من أجهل الناس، و أبعدهم عن طريق العلم، و تقرب إليّ بوفاق أبي حنيفة في مسائل، و بالقول بالقياس - في الأحكام - والرأي؛ و لم يكن يحسن من ذلك كله شيئاً.

فعجبت لشدة غباوة هذه الفرقة، و نفاق الجهال عليها، لكن لا عجب! مع ما هم عليه من الضلال عما تقتضيه العقول، و توفيه شرائع الإسلام، و

(١) نيسابور بفتح أوله، والعامّة تسميه «نشاور»؛ و هي مدينة عظيمة، ذات فضائل جسيمة، معدن

الفضلاء، و منبع العلماء، لم أر - فيما طوّفت من البلاد - مدينة كانت مثلها. (معجم البلدان ٥: ٣٣٠)

(٢) هو محمد بن أحمد الجنيد، أبو علي الأسكافي، وجه من وجوه أصحابنا، ثقة جليل القدر، صنّف فأكثر، إلا أنه كان يرى القول بالقياس، فترك لذلك كتبه و لم يعول عليها.

(الفهرست للطوسي: ٣٦٨)

اعتمادهم على التقليد، واعتقاد موت الأحياء و حياة الأموات .

فصل

فقالوا له: لسنّا نثق بك فنصدقك فيما تحكيه، ولا نعلم كيف جرت حال الرجل الذي ذكرت وصوله إلى نيسابور؛ ويغلب في الظن تخرصك فيما ذكرت عنه من قبض مال الإمام، ونحن أعرف به منك لحلوله معنا في البلد و في الجوار، و وقفنا على كثير من خفيّ أمره، و لم نسمع عنه - قط - دعوى مكاتبة الإمام، ولا العلم بمكانه من البلاد.

ولو كان ادعى ذلك الموضع - الذي ذكرت - لم يخف ذلك، و تظاهرت به الأخبار، لمواصلة شيعة نيسابور و كثير من شيعة بغداد، و مكاتبتهم بما يتعلّق بالديانة والاعتقاد؛ و كان ذلك ينتشر عن هذا الرجل، في الموافقين و أهل الخلاف، كما انتشر عن غيره، ممن ادعى هذا المقام، كالعمري^(١)؛ وابنه^(٢)؛ وابن روح^(٣) من الثقات (رحمهم الله).

(١) هو أول السفراء في زمان الغيبة، و هو الشيخ الموثوق به، أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، و كان

أسدياً، و يقال له: السمان؛ لأنه كان يتجر في السمن تغطية على الأمر. (الغيبة للطوسي: ٢١٤)

(٢) هو محمد بن عثمان بن سعيد العمري - بفتح العين - الأسدي، يكنى: أبا جعفر، و أبوه يكنى: أبا عمرو؛ جميعاً و كيلان في خدمة صاحب الزمان «عليه السلام» و لهما منزلة جليّة عند هذه الطائفة.

(رجال العلامة الحلي: ١٤٩)

(٣) هو الحسين بن روح بن بحر، أبو القاسم، قال ابن أبي طي: هو أحد الأبواب لصاحب الأمر ... خرج

على يديه توابع كثيرة، فلما مات أبو جعفر صارت النيابة إليه، و كثرت غاشيته، حتى كان الأمراء يركبون إليه والوزراء، والمعزولون عن الوزارة والأعيان؛ و تواصلت الناس عقله ... (الوافي بالوفيات

للصفدي ٣٦٦: ١٢)

والحلاج^(١)؛ والعزاقري^(٢)؛ وأمثالها من المبطلين، المعروفين بالفسق والخروج عن الإيمان.

و لسنا ننكر أن يكون قد وصل أهل نيسابور هذا الرجل و أكرموه، و أقاموا بما يجب له من حقوق الإخوان، و قد عرفنا برّ القوم له، و ما كان يصل إليه من ناحية المشرق بعد عوده إلى بغداد، ما كان يصون به وجهه عن البذلة و مسألة الناس، و ليس في هذا عيب له و لا عليه فيه عار.

ولو قد ذكرنا حيلة بعضكم على بعض في الأموال، و صغر أنفس مشايخكم - مع غناهم بالكفاية - في الطلب و مسألة الناس؛ و صلات بعضكم لبعض في عداوة أولياء الله؛ لأطلنا به الكلام. و شهرتكم في ذلك عند الكافة تغني عن تكلف الأخبار على التفصيل، لا سيما مع القصد إلى الاختصار.

فأما شهادتك بجهل الجنيدي، فقد أسرفت بما قلت في معناه و زدت في الإسراف، و لم يكن كذلك في النقصان؛ و إن كان عندنا غير سديد فيما يتحلّى به من الفقه و معرفة الآثار؛ لكنه - مع ذلك - أمثل من جمهور أئمتك، و أقرب منهم إلى الفطنة و الذكاء.

فأما قوله بالقياس في الأحكام الشرعية، و اختياره مذاهب لأبي حنيفة و غيره من فقهاء العامة لم يأت بها أثر عن الصادقين (عليهم السلام)؛ فقد كنّا

(١) هو الحسين بن منصور الحلاج، المقتول على الزندقة، و كانت له بداية جيدة، ثم تألّه و تصوّف، ثم انسلخ من الدين، و تعلّم السحر و أراهم الخاريق؛ أباح العلماء دمه، فقتل سنة إحدى عشرة و ثلاثمائة. (ميزان الاعتدال ١: ٥٤٨)

(٢) هو محمد بن علي السلمغاني، و يعرف بابن أبي العزاقر، له كتب و روايات، كان مستقيم الطريقة، متقدماً في أصحابنا، فحمله الحسد لأبي القاسم ابن روح على ترك المذهب و الدخول في المذاهب الرديئة، حتى خرجت فيه توقيعات، فأخذها السلطان، و قتله و صلبه. (رجال العلامة الحلي: ٢٥٤)

ننكره عليه غاية الإنكار، ولذلك أهمل جماعة من أصحابنا أمره واطرحوه، و لم يلتفت أحد منهم إلى مصنف له ولا كلام. وهذا يدل على ضد ما ادعيت - أيها الجاهل - على الشيعة من الغباوة، والتقليد للرجال؛ لأنه لو كان منهم خمسة نفر كذلك، لا عترفنا به فيما أجبناه من خلاف الحق لسوء الاختيار؛ وفي اطراحهم له لذلك الإجماع على استرداله فيه؛ بيان لذلك فيما حكمت به عليهم من التقليد حسب ما قدمناه.

فصل

و أما سبُّ الإمامية باعتقاد موت الأحياء و حياة الأموات، فهو سفه محض، لا نرى مقابلتك عليه، صيانة لأنفسنا عن الدخول في السباب. لكننا نسألك عن الأموات الذين ادعوا - بزعمك - حياتهم، والأحياء الذين اعتقدوا موتهم، من هم من الناس؟ فلا يجد شيئاً يتعلق به عليهم في هذا الباب.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَذَكَرَ الْكَيْسَانِيَّةُ^(١)، وَالْمَمْطُورَةُ^(٢)، وَ الْغَلَاةُ^(٣)، فَيُبَيِّنَ تَعْمَدَكَ لِلْعِنَادِ بِإِضَافَةِ مَذَاهِبٍ فَاسِدَةٍ إِلَى قَوْمٍ يَبْرُؤْنَ إِلَى اللَّهِ مِنْهَا، وَقَدْ جَرَّدُوا الْحِجَجَ

(١) و هم الفرقة القائلة بإمامة محمد بن أمير المؤمنين (ع)، لأنه كان صاحب راية أبيه يوم البصرة، دون أخويه، ويدعون بقاءه حياً. انظر (فرق الشيعة للنوبختي: ٢٣)

(٢) هو لقب الفرقة الواقفة على الإمام موسى بن جعفر (ع)، و تعتقد حياته. انظر (فرق الشيعة: ٨٢)

(٣) هم الذين قالوا بإلهية الأئمة (ع)، و أباحوا محرّمات الشريعة، و أسقطوا وجوب فرائض الشريعة؛ كالبيانة، و المغيرة، و الجناحية، و المنصورية، و الخطابية، و الحلولية، و من جرى مجراهم. (الفرق بين الفرق: ٢٣)

في الردّ على القائلين بها، و بينوهم في الظاهر والباطن و على كل حال .
و تذكر قولهم بوجود ولد (الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا
«عليهم السلام»)، يعتقدون حياته للآن، و غيبته للتقية الموجبة للاستتار .
فتُظهر بذلك جهلك و نقصانك، لا اعتقادك أنه لم يوجد هذا الشخص في
العالم قط؛ فكيف يكون ميتاً فيعتقد القوم حياته؟! أو حياً فيدينون بموته؟! هل
هذا إلا اختلاط ممن قاله و هذيان .

فصل

ثم قال هذا الشيخ الضال: فكان مما قايست هذا الرجل فيه أمر المتعة، و
أحكامها عنده؛ فقال: هي في عقيدتي حلال مع الاضطرار إليها و حرام مع
الاختيار .

قال: فقلت له: و أي ضرورة تدعو إلى الالتذاذ بالنكاح؟ يدعي الضرورة
من يعرف الاختيار و الاضطرار .

فقال: من الناس من تدعوه الشهوة للجماع و ليست له زوجة و لا ملك
يمين، و لا يقدر على ابتياع أمة، و لا له طول النكاح غبطة؛ فإذا لم يستمتع اضطرَّ
إلى الفجور .

قال: فقلت له: إن دعت شهوته إلى ذلك في بلد لا يجد فيه من يستمتع
بها من النساء، و وجد من يطاوعه على الزنا؛ أيحلُّ له ذلك مع الاضطرار؟ .
فقال: لا .

فقلت له: و لم؟! و الضرورة نازلة به؛ و قد أحلَّ الله تعالى عندها ما حرَّمه

مع الاختيار. قال: ثم قلت له: أرايت إن دعتة الشهوة إلى ذلك في مكان ليس فيه امرأة؛ ماذا يصنع مع الاضطرار.

فقال: يصبر بالضرورة.

قال: فقلت له: وإذا دعتة الحصورة^(١)، أيتلف نفسه؟! أو يمنعها من العمل والعبادات؟!.

قال: لا.

فقلت له: فيكون بطل قولك: إن الشهوة تضطر إلى ما حرّمه الله عز وجل من الجماع مع الاختيار؛ و بان أنه تخرف في قولك و دعواك.

فلم يرد جواباً، و تشاغل بالثناء على أصحابنا القائسين، و قال: فلاجل قولكم بمثل هذا المقال على أصحابي قلت بالقياس، و خالفت أصحابي كلهم في اعتقادهم فيه.

فضحكت من تبريه إليّ، و مصانعتة لي، و حمدت الله على ما أولى.

فصل

فيقال له: هذه الحكايات جارية مجرى الخرافات، و لسنا من الأخبار ما هذا سبيله عن الناس في شيء، لاسيما والخبر به عدو متعصب، ظاهر التخرص والافتراء.

مع أنه لو كان الجنيدي قد قال بما حكيت عنه، و لم يرد فيه و لم ينقض،

(١) كذا في أ؛ و في ب: وإذا صبر عند الحصورة (الضرورة ل)؛ و في ج بياض بمقدار كلمة.

فهو من جنس ما كنّا ننكر عليه من الهذيان، وليس علينا عهدته في غلظه، لما قد بينا خطأه وزايلناه، كما أنك لا عهدة عليك في تجاهل من اعتزى إلى أبي حنيفة في الفقه، و تصدّى للفتيا به، وهو في البهيمية كالحمار، ممن إن ذكرناه طال بذكره الكلام، وحسن العشرة أيضاً يمنعنا من تسميتهم، ونقضهم في المصنفات، وذكر حماقاتهم في القول، وجهالتهم في التعليل للأحكام، ولولا ذلك لسمّينا من ببغداد منهم جماعة ممن يعتزى أيضاً إلى مالك^(١)؛ والشافعي^(٢)؛ و داود^(٣)؛ فضلاً عمّن هو مقيم منهم بغيرها من البلاد، لاسيما بأرض خراسان، فإنهم أعمار في معنى البهيمية، وإن كانوا في صورة الناس.

فصل

قال الشيخ الناصب: وما استفهمت عن الجنيدي، قولهم: في تسمية المتعة

بزوجة.

(١) هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني... أحد الأئمة الأعلام. أخذ القراءة عرضاً عن نافع بن أبي نعيم، و سمع الزهري، و نافعاً مولى ابن عمر؛ و كانت ولادته في سنة خمس و تسعين للهجرة، و حمل به ثلاث سنين! و توفي في شهر ربيع الأول، سنة تسع و سبعين و مائة. (وفيات الأعيان ٤: ١٣٥)

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبلي، ولد سنة خمسين و مائة بغزة، فحمل إلى مكة لما فطم، فنشأ بها، و أقبل على العلوم، فتفقه بمسلم الزنجي و غيره... توفي أول شعبان سنة أربع و مائتين بمصر، و كان قد انتقل إليها سنة تسع و تسعين و مائة. (تذكرة الحفاظ ١: ٣٦١)

(٣) هو داود بن علي الحافظ، أبو سليمان الأصبهاني البغدادي؛ فقيه أهل الظاهر، ولد سنة مائتين، سمع عمرو بن مرزوق، والقعنبي، و سليمان بن حرب؛ قال ابن كامل: مات في رمضان سنة سبعين و مائتين. (تذكرة الحفاظ: ٥٧٢)

فقال: لا نسميها بذلك.

قال: قلت: فيقع بها طلاق أوظهار أو إيلاء أو لعان؟

قال: لا يقع بها شيء من ذلك.

قال: قلت: فكيف تستحلون وطء امرأة ليس لها من الحرمة بالنكاح

ما تتعلق به الأحكام مما عددناه؟

فعاد إلى أن يقول: إنما أحللناها عند الاضطرار، كما تحل الميتة والدم و لحم

الخنزير للاضطرار.

قال: فقلت له: قد مضى الكلام في هذا المعنى، ولا فائدة في تكراره على

من لا يعقل معناه؛ قال: ثم قلت له: فالولد يلحق منها بالرجل؟.

فقال: عندنا أنه يشترط ما يمنع عنه، من عزل الماء.

قال: فقلت له: فإن لم يشترط ذلك، أيفسد بتركه النكاح؟.

فقال لي: في ذلك نظر واجتهاد.

قال: فأعرضت عنه حتى انصرف.

ثم عاتبت معاملي على اغتراره به؛ فقال: هو رجل صالح، وليس من

أصحاب الكلام.

فقلت: يعز علي بما أخرجه عن يدك إليه، ما لو عدت به على نفسك و

عيالك، أو صرفته إلى الفقراء، كان أحسن بك وأجمل عند الله عز وجل.

فقال: خذ في غير هذا، فإني لا أترك ما أنا عليه بموعظتك، لأنني

لأستنصحك فيها، وإن أستنصحك في غيرها من الأشياء.

قال: فقلت له: قد أديت ما يجب علي لك، لكنك من قوم لا ينفع فيهم

الوعظ، ولا يرعون بالعتاب.

فصل

فيقال له : ما نرى فصلك هذا أكثر من الحكايات الجارية مجرى الأسمار، و أنت متهم فيما ادعيت على الجنيدي من المقال، متهم و ظنين في دعواك، وليس ما حكيت عن هذا الرجل مذهباً للشيعة، و مذهبهم في كل فصل ما قدّمناه؛ غير أنك أظهرت ما كان في نفسك من الحسد للمسكين، على ما صار إليه من البرّ، و غبطته عليه، وودت أنه كان صائراً إليك؛ فأبى الله إلا أن يحرمك إياه، و ردّ المعامل لك موعظتك من واقع موقعه، لأنك لم ترد الله عزّ وجلّ، ولا صدقت أيضاً فيها بل كذبت، فأراه الله تعالى بما وفق له المرء المسلم من المعرفة ببطلانها، والإهمال لها والاطراح.

مسألة أخرى ثانية

قال هذا الشيخ المتخرف الضالّ المشنع: و من قول هذه الفرقة - يعني الشيعة - أن اليهود يملكون نكاح المسلمات، وكذلك النصارى والمجوس؛ وذلك لزعمهم أن الذمي إذا كانت تحته الذمية فأسلمت، وتركت ما كانت عليه من الكفر، وعملت بشرائع الإسلام، وأقام هو على كفره، فإنه لافرقه بينهما وهو أملك بها، وهذا خلاف ملة الإسلام.

فصل

فأقول: - والله التوفيق - إن الخصم على سنته في الكذب علينا، والبهتان لنا، وقد أبطل ما حكاه عنا، وقال زوراً، والله جلّ اسمه يؤاخذ به ذلك، ويطالبه به. والذي نذهب إليه: أن اليهودية والنصرانية إذا أسلمت وأقام زوجها على دينه في دار الهجرة، لم يفسخ العقد بينهما بإسلامها، غير أنه يمنع من الدخول عليها نهائياً؛ فإن أسلم حلّ له ما يحلّ للأزواج من الزوجات، وإن أقام على ضلاله فالعقد يابق لم يهدمه شيء بحجة من

الشرع، وإن كان إسلامها قد حظر عليه وطأه والخلوة بها، حسب ما ذكرناه.

فصل

وقد ثبتت الزوجية عندنا وعند كافة الأمة، لمن لا يحل له وطء الزوجة؛ وهو:

المظاهر، حتى يكفر عن يمينه.

والمرأة تحيض، فلا يحل لزوجها وطؤها، قال الله عز وجل: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» (١).

فحظر نكاح الحائض على مالك نكاحها، وأباحه إياها بشرط مخصوص.

وحظر على المظاهر نكاح زوجته، وإن كان مباحاً بشرط الكفارة؛ ولم يمنع ذلك من ثبوت العقد.

والحكم في النفساء كالحكم في الحائض سواء، يحرم وطؤها حتى ينقطع دم نفاسها، وإن كانت زوجة في حكم الإسلام.

وهذا يزيل شبهة الخصم في ثبوت العقد لمن قد حظر عليه الوطء، ويقرب ما ذكرناه إلى نفسه، ويوطئه في قلبه بحكم الشرع.

فصل

والذي أنكره هذا الشيخ الضال عن الحق، وشنَّع به على شيعة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وزعم أنه خلاف ملة الإسلام، مشهور عن عمر بن الخطاب^(١)، قد حكاه عنه الطبري^(٢)؛ في كتاب الاختلاف عن جماعة من الصحابة والتابعين، وقد رواه أصحاب الآثار عن أمير المؤمنين (عليه السلام)^(٣) و نقلته ذريته عنه على وجه لا يقع فيه ارتياب.

فصل

ثم هو بعينه قول صاحبه النعمان^(٤)، وقد جهله هذا الشيخ الغبي، وظنَّ أنه خلاف لجماعة الفقهاء.

فروى إبراهيم بن إسماعيل بن علي^(٥) عن أبي حنيفة أنه قال: إذا أسلمت النصرانية و أقام زوجها على دينه، لم يبطل بذلك نكاحه، وكانت له

(١) مصنف عبد الرزاق ٨٤: ٦؛ الحجة على أهل المدينة ٩: ٤؛ المبسوط للسرخسي ٤٦٥: ٤؛ المحلى ٣٢٣: ٧؛ موسوعة فقه عمر بن الخطاب: ٦٣١.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، وله مصنفات مليحة في فنون عديدة، تدلُّ على سعة علمه و غزارة فضله. (وفيات الأعيان ٤: ١٩١). و كتابه هذا لم يصل إلينا كاملاً، بل قطعة منه ليس فيها الباب الذي ينقل عنه المؤلف.

(٣) مصنف عبد الرزاق ٨٤: ٦؛ المحلى ٣١٤: ٧.

(٤) الحجة على أهل المدينة ٩: ٤؛ المبسوط للسرخسي ٦٤: ٥؛ حلية العلماء ٤٢٥: ٦؛ المحلى ٣١٣: ٧.

(٥) جهمي، هالك، كان يناظر، ويقول بخلق القرآن؛ مات سنة ثمان و عشرين و مائتين. (لسان الميزان ١: ٣٤)

زوجة حتى يعرض عليه الإسلام فيأباه؛ ولو مكث هذا الزوج النصراني إلى عشرين سنة لا يعرض عليه الإسلام، كانت هذه المسلمة زوجته، فإذا عرض عليه فأبى فرق بينهما حينئذ.

ثم ناقضه ابن عليه في هذا المذهب، وألزمه الفرق بين المستقبل والمستدبر فيها.

و هذا مذكور في كتاب ابن عليه، الذي ناقض فيه أبا حنيفة؛ وردَّ عليه فيما فرق به وأصحابه بين المستقبل والمستدبر في الأحكام. و كذلك حكم اليهودية عند أبي حنيفة. إذ كان لا فرق بين اليهودية والنصرانية في هذا الباب.

و قد حكى ابن عليه - أيضا عنه - أعني أبا حنيفة - أنه قال: لو أن امرأة كانت تحت رجل من أهل الحرب، و هما جميعاً من أهل الكتاب، فأسلم الزوج؛ فهما على النكاح، مالم تحض ثلاث حيض، فإذا حاضت فقد انقطعت العصمة بينهما؛ قال: و كذلك لو كانت المرأة هي التي أسلمت؛ فإذا أسلم واحد منهما و خرج إلى دار الإسلام، فقد انقطعت العصمة بينهما.

و هذا أقبح عند الجمهور مما شنع به على الشيعة، يخرص القول فيه، و حرّفه عناداً أو جهلاً.

و قد بينّا الحكم في ذلك، و أن الذمي من اليهود والنصارى لا يفسخ عقده على زوجته إسلامها، و لكن يمنعه مما هو للمسلم بالزوجة من وطئها.

و ليس في هذا المعنى شناعة، و لا هو خلاف على الأمة، حسبما تخيّله الخصم لجهله؛ إذ قد قال به إمامه عمر بن الخطاب، و صحَّ عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، الذي لا يمكنه التصريح بتضليله فيما أفتى به و قال، إلا أن يخرج عن

ملة الإسلام.

فصل

فأما المجوسية إذا كانت تحت مجوسي، فأسلمت فإن حكمها يخالف حكم المسلمين عن اليهودية والنصرانية، مع بقاء الزوج على دينه في اليهودية والنصرانية؛ فيجري إسلامها - في فسخ النكاح - مجرى التطليقة الواحدة، فإن أسلم الرجل المجوسي، والمرأة في عدتها فهو أحق بها؛ وإن لم يسلم حتى تقضي عدتها، فقد ملكت نفسها، وليس له عليها سبيل.

وهذا خلاف ما حكاه عنا بغير علم، وشنع به متخرفاً للإفك والبهتان.

مسألة ثالثة

قال الشيخ الجاهل: ومن طريف بدعهم - يعني الإمامية - قولهم: أن الرجل إذا ملك الأمة فله أن يعير فرجها لأخيه في الدين، ولأخيه استعارته منه؛ فجعلوا استعمال التزويج بالعواري، كالأبنية والآلة والأثاث والثياب في استعمالها بالعواري؛ وهذا أقبح من قول المجوس في وجوه النكاح.

فصل

فأقول: - و بالله التوفيق، و به أعتصم - إن هذا الذي حكاه مذهب عطاء بن أبي رباح، و طاوس، و جابر بن يزيد، في أصحابهم، و من ذهب إلى قولهم، و قد جاءت بمعناه - دون لفظه - رواية من طريق الأحاد عن أهل البيت (عليهم السلام)؛ و روي عنهم خلاف ذلك من طريق الثقات.

فروى الحسين بن سعيد الأهوازي - رحمه الله - ^(١) في كتابه النكاح عن القاسم بن عروة عن أبي العباس المعروف بالبقباقي قال: كان لي جار، يقال له: المفضل بن غياث و كان يأنس بأصحابنا، و يحب مجالستهم، فسألني أن أدخله إلى أبي عبد الله (عليه السلام)؛ فأدخلته عليه؛ فسأله: عن عارية الفرج؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هو الزنا و أنا إلى الله منه بريء؛ و لكن لا بأس أن تحل المرأة جارتها لأخيها أو زوجها أو قريبها ^(٢).

فصل

و بين الإحلال والعارية فرق في المعني واللفظ، و فصل في مقتضى الأحكام؛ فمن خلط المعنيين جميعاً، و لم يعرف فرق ما بينهما، فهو بعيد من الصواب.

والذي روي عن الصادقين (عليهم السلام) مما شنع به صاحب الكلام يلائم ما ^(٣) رواه أبو العباس البقباقي.

فروى صفوان عن ابن بكير عن زرارة قال: سألتني أبو عبد الله (عليه السلام) من كان يمرض عبد الملك - يعني ابن أعين - و يقوم عليه في مرضه؟

(١) الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران - من موالى علي بن الحسين (عليهما السلام) - الأهوازي؛ ثقة؛ روى عن الرضا، و أبي جعفر الثاني، و أبي الحسن الثالث (عليهم السلام)؛ وأصله كوفي، و انتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز، ثم تحول إلى قم، و توفي بقم. (الفهرست للطوسي: ١٠٤) (لسان الميزان ٢: ٢٨٤)

(٢) مستدرک الوسائل ١٥: ٢٠٠، نقلاً عن المسائل الصاغانية - هذا الكتاب -.

(٣) في أزيادة (ذكرنا).

فقلت له: جارية امرأته؛ فقال: هي التي تلي ذلك منه؟ فقلت: نعم؛ قال: فهل أحلّت له ذلك صاحبته؟ قلت: لا أدري؛ قال: فأتها فاستحل (١) ذلك منها (٢).

و كان الذي أطلقوه (عليهم السلام) من ذلك هو أن تحلّ المرأة الرجل النظر إلى جاريتهما، وأن تتولّى منه في خدمتها ما تتولاه جاريته بملك يمينه، وهذا غير منكر في العقل، ولا محظور في الشرع، لأنه إذا جاز لمالك الجارية أن يهبها ويتصدّق بها، جاز أن يهب خدمتها ويبيح ذلك من لا يملكها، فلو أنه أباحه نكاحها، كانت إباحته عقداً عليه، داخلاً في عقود النكاح، مع هبة المهر وإسقاطه.

فليس ما أنكره الخصم من هذا القول مناقضاً بشيء من أحكام الشرع حسبما نقلناه.

على أنه يقال لهذا الشيخ الضال: لو نظرت في بدع صاحبك في النكاح، وغيره من الأحكام، لشغلك عن الشناعات على خصومك بما لاشناعة فيه، ولا خرستك عن التخرص بالأباطيل في الحكايات؛ وقد قال إمامك النعمان في النكاح بما لم يوافقه عليه أحد من أهل الإسلام.

فزعم أن شاهدي زور لو تواطئا على الشهادة، بأن رجلاً طلق امرأه، الطلاق الذي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره؛ وشهدا بذلك عليه عند الحاكم؛ فأجاز الحاكم شهادتهما، لحسن ظنه بهما، وفرّق بين الرجل وامرأته؛ مع إثارة ما شهدا به عليه، وعلم الله بطلان شهادتهما، وعلما أنفسهما بذلك؛ يحلّ لكل

(١) كذا في أوج؛ وفي ب (قل لها فاستحل ...)؛ وفي مستدرک الوسائل - نقلاً عن هذا الكتاب - (فإنه يحلّ له ما أحلت ذلك منها).

(٢) مستدرک الوسائل ٢٠: ١٥، نقلاً عن المسائل الصاغانية - هذا الكتاب ..

واحد منهما العقد على هذه المرأة ووطؤها؛ وإن كان موقناً أن زوجها لم يطلقها ولا فارقها بحال^(١).

و روي عنه: أنه لو عرف الحاكم كذبهما بعد تفريقه بين الزوج والزوجة و تبين أنهما شهدا بالزور، يحلُّ له - إذا انقضت عدتها - أن يعقد عليها عقدة نكاح.

فأباح نكاح ذوات الأزواج من غير فراق منهم بالخيار، ولا طلاق لهن على حال، ولا ارتداد عن إسلام.

فصل

و زعم أن شاهدي زور لو شهدا على رجل له أمة بأنها ابنته؛ فأحسن الحاكم ظناً بهما فأخرجها عن الرق، وألزمه الحكم بحرّيتها، وقضى لها بالنسب منه؛ يحرم على الرجل وطء هذه الجارية و خرجت عن ملكه - بشهادة الزور - و حرم عليه ما أباحه الله تعالى من وطئها، و بيعها، و عتقها، و حلّ لكل واحد من الشهود أن يعقد عليها عقدة النكاح، إذا اختارت مناكحته و رضيت به^(٢).

فأباح ما حرّم الله، و حظر ما أحلّ الله، و تلاعب بدين الله.

هذا سوى تعليقه للإنسان بما تمنع منه شريعة الإسلام، و إيجابه الولد لغير والده، و نفيه عن والده بالنكاح الذي لا يمنع أحد منه بحكم

(١) بدائع الصنائع ١٥: ٧؛ رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣٣٣؛ شرح فتح القدير ٦: ٣٩٩.

(٢) شرح فتح القدير ٦: ٣٩٩؛ رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣٣٣.

الإسلام.

و ذلك في قوله: أن المرأة إذا غاب عنها زوجها، فنعي إليها، وقضت العدة، و تزوجت، و حملت من الزوج و ولدت منه، ثم جاء الزوج الأول - و قد مضى على المولود عدة سنين - أن الولد لاحق بالقادم، و منتفٍ عن الزوج الثاني، و ليس للقادم به تعلُّق^(١)؛ والعلم محيط بأنه من الثاني.

و أمثال ذلك كثير، إن قصدنا لإيراده طال به الكلام.

و من كانت هذه مذاهبه - في النكاح - و أقوال أئمته، لم يسع له التشنيع على غيره فيما لا شناعة فيه بحمد الله؛ ولا يمنع من صحته حكم كتاب ولا سنة ولا إجماع.

(١) المغني لابن قدامة ٥٨: ٩؛ الشرح الكبير ٦٨: ٩.

مسألة رابعة

قال الشيخ الضال: و مما خرجوا به من الإجماع أيضاً - يعني أصحابنا الإمامية - تحويزهم الجمع بين المرأة وعمتها، و بنت الأخت و خالتها؛ نكاحهما جميعاً بعقد النكاح مع الرواية عن النبي (صلى الله عليه و اله) من قوله: لا تنكح المرأة على عمتها و خالتها.

و دليل القياس الكاشف عن صحة ذلك، من قبل أنه لو كانت العممة رجلاً يحرم عليه ان ينكح بنت أخيه، أو كانت الخالة ذكراً لحرم عليه نكاح بنت أخته، كما حرم الله تعالى الجمع بين الأختين، و كان علّة ذلك أنه لو كان إحدى الأختين أخاً لحرم عليه و طيء أخته بالشرع، فوجب لذلك تحريم الجمع بينهما في النكاح، و كان حكم المرأة و عمتها و خالتها كذلك بما ذكرناه.

فصل

و أقول: - و بالله أثق - إن جهالات هذا الشيخ المعاند ظاهرة و مكابرة غير خفية و دعاويه الباطلة ساقطة؛ و ذلك أنه ادعى الإجماع على الخلاف بين

المرأة و عمتها، والجمع بينها وبين خالتها؛ وهو لا يجد على ذلك اتفاقاً من المتقدمين ولا من المتأخرين^(١)، سوى النفر الذي قلدهم غوغاء الأمة و طغامها، فصار لهم بذلك سوق في العامة.

فأما الصحابة والتابعين، وأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، وكثير من أهل النظر، وأصحاب الظاهر والمحكمة^(*)، فقولهم في ذلك معروف، واختلافهم فيه مشهور.

والحديث الذي عزاه الى النبي (صلى الله عليه وآله) فهو من أخبار الآحاد، والأصل فيه أبو هريرة الدوسي^(٢) وقد اتهمه عمر بن الخطاب^(٣)، ونهاه وزجره عن إكثار الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله)؛ وصرح أمير المؤمنين (عليه السلام) بتكذيبه^(٤)؛ وصرحت عائشة بذلك وشهدت عليه^(٥).

(١) أباح الجمع بينهما عثمان البتي، انظر المحلى ٩: ٥٢٤.

* المحكمة فرقة من الخوارج.

(٢) نقل البيهقي عن الشافعي: أن هذا الحديث لم يرو من وجه يشبهه أهل الحديث، إلا عن أبي هريرة، وروي من وجوه لا يشبهها أهل العلم بالحديث؛ قال البيهقي: هو كما قال ... (السنن الكبرى للبيهقي ٧: ١٦٦؛ فتح الباري ٩: ١٣١؛ عمدة القاري ٢٠: ١٠٦).

(٣) فقد ضربه عمر بالدرة، وقال: قد أكثرت من الرواية، وأحربك أن تكون كاذباً على رسول الله (ص)؛ وقال له: - أيضاً - لتتركن الحديث عن رسول الله (ص) أو لألقنك بأرض دوس. (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٨؛ سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٠).

(٤) من ذلك ما أثر عنه (ع) أنه قال: ألا إن أكذب الناس - أو قال: أكذب الأحياء - على رسول الله (ص) أبو هريرة الدوسي. (شرح نهج البلاغة ٤: ٦٨).

(٥) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ١٦.

فصل

مع أن أصحابنا لم يقولوا في هذه المسألة بما خالف ظاهر الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله)، بل قالوا بما لا ينافيه، وهو تجويزهم نكاح المرأة على بنت أختها، ومنعهم من نكاح بنت الأخت و بنت الأخ على العمة والخالة، وهذا مسطور في الرواية عن أئمة الهدى (عليهم السلام) ^(١)، وليس في مقالهم المسطور في هذا الباب خلاف للخبر على ما بيناه.

فإن تعلق متعلق بتجويزهم نكاح المرأة على عمتها إذا أذنت العمة في ذلك، ونكاحها على خالتها بإذن الخالة، وقال: هذه الفتيا تضاد ظاهر الخبر.

فالجواب عن ذلك: أن ما ذكرناه في هذا المعنى تخصيص للظاهر، وليس برافع له جملة، ولا مناف لحكمه على كل حال، وليس يمتنع قيام الدلالة على خصوص العموم، وأكثر الشريعة كذلك.

والخبر الوارد عن آل محمد (عليه السلام) انه: «ليس للرجل ان ينكح المرأة على عمتها وخالتها إلا بإذن العمة والخالة» ^(٢). يقيّد خصوص الخبر المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) - لو ثبت عنه - ويكون تقدير ذلك: لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها بغير اختيار منهما؛ ولا يكون المراد فيه النهي عن نكاحها على الإطلاق وفي كل حال.

(١) انظر فروع الكافي ٤٢٥:٥.

(٢) فروع الكافي ٤٢٥:٥.

فصل

مع أن العرف يخص اللفظ المعزي الى النبي (صلى الله عليه وآله)، و
يوجب فيه ما أوجبته عن آل محمد (عليهم السلام)، لأن نكاح المرأة على غيرها
في الشرع وقبله غير موقوف على إذن الأولى الكبرى، من الاعتراض في نكاح
الصغرى وقد أبت، بأنها إن أفسدت النكاح فسد؛ وإن أمضته ثبت؛ و ليس
يُمْتَنَعُ أن يجعل الله تعالى إليها ذلك، بسبب ذلك، لحكمة .
فأي عجب فيه لو لا غباوة الخصم و قلة تحصيله .

فصل

ثم يقال له: أخبرنا عن العقد على الصغيرة إذا تولاه غير الأب والوالي
والحاكم، ثم بلغت فأمضته؛ إما يكون ذلك ممضى بامضائها، وإن أبته فسد عن
أصلك، فلا بد من قوله: بلى؛ فيقال له: فقد صار بعض العقود موقوفاً في الصحة
والفساد على اختيار المعقود عليه من النساء، ولم يكن في ذلك عجب بما أنكرت
أن يكون بعض آخر موقوفاً على الصحة والفساد على إمضاء من جعل الله له
ذلك في النساء، ولا سيما إذا كان الحظر إنما جعل بسبب الكبرى، ولو لم يكن
ورد لما فسد، و ليس الجمع بينهما محرماً للنسب، وإنما هو حرمتها، و ما يقتضيه
الدين من إجلالها وحقها على الصغرى، فإذا تركت الحق و وهبته لم
يكن لأحد عليها اعتراض في ذلك، و إن منعت منه كان لها إنكاره ببرهان.

فصل

و يقال له: ما تقول في الرجل الذي لازوجة له، يتزوج الأمتين؟

فمن قوله: نكاحه نكاح صحيح.

فيقال له: فإن تزوجها على حرّة؟.

فمن ^(١) قوله: نكاحه فاسد.

فيقال: ^(٢) له: وكيف صار وجود الحرّة يفسد العقود الصحيحة بغير

وجودها؟! فإن تعلّق في ذلك بالنهي من الله تعالى، قيل له: في نكاح الصغرى

على الكبرى مثل ذلك، لأن الله نهى عنه مع كراهة الكبرى، وأباحه مع

اختيارها وإذنها فيه .

و من سلك في إنكار المشروع من الأحكام مسلك هذا الشيخ الضال، ظهر

جهله، وبعده عن الصواب .

(١) في أ: من .

(٢) في أ: فقال .

مسألة خامسة

قال الشيخ الناصب: ومما خالفوا فيه جميع الفقهاء، وارتكبوا البدعة في القول به؛ إبطال الطلاق الثلاث، والحكم منهم على من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، بأنها على نكاح المطلق، ولم تبين منه. فأحلوا الفروج لمن حرمه الله عليه، وهو المطلق؛ وحرموه على من أحله الله له، وهو غير المطلق.

والقرآن شاهد بفساد مذهبهم في هذا الباب، قال الله عز وجل: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ) ^(١) فجعله ثلاثاً، ولم يجعله مفصلاً، حسبما اقترحت هذه الفرقة الشاذة.

فصل

فيقال له: لسنا نراك تعدل عن طريقتك في البهتان في الشناعات، بغير حجة ولا بيان؛ ومن كانت هذه سبيله في دينه، وحجابه لخصومه، فقد بان

أمره، ووضح لكل ذي عقل جهله .

أي إجماع على ما ادعيت، من وقوع الطلاق الثلاث في وقت واحد، والعلماء بالآثار متفقون على أن الطلاق الثلاث كان على عهد النبي (صلى الله عليه وآله)، وطول أيام أبي بكر، و صدرأً من أيام عمر بن الخطاب، واحدة^(١)؛ حتى رأى عمر أن يجعله ثلاثاً، وتبين به المرأة بما خوطبت على ذلك .

قال: إنما لم أقره على السنة مخافة أن يتتابع فيه السكران والغيران .

والرواية مشهورة عن عبد الله بن عباس: انه كان يفتي في الطلاق الثلاث في الوقت الواحد، بأنها واحدة؛ ويقول: ألا تعجبون من قوم يحلون المرأة لرجل وهي تحرم عليه، ويحرمونها على آخر وهي - والله - تحل له؛ ف قيل له: من هؤلاء يا ابن عباس؟ فقال: هؤلاء الذين يبينون المرأة من الرجل إذا طلقها ثلاثاً بفم واحد، ويحرمونها عليه؛ ويحلونها لآخر وهي - والله - تحرم عليه .

والرواية مشهورة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) و كان يقول: إياكم والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد، فإنَّهنَّ ذوات بعول^(٢) .

فكيف يكون إجماع الفقهاء على شيء إجماع الأمة على عهد النبي (صلى الله عليه وآله)، و أيام أبي بكر، و أكثر أيام عمر، على خلافه، و من سميناه من وجوه أهل البيت والصحابة على ضده، و أهل بيت محمد (صلى

(١) مشكل الآثار للطحاوي ٥٥:٣؛ صحيح مسلم ١٠٩٩:٢؛ المستدرک علی الصحیحین ١٩٦:٢؛ شرح النووي علی صحيح مسلم ٧٠:١٠؛ المغني لابن قدامة ٢٤٤:٨؛ الشرح الكبير ٢٥٨:٨؛ عمدة القاري ٢٣٣:٢٠؛ بداية المجتهد ٦١:٢ .

(٢) نواذر أحمد بن محمد بن عيسى: ١٠٨؛ فروع الكافي ٤٢٤:٥؛ مستدرک الوسائل ٣٠٢:١٥، نقلاً عن المسائل الصاغانية .

الله عليه وآله) كافة يذهبون إلى نقيضه، و شيخ العامة و قاضيهم الحجّاج بن أرتاة^(١) يقضي ببطلانه، و يرى أن الطلاق الثلاث في وقت واحد لا يقع منه شيء البتة^(٢)، و هو قاضي المنصور في طول أيامه، و العمل على حكمه بذلك منتشر بالعراق، و الحجاز، و سائر أعمال بني العباس.

لولا أن الشيخ الضال لا يستحي من التخرص بما لا يخفى عناده فيه أو جهله على العلماء.

فصل

و أما تعلقه بقول الله عزّ وجلّ: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ)^(٣)، فهو شاهد ببطلان مقاله في وقوع الطلاق الثلاث بفم واحد، في وقت واحد؛ لأن الله تعالى أخبر بأنه يكون في ثلاث مرّات، و ما يوقعه الإنسان في حال واحد لا يكون في مرتين ولا ثلاثة.

ألا ترى أنه من قرأ آية من القرآن مرة واحدة، لم يجد القضاء عليه بأنه قد قرأها مرتين؛ و الاجماع حاصل على أنه من قال: «سبحان الله العظيم» مرّة واحدة، ثم أتبع هذا القول، بأن قال: ثلاثاً، أو أربعاً، أو خمساً، لم يكن مسبّحاً

(١) أبو أرتاة النخعي الكوفي، سمع عطا بن أبي رباح و غيره، و كان من حفاظ الحديث، و من الفقهاء؛ استفتي و هو ابن ست عشرة سنة، و ولي القضاء بالبصرة ... كان يقع في أبي حنيفة، توفي سنة خمسين و مائة بالري. (وفيات الأعيان ٥٥: ٢)

(٢) عمدة القاري ٢٠: ٢٣٣؛ الإصناف ٨: ٤٥٤؛ الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣: ١٩٠.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

بحسب ما قال، وإنما يكون مسبحاً مرة واحدة، والآخر^(١) مجمعة على أنه من قال في ركوعه: (سبحان ربي العظيم)، ثم قال: ثلاثاً؛ لم يكن مسبحاً ثلاثاً في التحقيق؛ ومن قرأ الحمد واحدة، ثم قال بعدها: ألفاً؛ لم يكن قارئاً لها ألفاً، بل كان كاذباً فيما أخبر به من العدد.

ولا خلاف بين المتفقهة في أن الملاعن لو قال في لعانه «أشهد بالله أربع مرات إني لمن الصادقين» لم يكن شاهداً بها أربع مرات، كما قال الله عز وجل: (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ)^(٢)، وإنما يكون شاهداً بها أربع مرات إذا كررها في أربع أحوال على التفصيل دون الإجمال.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه سقط ما اعتل به الشيخ الضال، وكان شاهداً بفساد مذهبه على ما ذكرناه، وثبت أن القرآن هو الحجة على بطلان مذهبه في الطلاق مع الإجماع الذي وصفناه.

والإجماع أيضاً - مناً ومنه - على أنه بدعة^(٣)، مع قول النبي (صلى الله عليه وآله) : كل بدعة ضلالة، و كل ضلالة إلى النار^(٤). وقوله (عليه السلام): كلما لم يكن على أمرنا هذا فهو رد^(٥).

فقضى (عليه السلام) برّد الطلاق إذا كان بدعة، وأبطله لخلاف سنته (عليه السلام).

(١) كذا في جميع النسخ المعتمدة.

(٢) النور: ٦.

(٣) المغني ٨: ٢٤٢؛ الشرح الكبير ٨: ٢٥٨؛ المحرر في الفقه ٢: ٥١؛ المبسوط للسرخسي ٦: ٤؛ بدائع الصنائع ٣: ٩٤؛ شرح فتح القدير ٣: ٣٢٩؛ رد المحتار ٢: ٤١٩؛ كنز الدقائق: ١١٤؛ الهداية في شرح البداية ١: ٢٢٧؛ تحفة الفقهاء ٢: ١٧١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٣: ٣١٠؛ صحيح مسلم ٢: ٥٩٢؛ سنن البيهقي ٣: ٢٠٧؛ الدر المنثور ٣: ٦١٢.

(٥) صحيح البخاري ٣: ٩١؛ صحيح مسلم ٣: ١٣٤؛ سنن الدارقطني ٤: ٢٢٧؛ بأدنى تفاوت.

فصل

قال الشيخ الناصب: وكيف يمنعون من وقوع الطلاق الثلاث في وقت واحد، والخبر ثابت عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال لعمر - وقد سأله عن طلاق ابنه لامرأته، وهي حائض، و كان قد طلقها واحدة - فقال له: مره فليراجعها حتى تحيض و تطهر، ثم إذا شاء طلقها، وإن شاء أمسكها؛ فقال له عمر: يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثاً لكانت تبين منه؟ فقال له النبي (عليه وآله السلام): كأن يكون قد عصى ربه و بانت امرأته.

فهذا حكم من النبي (صلى الله عليه وآله) بخلاف ما ادعته هذه الفرقة الشاذة في الطلاق. و من لم يعرف القرآن والسنة فقد ضل عن الإسلام.

فصل

فيقال له: هذا الحديث لا يثبت عند نقاد الأخبار، و لم يروه إلا الضعفاء من الناس؛ والثابت في حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً و هي حائض، فذكر ذلك عمر للنبي (صلى الله عليه وآله)، فقال: ليس بشيء، مره فليمسكها حتى تحيض و تطهر فإن شاء أمسكها، وإن شاء طلقها^(١).

(١) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٦١؛ صحيح مسلم ٢: ١٠٩٦؛ سنن ابن ماجه ١: ٦٥١؛ سنن أبي داود ٢: ٢٥٥؛ جامع الأصول ٧: ٦٠٣، بأدنى تفاوت.

فأما ما ورد بغير هذا المعنى من الحديث عن ابن عمر فهو موضوع، وأقل ما في هذا الباب أن يتقابل الحديثان فيسقط بالتقابل، وثبتت الحجة بما أوجبه الكتاب في الطلاق، ودلت عليه السنة حسب ما ذكرناه.

فصل

مع أننا لو سلمنا ما أراده متفقهة العامة في حديث ابن عمر، من قوله (أرأيت لو طلقها ثلاثاً)، لم يناف ما نذهب إليه في الطلاق، ونعتقده في إبطال طلاق البدعة، وذلك أنه لا ينكر أن تكون مسألة عمر عن طلاقه بها ثلاثاً وهي طاهر، فأوجب النبي (صلى الله عليه وآله) بينونها منه بذلك، وحكم عليه بالمعصية في جميع الثلاث، وذلك إنما يوقع من الثلاث واحدة، فإذا وقعت في طهر بشاهدي عدل، يوجب بينونة المرأة من زوجها بالواحدة، وإن لم يوجبه طلاقاً محرماً للرجعة.

فإذا لم يكن في الزيادة التي ألحقها العامة في الحديث، ووضعوها تخرصاً، أن عمر سأل النبي (صلى الله عليه وآله) عن طلاق في حيض، ولا قدر مسألته في إيقاع الثلاث في الطهر، وأن يكون النبي (صلى الله عليه وآله) فهم ذلك من غرضه فأجابه بحسبه.

وفي هذا إبطال ما تعلق به الشيخ الجاهل من الحديث الشاذ، وزعم أنه حجة على أهل الحق بهتاً ومكابرةً.

فصل

مع أن حديث ابن عمر من أخبار الآحاد باتفاق العلماء، وليس مما يقطع على الله تعالى بالصدق فيه، وأخبار الآحاد لا يعرض بها على القرآن المقطوع به على الصواب عند الله عز وجل.

فصل

و مع أن أصحاب الحديث قد رووا عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين (عليهم السلام) ما لم يتنازعوا في صحة سنده، وأنه قال لرافع: أنت الذي تزعم أن ابن عمر طلق امرأته واحدة وهي حائض فردها رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ فقال له نافع: نعم؛ فقال له أبو جعفر (عليه السلام): كذبت والله الذي لا إله غيره، أنا سمعت عبد الله بن عمر يقول: طلقت امرأتي ثلاثاً وهي حائض، ثم حزنْتُ عليها، فسألت أبي أن يذكر ذلك للنبي (صلى الله عليه وآله)؛ فذكره له؛ فقال له: مره فليمسكها حتى تحيض و تطهر، ثم إن شاء أمسكها من بعد، وإن شاء طلقها^(١).

و هذا الحديث يقضي على الشيخ الضال بالبهتان فيما ادعاه.

(١) فروع الكافي ٦: ٦١؛ بأدنى تفاوت.

فصل

مع أن حديث ابن عمر قد اختلفت ألفاظه، و تضادت معانيه، فلو لم يسقط من جهة أنه خبر واحد، ولا من جهة خلاف مضمون بعضه القرآن والسنة، لكان ساقطاً باختلاف ألفاظه، وتضاد معانيه، على ما بيناه.

فصل

قال الشيخ المعاند: و حديث عويمر بن ساعدة العجلاني يقتضي - أيضاً - ببطلان ما حكمت به هذه العصابة المخالفة لفقهاء الأمصار، و ذلك أن عويمر بن ساعدة رمى زوجته بالفجور، فلاعن بينها وبينه النبي (صلى الله عليه و آله) فلما شهدت المرأة أربع مرات على كذبه، و تمتها بالخامسة، قال عويمر: إن كنت كذبت عليها فهي طالق ثلاثاً؛ فقال له النبي (صلى الله عليه و آله): قد بانت منك باللعان. و لم ينكر عليه جميع الطلاق الثلاث.

فصل

فيقال له: سمعت عنك من شيخ جاهل متهور، قلد سلفاً له حميراً و لم يتأمل جهالاتهم فيجتنبها، ألسن تقول - و أصحابك كافة - أن الطلاق في وقت

واحد بدعة، ومعصية لله عز وجل، وتخالف الشافعي في دعواه أنها سنة؟! فلم
لم ينكر رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عويمر فعله البدعة، وخلافه
للسنة عندك، وارتكابه المعصية على أصلك؟.

فكيف تحتج أنت علينا بذلك، مع مشاركتك لنا في القول بأنها بدعة
منكرة؟! وما قال النبي (صلى الله عليه وآله) لم ينكر على عويمر طلاقه
لامرأة، قد بانت منه باللعان إذ لم يكن أنكر ذلك عندك، وما علمت - أيها
الجاهل - أن قول النبي (صلى الله عليه وآله) لعويمر: قد بانت منك باللعان؛
إنكار لما أقدم عليه من القول بجهالة؛ وفيما قاله النبي (صلى الله عليه وآله) من
ذلك، ونبه به عويمر على غلطه، كفاية في الإنكار بحسب ما اقتضته الحال، إذ
لم يكن عويمر قد عاند فيما قال، وإنما ظن أن ذلك يجوز، فبين له النبي (صلى
الله عليه وآله) بطلان ما ظنه فيه، على ما يبين به الحكماء لأصحابهم إذا زلوا
على غير العناد.

مسألة أخرى سادسة

قال الشيخ الناصب: ومن عجيب ما خالفوا فيه الأمة، قولهم: أن الظهار لا يقع موقع اليمين، وأن الرجل إذا قال لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي إن قربتك؛ لم يكن عليه حرج أن يقربها، ولا كفارة عليه. وكذلك يقولون في الطلاق؛ وهذا خلاف ما عليه أهل ملة الإسلام.

ثم قال: فيقال لهم: خالفت الجماعة في الظهار، ورددتم نص القرآن؛ وما الذي حملكم على إنكار وقوع الطلاق بالأيمان؟ والحالف به متلفظ بطلاق، وهل خلافكم فيما ذكرناه إلا خلاف القرآن والسنة والإجماع.

فصل

فيقال له: ما نراك تعدل أيها الشيخ الضال عن سنتك في المكابرة والعناد، والتخرص والبهتان؛ أي إجماع يخرج عنه أئمة الهدى من آل محمد (عليهم السلام)، وأتباعهم في شرق الأرض وغربها، المتدينون بأحكام الكتاب والسنة،

المخالفون لأهل البدع والضلال؟!

و لأن جاز لك أن تدعي الإجماع في خلافهم، ليجوزن لهم أن يدعوا ذلك في خلافك عليهم، بل هم أولى بالحق في ذلك، لتعويلهم في القول على العترة الطاهرة التي أمر النبي (صلى الله عليه وآله) كافة أمته بالتمسك بها لصوابهم في ذلك و خطئك فيما ادعيت عليهم من خلاف الإجماع.

فصل

فأما دعواه أن القرآن يشهد بوقوع الظهار بالإيمان، فهي بالضد من ذلك، والقرآن شاهد بما ذهبت إليه الشيعة من عدم وقوع الظهار بالإيمان، قال الله تعالى: «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا» (١).

فقطع سبحانه على أنهم ليقولون المنكر، ويشهدون بالزور في ظهارهم، ولو كان الظهار معلقاً بالإيمان لصح أن يخرج الإنسان من قول الزور فيه بوفائه باليمين، وترك الخلاف فيها.

وفي قطع الله عز وجل أن المظاهر قائل منكر أو زوراً، وإظهاره على كل حال، دليل على أن الظهار ما وقع لغير شرط يخرج عن الصفة التي حكم الله تعالى بها على المظاهرين قطعاً بلا ارتياب.

فصل

وأما اليمين بالطلاق فإنها مُحدثة فيه، وليست من شرع الإسلام، وقد حدَّ الله تعالى في الطلاق حدوداً لم يدخل فيها اليمين على حال، ولا فرق بين أن يجري الطلاق مجرى الأيمان، وبين أن يجري النكاح مجراه، وتخرج (١)

الأموال عن الأملاك كما تخرج الأزواج به عن الإملاك.

فيقول له القائل: أنا ناكح فلانة إن كان كذا وكذا، وإن لم يكن كذا وكذا؛ فتقول له المرأة: قد رضيت بذلك، فينعقد النكاح به عند حلفه في يمينه، كما ينفسخ به عند حلفه في الأيمان.

ويقول الإنسان لمجاورة: داري لك إن كنت فعلت كذا وكذا؛ أو مالي، أو ضيعتي، أو عبدي، أو أمتي؛ فمتى كان ما حلف عليه ما ذكرناه، صار الملك لمن سميناه، وانتقل عن ملكه بالأيمان؛ وهذا باطل بالإجماع، والنظر الصحيح، والاعتبار.

فصل

ثم يقال له: هل وجدت في كتاب الله سبحانه إيقاع الطلاق بالأيمان؟ أو وجدت ذلك مشروعاً في ملة الإسلام؟ فإن ادعى فيه الكتاب أو السنة أكذبه الوجود؛ وإن أقرَّ بعدمه اعترف بالبدعة فيما صار إليه من الحكم له، وكفانا

(١) في أ: تجري.

مؤونة الكلام في معناه.

فصل

و ليس له إلى الحكم به من جهة القياس سبيل، لأننا لانسوِّغ له القول بالقياس في الأحكام الشرعيات؛ ولو شرعنا له ذلك لكان بما أوردنا عليه من جهة القياس مسقط دعواه فيه على البيان... والله وليُّ التوفيق.

مسألة أخرى سابعة

قال الشيخ الناصب: و بما خالفت به هذه الفرقة الضالة الأمة كلها، سوى ما حكيناه عنها في النكاح والطلاق والظهار، قولهم في المواريث.

فمن ذلك: أنهم منعوا الزوجات ما فرضه الله تعالى لهن في كتابه بقوله: «وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ»^(١) فعم جميع التركة بما يقتضي لهن الميراث منها؛ فقال هؤلاء القوم: إن الزوجات لا ترث من ربا الأرض شيئاً.

فحرموهن ما أعطاهن الله في كتابه، و خرجوا بذلك من الإجماع، و خالفوا ما عليه فقهاء الإسلام.

فصل

فيقال له: لسنا نحصل منك إلا على الإحالات الباطلة، والحكايات

(١) النساء: ١٢.

المدخولة، من أين زعمت أن الشيعة خالفت الأمة في منعها النساء من ملك
الرباع، على وجه الميراث من أزواجهن؟ وكافة آل محمد (عليهم السلام) يروون
ذلك عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) و يعملون به وراثته لسنته فيه، فأبي
إجماع تخرج منه العترة و شيعتهم؛ لولا عنادك و عصبيتك.

فأما ما تعلّقت به من عموم القرآن، فلو عرى من دليل خصوصه لثم لك
الكلام، لكن دل على خصوصه (١) تواتر الشيعة عن أئمة الهدى من آل محمد
(عليهم السلام) بأن المرأة لا ترث من رباع الأرض شيئاً، لكنها تعطى قيمة البناء
والطوب والخشب والآلات، إذ (٢) ثبت الخبر عن الأئمة المعصومين (عليهم
السلام) بذلك (٣)، و يجب القضاء بخصوص العموم من الآية التي تعلقت بها.
و ليس خصوص العموم بخبر متواتر منكراً عند أحد من أهل العلم،
لا سيما و أصحابك يخصّون العموم و ظاهر القرآن بأخبار الآحاد الشاذة (٤)، و
منهم من يخصّه بالمراسيل من الآحاد، و جماعة من أصحابك يخصّونه بالظن
الفاسد الذي يسمونه قياساً (٥)، فكيف تنكر أيها الجاهل - خصوص عموم
القران بخبر ثبت عن النبي (صلى الله عليه و آله) من جهة عترته الصادقين

(١) في أ: لكن ذلك خصوصه.

(٢) في أ: إذا.

(٣) كما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: النساء لا يرثن من الأرض و لا
من العقار شيئاً.

و في حديثه الآخر عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام): أن المرأة لا ترث من تركه زوجها
من تربة دار أو أرض، إلا أن يقوم الطوب و الخشب قيمة فتعطى ربعها أو ثمنها ... (فروع الكافي

(١٢٨، ١٢٧: ٧)

(٤) الأحكام للآمدّي ٥٢٥: ٢؛ المستصفى ١١٤: ٢؛ الإبهاج ١٧١: ٢.

(٥) الأحكام للآمدّي ٥٣٦: ٢؛ المستصفى ١٢١: ٢؛ الإبهاج ١٧٦: ٢.

(عليهم السلام)؛ لو لا العدول عن الصواب.

فصل

مع أن الشيعة أن يقولوا: أن الرباع ليست مما تركها الأزواج لجميع الورثة، وإنما قضى عموم القرآن لاستحقاق الزوجة الربع من تركات الأزواج، والثلث، على ما بينه الله عز وجل، وإذا لم يثبت من جهة الإجماع ولا دليل قاطع للعذر أن التربة والرباع من تركات الأزواج للزوجات، بطل التعلق بالعموم في هذا الباب.

فصل

على أنك أيها الشيخ قد خصصت - وأثمتك من قبلك - عموم هذه الآية، بل رفعتكم حكمها في أزواج النبي (صلى الله عليه وآله) وحرمتموهن من استحقاق تركات ميراثه جملة، وحرمتموهن شيئاً منها بخبر واحد ينقضه القرآن.

وهو ما رواه صاحبكم عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: نحن معاصر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة؛ فردّ على الله قوله: (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) ^(١) وقوله: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) (يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ

(١) النمل: ١٦.

وَجَعَلَهُ رَبُّ رَضِيًّا^(١)، وَخَصَّصَ عَمُومُ قَوْلَهُ تَعَالَى: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا)^(٢)، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: (وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ)^(٣).

و قصد بذلك منع سيدة نساء العالمين (عليها السلام) ميراثها من أبيها (صلى الله عليه وآله) مع ما بيناه من إيجاب عموم القران ذلك، وظاهر قوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ)^(٤)، وجعل هذه الصديقة الطاهرة (عليها السلام) في معنى القاتلة الممنوعة من ميراث والدها لجرمها، والذمية الممنوعة من الميراث لكفرها، والمملوكة المسترقّة الممنوعة من الميراث لرقّها؛ فأعظم الفرية على الله عزّ وجلّ، وردّ كتابه، ولم تقشعر لذلك جلودكم، ولا أبته نفوسكم.

فلما ورد الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله) من جهة عترته الصادقين الأبرار بمنع الزوجات ملك الرباع، وتعويضهن من ذلك قيمة الطوب والآلات والبناء، جعلتم ذلك خلافاً للقرآن، وخروجاً عن الإسلام؛ جرأة على الله، وعناداً لأوليائه (عليهم السلام).

هذا مع أنا قد بينّا أنه يجب عليكم إثبات الرباع في التركات المعروفة للأزواج، حتى يصح احتجاجكم بالعموم، فأنتي لكم بذلك، ولن تقدروا عليه إلا بالدعاوى المعراة من البرهان.

(١) مريم: ٥، ٦.

(٢) النساء: ٧.

(٣) النساء: ١٢.

(٤) النساء: ١١.

فصل

ثم قال هذا الشيخ الضال: فأدّى قولهم هذا إلى أن الرجل يخلف ضياعاً و بساتين، فيها أنواع من الشجر والنخيل والزروع، تكون قيمتها من مائة ألف دينار إلى أكثر من ذلك، فلا يعطون الزوجات منها شيئاً. فهذا قول لم يقله كافر فضلاً عن أهل الإسلام.

فصل

فيقال له: زادك الله ضلالاً على ضلالك، وأعمى عينيك كما أعمى قلبك، من أين أدّى قولهم إلى ما وصفت؟ إما (١) لأن الضياع - عندك - والأشجار والنخيل والنبات (٢)، هي (٣) الرباع؟ أم لغير ذلك؟ فإن كان يؤدي إلى ما وصفت لأن الضياع من الرباع، والأشجار والأثمار منها؟ فهذا بلغة الترك - لعلّه - أو النج؛ وأما بلغة العرب فليس ذلك فيها، بل ليس ذلك لغة من اللغات؛ وأنت بتهمتك ظننت أن الرباع سمة لما ذكرت من الضياع.

ولو عرفت فائدة هذه اللفظة، وما وضعت له، لما أوردت ذكر الضياع والأشجار والبساتين فيما أنكرته على القوم من منع الزوجات تملك الرباع.

(١) «إما» ساقطة من أ.

(٢) في ب: الثياب.

(٣) «هي» ساقطة من أ.

و قد كان ينبغي أن تسأل بعض أهل اللسان عن معنى هذه اللفظة، و على ما وضعت، ثم تتكلم على بصيرة؛ لكنك لم توقّق لذلك، و أراد الله تخييبك، و إيضاح جهلك، خذلاً نأمنه لك لعنادك في الدين.

والرباع عند أهل اللغة: هي الدور والمساكن خاصة^(١)، فليس لما سواها مدخل فيها.

فافهم ذلك إن كان لك عقل تفهم به الأشياء.

(١) العين للخليل ١٣٣:٢؛ لسان العرب ١٠٢:٨؛ القاموس المحيط ٢٤:٣.

مسألة أخرى ثامنة

قال الشيخ المتعصب: و من عجائب قولهم في الميراث: أن الرجل إذا مات، و خلف بنين و بنات و زوجات، و كان في البنين^(١) واحد منهم أكبرهم، اختص بثياب بدنه و سلاحه و خاتمه و مصحفه، ثم ورث بعد ذلك مع الجماعة مما تبقى، و ربما كانت ثياب بدن الرجل و سلاحه و خاتمه و مصحفه معظم تركته، بل ربما لم يخلف غير ذلك، فيقون به الولد الأكبر، و يحرم الباقيون ميراثه.

و هذا أقبح من قولهم الأول، الذي بينا خروجهم به من الإجماع؛ مع رده القرآن من قوله تعالى: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا)^(٢).

فصل

فيقال له: الجواب عن هذه المسألة كالجواب عن الأولى، والقول فيهما

(١) في «أ»: البين.

(٢) النساء: ٧.

واحد، وقد حرّف - مع ذلك - قول القوم، و لم يفهمه، و شنعتك بباطل لم تعلمه .

الذي تذهب إليه الشيعة في هذه المسألة: أن للولد الذكر الأكبر من جملة ثياب الرجل ما مات و كانت عليه، أو معدة للباسه، دون جميع ثياب بدنه؛ و من جملة سلاحه سيفه، و مصحفه الذي كان يقرأ فيه، و خاتمه^(١).
خصه الله بذلك على لسان نبيه (صلى الله عليه وآله) و في سنته؛ و ليس يمتنع تخصيص القرآن بالسنة الثابتة .

و لو منع القوم أن يكون ما عدده من تركة الميت - لاستحقاق الولد له بالسنة - خارجاً عن الميراث؛ لم يكن للنخصم حجة فيما تعلق به من العموم .
و إنما جعل الله سبحانه ما سميناه للولد الأكبر، لأنه ألزمه قضاء الصوم عن أبيه، إذا مات و عليه صوم قد فرط فيه؛ و قضاء ما فرط فيه من الصلاة أيضاً .
و العقل يجوز ما ذكره القوم، و لا يمنع منه، و قد جاء به الشرع على ما بيناه، و أي عجب في ذلك، و أي منكر فيه .

مع أنا قد ذكرنا فيما تقدّم أنكم حرمت الأولاد و الزوجات جملة الميراث، مع حكم القرآن بوجوب ذلك لهم، و أخرجتم أولاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) و أزواجه، و عصبته، من استحقاق ميراثه، و حرمتموهم تركاته، و القرآن شاهد بضد ذلك؛ و ظاهره قاض بخلافه .

فأما ما توهمه علينا أنه إذا لم يترك الرجل إلا ثياب بدنه، و سيفه و مصحفه و خاتمه فإن الولد الأكبر يحوزه، فليس كما توهم، و إنما للولد ذلك إذا كانت هناك تركات سواه؛ و كان يسيراً في جنب ما خلف الوالد و لو كان في

(١) انظر: فروع الكافي ٨٥: ٧؛ تهذيب الأحكام ٢٧٦: ٩.

جملة هذه الأشياء ما له قدر يعظم، فيصير جملة وافرة من تركته، لما استبدَّ به دون الورثة، والقول في هذا على العادة، وهو أن يترك الرجل تركة، فيكون منها للأكبر ما عددناه لما ذكرناه، من قيامه بما سميناه من الصوم والصلاة عنه إذا فرط فيه قبل وفاته، عوضاً له عن ذلك؛ ولا يكون له إذا لم يترك غيره.

فتوهم الشيخ الضال خلاف ما ذكرناه، تيهماً عن الحق فيه.

فصل

و يقال له: قد أنكر ضعفاء من أهل القبلة، و كل من خالف الملة، حكم الله عز وجل في العاقلة؛ وقالوا: كيف يجوز أن يحكم الله على قوم لما يقتلوا و لم يرضوا بالقتل، ولا شاركوا فيه، بالدية؛ ويعفى القاتل^(١) منها؟! و نسبوا ذلك إلى الظلم، و تعلّقوا بقوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) ^(٢)، و قوله: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) ^(٣)؛ و كانت الحجة عليهم كالحجة عليك فيما أنكرت، و الشناعة منهم بالباطل، كالشناعة منك على الشيعة عما وقعت، و تخرّصت فيه الباطل، و توهمت غير الحق في معناه و ظننت.

و هذا العذر كاف في بطلان ما تعلّق به الشيخ الناصب في هذه المسألة، و ما تقدّم في الأولى من الكلام متوجه عليه في الجميع^(٤) ... و المنة لله ...

(١) في جميع النسخ «العاقل»، و ما أثبتته أنسب.

(٢) الأنعام: ١٦٤.

(٣) النجم: ٤٠.

(٤) في جميع النسخ: الجمع؛ و ما أثبتته أنسب.

مسألة أخرى تاسعة

قال الشيخ الضال: ومثل بدعهم التي حكيناها فيما بيننا عنهم، قولهم في (١) الديات؛ وهو إذا قتل الرجل المرأة، زعموا أن لأهلها أن يقتلوه، وعليهم نصف الدية.

فخالفوا بذلك ظاهر القرآن من قوله تعالى: (النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) (٢)، وخرجوا به من الإجماع.

فصل (٣)

فيقال له: إن ظاهر القرآن (٤) مع القوم، وما ظننت من حكمه معك، فهو ظن باطل، قال الله عز وجل: (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى) (٥)

(١) «في» ساقطة من أ.

(٢) المائدة: ٤٥.

(٣) ساقطة من أ.

(٤) في جميع النسخ: «ظاهر القرآن ان مع القوم».

(٥) البقرة: ١٧٨.

فجعل القصاص في التماثل بالأُنفس ما تستحقُّ بها من الديات؛ وقد علمنا أن دية الذكر ألف دينار، ودية الأنثى خمسمائة دينار؛ وهذا يمنع التماثل فيما يوجب القصاص.

كما أن العبد لما كان لا يماثل الحرَّ في ديته، امتنع القصاص بينهما، وكان ظاهر القرآن يقضي بوجوب القصاص لمماثله بما تلوناه.

فأما قوله تعالى: (النَّفْسُ بِالنَّفْسِ)^(١) فهو خاص بالإجماع والاتفاق؛ لأنه لا يقتل السيد بعبد^(٢)؛ ولا المؤمن بالحربي الكافر؛ ولا يقتل المسلم عند جمهور الفقهاء بالذمي^(٣)؛ ولا يقتل الإنسان بالبهيمة، باتفاق أهل الملل كافة، فضلاً عن ملة الإسلام؛ ونفس البهيم نفس، كما أنَّ نفس الإنسان نفس.

وإذا ثبت خصوص هذه الآية بالإجماع، بطل التعلق بعمومها على ما ذكرناه.

فأما تسويغنا أولياء المرأة أن تقتل الرجل بشرط أن يؤدوا نصف الدية إلى أوليائه؛ فمأخوذ بما ذكرناه في حكم القصاص؛ وبالسنة الثابتة عن النبي (صلى الله عليه وآله)، المأثورة بعمل أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ وليس يختلف العامة أن أمير المؤمنين (عليه السلام) قضى بذلك، وعمل به^(٤).

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) المغني ٣٦٠: ٩؛ الشرح الكبير ٣٦٢: ٩؛ كشف القناع ٥٢٥: ٥؛ الإنصاف ٤٦٩: ٩؛ حاشية الجمل على شرح المنهج ٢١: ٥؛ حلية العلماء ٤٥٠: ٧؛ الكافي لابن عبد البر: ٥٨٨؛ التفریع ٢١٦: ٢؛ القوانين الفقهية: ٣٤٠.

(٣) المغني ٣٤٢: ٩؛ الشرح الكبير ٣٦١: ٩؛ كشف القناع ٥٢٤: ٥؛ الإنصاف ٤٦٩: ٩؛ الأم ٢٥: ٦؛ المهذب ١٧٣: ٢؛ حاشية الجمل ٢٠: ٥؛ الكافي لابن عبد البر: ٥٨٨؛ التفریع ٢١٦: ٢؛ القوانين الفقهية: ٣٤٠؛ حلية العلماء ٤٤٨: ٧.

(٤) الأم للشافعي ١٧٦: ٧؛ فتح الباري ١٨٠: ١٢؛ المغني لابن قدامة ٣٧٨: ٩؛ الشرح الكبير ٣٥٩: ٩.

و قد ثبت الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: علي أقضاكم^(١).
 وقال: علي مع الحق والحق مع علي، اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار^(٢).
 وإذا كان الأمر على ما ذكرناه، بطل ما ادعاه الشيخ الضال من خلاف
 الإجماع في ذلك، إلا أن يُخرج أمير المؤمنين (عليه السلام) من الإجماع، و
 يحكم على قوله بالشذوذ والخروج عن الإيمان. فينكشف أمره لسائر العقلاء، و
 تظهر ردته لكافة العلماء، و يبين من جهله ما لا يخفى على أحد من الفقهاء؛ و
 كفاه بذلك خزيًا.

(١) فتح الباري ٨: ١٣٦؛ كشف الخفاء للعجلوني ١: ١٨٤.

(٢) مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥؛ ربيع الأبرار ١: ٥٢٨؛ تاريخ بغداد ١٤: ٣٢١؛ التفسير الكبير للرازي ١: ٢٠٥.

مسألة عاشرة

قال الشيخ الجاهل: و من عجيب قولهم أيضاً في هذا الباب أنهم زعموا:
أن الإنسان إذا قطع رأس ميت من الناس، وجبت عليه ديته مائة دينار؛ وهذا
قول لا يعرف له أصل في كتاب ولا سنة ولا قياس، ولا قال به أحد من فقهاء
الإسلام.

فصل

فيقال له: ليس تعجبك من هذا المقال ببدع من جهالاتك، أي منكر فيما
حكيت، ولأي أصل خالف من قال هذا، الكتاب أو السنة؟! وكيف يكون ردّاً
للإجماع، وعتره الرسول (عليهم السلام) وأشياعهم في شرق الأرض وغربها
قائلون به و مسندون له إلى صاحب الشريعة (عليه السلام)؟! .
فأما القياس بالشريعة فليس بأصل عندنا، ولا مثمر علماً، ولو كان أصلاً
شاهداً بما ذكرناه في هذا المعنى و وصفناه؛ وذلك أن في الجنين مائة دينار، وهو

الصورة قبل أن تلجها الروح، فإذا مات الإنسان صار إلى حال الجنين في كونه صورة لا روح فيها، وكان حكمها في الدية حكم الجنين.

هذا مع ثبوت الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قضى بذلك في الميت خاصة، ورواه عنه عترته الصادقون (عليهم السلام) (١).

كما رووا عنه في الجنين مائة دينار، ورووا عنه في النطفة إذا ألقته المرأة من الضرب ونحوه عشرون ديناراً، وفي العلقة أربعون، وفي المضغة ستون ديناراً، وفي العظم المكسي لحماً ثمانون، وفي الصورة قبل أن تلجها الروح مائة (٢).

وهذه أخبار ظاهرة مستفيضة عن النبي (صلى الله عليه وآله) من طريق عترته (عليهم السلام)، إنما ضللت عنها وأثمتك لعدولكم عن معدن الحق، ومصيركم إلى الباطل وأهله، واشتغالكم عن حمل الآثار بالرأي والاستحسان، وهجرانكم أمر الله تعالى بصلته وأخذ معالم الدين عنه من عترة نبيكم (عليهم السلام) وتقليدكم الضلال من أعدائهم المتولين للرجال؛ ولو نظرتم لأنفسكم لما خفي عليكم الصواب.

فصل

ثم يقال له: أكل أحكام الشريعة مسطورة في ظاهر القرآن، والسنة المجمع

(١) فروع الكافي ٣٤٧:٧، ٣٤٨؛ من لا يحضره الفقيه ١٢١:٤؛ تهذيب الأحكام ٢٧٢:١٠.

(٢) فروع الكافي ٢٤٢:٧؛ من لا يحضره الفقيه ١١١:٤؛ تهذيب الأحكام ٢٨١:١٠.

عليها عن النبي (صلى الله عليه وآله)؟ فإن قال: نعم؛ بهت و كابر، وردَّ على كافة العلماء.

وإن قال: لا؛ قيل: فلم أنكرت الحكم في قطع رأس الميت، وإن لم يكن منصوباً في القرآن و السنة المجمع عليها بين أهل الإسلام؟! فلا يجد لذلك دفعاً. فهذه أيدك الله جملة ما انطوى عليه كتابك من المسائل التي حكيته^(١) عن هذا الشيخ الناصب قد أوردتها على وجهها، و بينت جهالاته فيما شنع به منها، و كشفت عن وهي شبهاته فيها؛ و لو أورد شبهات غير التي احتوى على ذكرها كتابك في الحكاية عنه لنقضناها بحسب ما أبطلنا به الشبهات التي قد وقفنا عليها من كلامك، و فيما أثبتناه من ذلك كفاية لمن تأمله من ذوي العقول...والمنة لله...

فصل

و أنا بمشيئة الله و عونته أذكر جملاً من خلاف إمام هذا الشيخ الناصب على الأمة، و خروجه بها من أحكام الشريعة، وردَّه بقوله فيها على الكتاب و السنة؛ و معتمد في ذلك الإيجاز و الاختصار؛ إذ كان في استيفاء حكاية مذاهب من ذكرناه مما هو خلاف الاجماع، و مضاد لحكم القرآن، انتشار في المقال، و إضجار لمن قرأه و إملال؛ و بالله أعتصم من الضلال.

فأول ما أبدأ به الخبر عن بدعه في المياه التي يكون بها الطهارات؛ ثم

(١) في جميع النسخ «حكينا»، و ما أثبتته أنسب.

أحكام الوضوء، والغتسال، وما يتصل بذلك من أحكام شريعة الاسلام.
قال الله سبحانه في ذكر ما يتطهر به العباد لأداء القرب المفترضات، و
الطاعات المندوب إليها بالأحكام المشروعات «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
طَهُورًا»^(١) فأخبر أن الذي جعله طهوراً للعباد من الأنجاس والأدناس لأداء
الصلوات، وإقامة العبادات في الطهارات، هو الماء المنزل من السماء، دون ما سواه
مع الاختيار.

فرغم إمام الشيخ الضال المعروف بأبي حنيفة النعمان بن ثابت الخزاز أن
الطهور قد يكون بالنبيذ المسكر^(٢)، والموجب على شاربِه الحد في ملة الإسلام،
النجس العين بحكم القرآن، حيث يقول الله جلَّ اسمه: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)^(٣)
فحكم على الخمر بالنجاسة، نصاً لا يختل فهم معناه على ذوي الأبواب؛ و كل
مسكر خمر بحكم اللغة التي نزل بها القرآن، و السنة الثابتة عن النبي (صلى
الله عليه وآله) حيث يقول: كل مسكر خمر، و كل خمر حرام^(٤).

ف قصد النعمان إلى ما أمر الله باجتنابه لرجاسته، و سوء عاقبته، فدعا إلى
القرب به إليه من الطهارات، وإقامة الصلوات والعبادات؛ و كان بذلك
مناقضاً لحكم القرآن، و خارجاً بما قال فيه عن شريعة الإسلام، و شاذاً به عن
إجماع العلماء.

(١) الفرقان: ٤٨.

(٢) الجامع الصغير: ٧٤؛ المبسوط للسرخسي ٨٨: ١؛ بدائع الصنائع ١٥٠: ١؛ حلية العلماء ٧٤: ١.

(٣) المائدة: ٩٠.

(٤) صحيح مسلم: ١٥٨٧؛ سنن أبي داود ٣: ٣٢٧؛ الجامع الصحيح للترمذي ٤: ٢٩٠؛ سنن ابن

فصل

مع أنه لا يختلف أهل التفسير في قوله: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا)^(١) أنه أراد شرباً لا يسكر^(٢)؛ وزاد ذلك على أن كل مسكر فهو نجس، خارج عن حكم الطهارة. وحكم أبو حنيفة على العلماء بتفسير القرآن، مناقضاً لمعنى الآية على ما بيناه.

فصل

ثم قال الله سبحانه: «وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً»^(٣) فأمر بالتيمم عند عدم الماء والضرورة. وزعم النعمان أن من لم يجد الماء، ووجد الخمر الذي هو النبيذ المسكر توضأ به، فأجزاه ذلك عنه^(٤). وهذا نقض أمر الله وضده، بلا ارتياب.

(١) الإنسان: ٢١.

(٢) انظر: الكشف للزمخشري ٢٠٠: ٤؛ التفسير الكبير للرازي ٢٥٤: ٣٠؛ معالم التنزيل للبغوي ٥٠١: ٥؛ زاد المسير ٤٤٠: ٨.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) الجامع الصغير: ٧٤؛ المبسوط للسرخسي ٨٨: ١؛ بدائع الصنائع ١٥: ١؛ شرح فتح القدير ١٠٣: ١؛ حلية العلماء ٧٤: ١.

فصل

و ذكر الله التيمم، و حكم ما يتيمم به الإنسان، فقال سبحانه: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً أَفَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) ^(١)، والصعيد بإجماع أهل اللغة ما علا وجه الأرض من التراب ^(٢).

فخالف النعمان هذا النص، و قال: للإنسان أن يتيمم بالنورة والزرنيخ وأشباههما ^(٣)، مما لا يقع عليه اسم الصعيد في اللغة التي نزل بها القرآن، ولم يحتشم من إظهار الخلاف على الله عز وجل، و الرد لما تضمنه حكم القرآن.

فصل

و زعم هذا الرجل: أن الثوب إذا أصابته النجاسة، طهر بغير الماء من المائعات، رداً على الله سبحانه قوله: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) ^(٤)؛ فجعل الطهر بما لم ينزل من السماء، و لم يستحق سمه الماء، و هذا من الجرأة الظاهرة على الله تعالى، و الإقدام المنكر في خلاف ما حكم به في الكتاب والسنة، و شرعه من الحكم للعباد.

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري: ٤٨٩؛ المفردات للراغب الأصفهاني: ٢٨٠؛ لسان العرب ٣: ٢٥٤.

(٣) تحفة الفقهاء ١: ٤٠؛ المبسوط للسرخسي ١: ١٠٨؛ بدائع الصنائع ١: ٥٤؛ حلية العلماء ١: ٢٣٢.

(٤) الفرقان: ٤٨.

فصل

و قال تعالى في الطهارة التي فعلها مفتاح الصلاة: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ^(١) فرتَّب الله الطهارة في كتابه، وأدَّى ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) بتعليم أصحابه الطهارة، فبدأ بغسل وجهه و يده اليمنى ثم اليسرى، ومسح برأسه ورجليه، وقال: هذا وضوء لا تقبل الصلاة إلاَّ به.

فردَّ النعمان ذلك و ناقضة، وقال: من توضأ فبدأ بغسل رجله، و ثنى بمسح رأسه، ثم غسل يديه، ثم ختم بغسل وجهه، فخالف بذلك ترتيب الله، إذ قدَّم المؤخر من هذه الأعضاء، و خلط في الترتيب، و غير بعضه أو جميعه، فقد أدَّى ما وجب عليه، و امتثل أمر الله له فيه، و وافق سنة النبي (صلى الله عليه وآله)؛ فعاند بذلك في المقال، و ردَّ صريح القرآن، و خالف السنة بلا ارتياب.

فصل

ثم زعم بعد الذي ذكرناه أنه من كان محدثاً ما يوجب الطهارة بالوضوء أو الغسل، فاغتسل عن طريق التبرد أو اللعب، و لم يقصد بذلك الطهارة، و لا نوى

(١) المائدة: ٦.

(٢) اللباب ١: ١١٠؛ الهداية ١: ١٣؛ تحفة الفقهاء ١: ١٢؛ بدائع الصنائع ١: ١٨؛ شرح فتح القدير ١: ٣٠.

به القربى؛ أو غسل وجهه على طريق الحكاية، أو اللعب، و غسل يديه لذلك، و مسح رأسه، و غسل رجله؛ أو جعل ذلك، علامة بينه و بين امرأة في الاجتماع معه للفجور، أو أمانة على قتل مؤمن أو استهزاء به، فإن ذلك على جميع ما ذكرناه معجز له عن الطهارة^(١) التي جعلها الله قرابة اليه، و فرض على العبد أن يعبد، و يخلص له النية فيها، بقوله جل اسمه: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ)^(٢) فخالف القرآن نصاً، وردَّ على النبي (صلى الله عليه وآله) في قوله: إنما الأعمال بالنيات، و إنما لكل امرء ما نوى^(٣). و خالف بذلك العلماء، و شدَّ عن الإجماع.

فصل

و فرض الله تعالى الصلاة قرابة إليه، و عبادة له، فقال جل اسمه: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)^(٤)، و قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): الصلاة عماد الدين^(٥).
ثم رتب فعلها و علم أمتها صفتها، و سنَّ فيه سنناً، و فرض فيها فرائض، و ألزم القيام بها بحدودها، و دعا إلى البدار بإتيانها^(٦) في أول أوقاتها؛ فقال (عليه

(١) المبسوط للسرخسي ١: ١١٧؛ بدائع الصنائع ١: ١٨؛ حلية العلماء ١: ١٢٨.

(٢) البينة: ٥.

(٣) صحيح البخاري ١: ٢؛ صحيح مسلم: ١٥١٦؛ سنن أبي داود ٢: ٢٦٢؛ سنن النسائي ١: ٥٨.

(٤) البقرة: ٢٣٨.

(٥) فردوس الأخبار ٢: ٥٦٣؛ كشف الخفاء للعجلوني ٢: ٤٠؛ كنز العمال ٧: ٢٨٤.

(٦) في أ: باديانها؛ و ما أثبتته من ب.

(السلام): الصلاة في أول الوقت رضوان، وفي وسطه غفران، وفي آخره عفو الرب^(١).

فزعم النعمان: أن فرض الصلاة في أواخر الأوقات^(٢)؛ ردّاً على النبي (صلى الله عليه وآله)، وهذا فيما رسمه لأئمة و حده. وقال (عليه وآله السلام) في ذكر الصلاة تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم^(٣).

فزعم النعمان: أن تحريمها التهليل أو التسبيح أو التحميد^(٤)؛ وتحليلها إحداث البول أو الغائط على التعمد أو الريح^(٥). استهزاءً بالشرعية، وردّاً على صاحب الملة.

فصل

وقال (عليه السلام): كل صلاة لا يُقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج فهي خداج، يقولها كذلك ثلاث مرات^(٦).

(١) الجامع الصحيح للترمذي: ٣٢١، بأدنى تفاوت.

(٢) بدائع الصنائع ١: ١٢٤؛ اللباب ١: ٥٨؛ الهداية ١: ٤٠؛ تحفة الفقهاء ١: ١٠٢، وفيها: إلا في المغرب والظهر في الشتاء.

(٣) الجامع الصحيح للترمذي ١: ٣٢١.

(٤) اللباب ١: ٦٧؛ الهداية ١: ٤٧؛ تحفة الفقهاء ١: ١٢٣؛ المبسوط للسرخسي ١: ٣٥؛ شرح فتح القدير ٢٤٦: ١.

(٥) اللباب ١: ٨٥؛ الهداية ١: ٦٠؛ شرح فتح القدير ١: ٣٣٤.

(٦) صحيح مسلم: ٢٩٦، ٢٩٧؛ سنن أبي داود ١: ٢١٦؛ الجامع الصحيح للترمذي ٢: ١٢٠؛ سنن النسائي ١٣٥: ٢.

فزعم النعمان: أنه لا حاجة بالإنسان في صلاة إلى قراءة أم الكتاب، وأنه إذا قال في كل ركعة من صلاة كلمة من القرآن أجزأته صلاته على التمام^(١)؛ ردّاً على النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

هذا مع قوله: أن الصلاة قد تكون تامة إن لم يقرأ فيها شيء من القرآن، مع ما قدمناه من قول النبي (صلى الله عليه وآله) في إيجاب قراءة القرآن في الصلاة، وقول الله عز وجل: (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ)^(٢) وقوله: (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)^(٣) يريد به في الصلاة على ما أجمع عليه أهل الإسلام^(٤).

فصل

وقال الله عز وجل: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ)^(٥) فوصف القرآن بالعربية و الفصاحة والبيان، وقال: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ

(١) اللباب ١: ٧٧؛ الهداية ١: ٤٨؛ تحفة الفقهاء ١: ٩٦؛ شرح فتح القدير ١: ٢٨٩.

(٢) المزمل: ٢٠.

(٣) المزمل: ٢٠.

(٤) انظر: الكشف للزمخشري ٤: ١٧٩؛ التفسير الكبير للرازي ٣٠: ١٨٧؛ معالم التنزيل للبخاري ٥: ٤٧٤؛

زاد المسير ٨: ٣٩٦.

(٥) الزمر: ٢٨.

الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ^(١)، وقال: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)^(٢)، وقال: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)^(٣) فوصف كتابه بالفصاحة، وأخبر عن كلامه بالبيان، وأنه عربي فصيح، لا يشوبه غير العربية من لسان.

فزعم النعمان: أن من غير العربية عن معاني القرآن بالفارسية والنبطية أو الزنجية، وأشباه هذه الألسن المخالفة للعربية، فقد تلا القرآن^(٤)، وجاء به على ما أنزله الله عز وجل؛ ردّاً على الله بغير ارتياب، ومكابرة لكافة العقول والأديان.

فصل

و زعم مع ذلك: أن من قام في صلاته فافتتحها بقول: (سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) فقد قرأ في صلاته القرآن^(٥)، فإذا جلس للشهادة فقعده مقداره لا يقول شيئاً، ثم أحدث ما ينقض الطهارة متعمداً، فقد أدى فرض الله تعالى عليه من الصلاة^(٦)؛ تلاعباً بدين الله، واستخفافاً بشرع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وتظاهراً بالإلحاد.

(١) النحل: ١٠٣.

(٢) إبراهيم: ٤.

(٣) الزخرف: ٣.

(٤) الهداية ١: ٤٧؛ تحفة الفقهاء ١: ١٣٠؛ المبسوط ١: ٣٧؛ شرح فتح القدير ١: ٢٤٧.

(٥) اللباب ١: ٧٧؛ الهداية ١: ٤٨؛ تحفة الفقهاء ١: ٩٦؛ شرح فتح القدير ١: ٢٨٩.

(٦) الحجة على أهل المدينة ١: ٢٥٣؛ اللباب ١: ٦٦؛ الهداية ١: ٤٦؛ المبسوط ١: ١٢٥.

فصل

وقد قال الله عز وجل: (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)^(١)، ففرض الزكاة كما فرض الصلاة، وحدلها حدوداً معروفة، فقال: في مائتي درهم من الورق خمسة دراهم^(٢)، وفي عشرين مثقالاً من العين نصف مثقال^(٣).
 فزعم النعمان: أن في مائتي درهم خرقة قيمتها خمسة دراهم، وفي عشرين مثقالاً خشبة قيمتها نصف مثقال، استهزاءً بشرع الإسلام، وإدغالاً في دين أهل الإيمان، ورداً على النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): في خمسة من الإبل شاة^(٤).
 فزعم النعمان: أن في خمسة من الإبل كلباً أو سنوراً، إذا كانت قيمة كل واحد منها قيمة شاة.

(١) البقرة: ٤٣.

(٢) الجامع الصحيح للترمذي ١٦: ٣؛ سنن الدارمي ٣٨٣: ١؛ سنن الدارقطني ٩٢: ٢.

(٣) سنن ابن ماجه ٥٧١: ١.

(٤) الجامع الصحيح للترمذي ١٧: ٣؛ سنن الدارمي ٣٨٢: ١؛ سنن الدارقطني ١١٣: ٢.

فصل

وقال (عليه السلام): في ثلاثين من البقر تبيع أو تبعة. (١)
فزعم النعمان: أن فيها كبشاً أو شاة.

فصل

وقال (عليه السلام): في الأربعين من الغنم شاة (٢).
فزعم النعمان: أن فيها غزالاً.
وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ليس في الخضراوات زكاة (٣).
فزعم النعمان: أن في كل الخضراوات زكاة (٤)؛ إقداماً بالرد على النبي (صلى الله عليه وآله).

(١) الجامع الصحيح للترمذي ٢٠:٣؛ سنن الدارمي ٣٨٢:١؛ سنن الدارقطني ٩٩:٢.
(٢) الجامع الصحيح للترمذي ١٧:٣؛ سنن الدارمي ٣٨١:١؛ سنن الدارقطني ١١٤:٢.
(٣) الجامع الصحيح للترمذي ٣٠:٣؛ سنن الدارقطني ٩٦، ٩٥:٢.
(٤) اللباب ١٥١:١؛ الهداية ١٠٩:١؛ تحفة الفقهاء ٣٢١:١؛ الجامع الصغير ١٠٣؛ المبسوط للسرخسي ٢٠:٣.

فصل

و قال (عليه السلام): ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ^(١).
 فزعم النعمان: أن في كل قليل و كثير تخرجه الأرض صدقة ^(٢)؛ عناداً
 للإسلام.
 و قال النبي (صلى الله عليه وآله): عفوت لكم عن صدقة الخيل
 والرقيق ^(٣).
 و قال النعمان: الزكاة في الخيل واجبة ^(٤)، و العفو عنها بدعة؛ تصريحاً
 بالردّ على النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

و قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): في صدقة الفطر صاع من تمر، أو
 صاع من حنطة، أو صاع من شعير ^(٥).

(١) صحيح البخاري ١٤٨: ٢؛ الجامع الصحيح للترمذي ٢٢: ٣؛ صحيح مسلم ٦٧٣: ٢؛ سنن الدارمي ٣٨٤: ١؛ سنن الدارقطني ٩٣: ٢.

(٢) الجامع الصغير: ١٣١؛ اللباب ١٥٠: ١؛ الهداية ١٠٩: ١؛ تحفة الفقهاء ٣٢١: ١؛ المبسوط ٣: ٣.

(٣) الجامع الصحيح للترمذي ١٦: ٣؛ سنن الدارمي ٣٨٣: ١؛ سنن الدارقطني ٩٨: ٢.

(٤) اللباب ١٤٣: ١؛ الهداية ١٠٠: ١؛ تحفة الفقهاء ٢٩٠: ١؛ المبسوط ١٨٨: ٢، وفيها: شرط اجتماع الذكور والاناث.

(٥) الجامع الصحيح للترمذي ٥٩: ٣؛ صحيح مسلم ٦٧٧: ٢؛ سنن الدارمي ٣٩٢: ١؛ سنن الدارقطني ١٤٠: ٢.

فزعم النعمان: أن في الصدقة ^(١) صاعاً من أشنان، وربعاً من سدر أو سعد، أو أوقية من ماء ورد، أو شيء من سقمونيا؛ ونحو ذلك مما ليس بينه وبين التمر والحنطة والشعير شبه على حال.

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): ليس في الأوقاص ^(٢) زكاة ^(٣).
وزعم النعمان: أن في الأوقاص زكاة مفروضة ^(٤)؛ خلافاً على صاحب الشريعة (عليه وآله السلام).

فصل

وقال (عليه السلام) لمعاذ حين وجهه الى اليمن إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب، فادعهم إلى الإسلام؛ فإن أبوا، فخذ من كل حالم منهم ديناراً ^(٥).
فزعم النعمان أن على كل حالم قميصاً، أو منديلاً، أو سراويلًا، إذا كان قيمة ذلك ديناراً؛ تلاعباً بالدين، وخلافاً على النبي (عليه وآله السلام) ^(٦).
وقال: ليس فيما دون مائتي درهم من الورق زكاة ^(٧)، ولا فيما دون

(١) كذا في ب، وفي أ: صدقه.

(٢) الوقص: - بالتحريك - ما بين الفريضتين كالزيادة على الخمس من الإبل الى التسع، ومنهم من يجعل الأوقاص في البقر خاصة. (النهاية لابن الأثير ٤: ٢١٤).

(٣) سنن الدارقطني ٢: ١٦٨؛ المعجم الكبير للطبراني ٢٠: ١٦٨.

(٤) الهداية ١: ٩٩؛ تحفة الفقهاء ١: ٢٨٤؛ المبسوط ٢: ١٨٧، وعنده أن الأوقاص مخصصة في البقر.

(٥) سنن الدارقطني ٢: ١٠٢.

(٦) هنا في أزيادة: في الرقة ربع العشر.

(٧) سنن الدارقطني ٢: ٩٢.

عشرين مثقالاً من العين زكاة، فإذا حال على الورق والعين حلت الزكاة. فاحتال النعمان لإسقاط الزكاة، ومنع الفقراء من حقوقهم منها، فقال: من كان معه مائتا درهم، وخاف أن يحول عليها الحول فيجب عليه فيها الزكاة؛ فليستدن عليه ما مقداره درهم واحد إلى أكثر من ذلك، فإذا حال الحول، و عليه الدين سقط عنه زكاة المائتي درهم. وكذلك يفعل في إسقاط الزكاة عن العين. فطرق للناس طريق إسقاط الزكاة استهزاء بالدين، وتخالفاً فيه.

فصل

و ثبت الخبر عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: ليس فيما دون عشرين مثقالاً من العين زكاة، ولا فيما دون مائتي درهم من الورق زكاة. فرد النعمان هذا القول على النبي (صلى الله عليه وآله)، وزعم: أن في مائة درهم وعشرة دنانير زكاة^(١)؛ إبداعاً في الشريعة، وخلافاً على صاحب الملة (عليه السلام).

فصل

و أسقط رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن أرض العشر الخراج. وزعم النعمان: أن فيه خراجاً رداً على صاحب الشريعة (عليه وآله السلام).

(١) اللباب ١: ١٤٩؛ الهداية ١: ١٠٥؛ تحفة الفقهاء ١: ٢٦٦.

فصل

و أمر الله بالصيام قربة اليه، و فرض صيام شهر رمضان، فقال: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) ^(١)؛ و قال تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءً) ^(٢)؛ و قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): الأعمال بالنيات و لكل امرء ما نوى ^(٣).

و زعم النعمان: أن من تعمد الخلاف على الله عز و جل، فنوى صيام شهر رمضان في نذر عليه، أجزأه عن صيام شهر رمضان؛ أو كان عليه كفارة صيام ثلاثة أيام فتعمد أن يصوم ثلاثة أيام من شهر رمضان ينوي بها صيام الكفارة، أجزأه ذلك عن صيام ثلاثة أيام من شهر رمضان؛ خلافاً على النبي (صلى الله عليه وآله) فيما روينا عنه من قوله في هذا الباب.

فصل

و زعم النعمان: أن من تعمد بلع حصة و أشباهها، ما لا يغذو الإنسان، و لا يتماع في جوفه و هو صائم أنه لا يفطر بذلك؛ خلافاً على أئمة الإسلام.

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) البينة: ٥.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١؛ صحيح مسلم: ١٥١٦؛ سنن أبي داود ٢: ٢٦٢؛ سنن النسائي ١: ٥٨؛ كنز العمال ٣: ٧٩٢.

و حجَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) حجة الوداع فنزل عليه (عليه السلام): (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) ^(١)، فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) مناديه، فنادى أن يحل كل من لم يسق هدياً و يجعلها عمرة؛ ففعل المسلمون ذلك ^(٢)؛ و ثبتت السنة به.

فزعم النعمان: أن التمتع بالعمرة إلى الحج مرغوب فيه، و أن القرآن هو السنة ^(٣)؛ خلافاً على النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

و أشعر رسول الله (صلى الله عليه وآله) هديه، و سكب الدم بإصبعه، و سنَّ ذلك لأُمَّته ^(٤).

فزعم النعمان أن إشعار البدن مثله ^(٥)؛ تبديعاً للنبي (عليه السلام).

فصل

و نهى النبي (صلى الله عليه وآله) أن ينكح المحرم، أو يُنكح ^(٦).

(١) البقرة: ١٩٦.

(٢) صحيح البخاري ١٧٤: ٢؛ صحيح مسلم ٨٧٧، بأدنى تفاوت.

(٣) اللباب ١٩٦: ١؛ الهداية ١٥٣: ١؛ تحفة الفقهاء ٤١٣: ١؛ المبسوط ٢٥: ٤.

(٤) سنن ابن ماجه: ١٠٣٤؛ الجامع الصحيح للترمذي ٢٤٩: ٣؛ صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٧: ٨.

(٥) الهداية ١٥٧: ١؛ صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٨: ٨؛ الجامع الصحيح للترمذي ٢٥: ٣؛ المحلى ١١٢: ٧.

و في المبسوط ١٣٨: ٤ الحكم بالكراهة.

(٦) صحيح مسلم: ١٠٣٠؛ سنن أبي داود ١٦٩: ٢؛ الجامع الصحيح للترمذي ١٩٩: ٣.

فزعم النعمان: أنه لا بأس أن يَنْكَحَ المحرم، وَيُنْكَحَ^(١)؛ خلافاً على النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

وقد حكي لنا عنه بدعه في النكاح، ما أجمع المسلمون على ضلاله فيه، من قوله بسقوط الحد في نكاح الأمهات، والبنات، والأخوات، والخالات، والعَمَّات، والجدَّات، وسائر ذوات الأرحام^(٢).

وقوله في: إجازة نكاح من كذب الشهود على أزواجهن في طلاقهن؛ و تحريم الأمة على سيدها بشهادة الزور؛ وإلحاق الأولاد بغير آبائهم^(٣).

وإباحة الزنا والمستأجرات عليه من حيث إسقاط الحدود عنهم به^(٤).

وقوله: أنه لا حد على الصحيحة إذا اعترت المجنون يفجر بها، وإن وطأها كما يطاء الصحيح^(٥).

و أنه لا حد على المرأة إذا دعت الغلام إلى نفسها، يجامعها في الفرج كما يجامع البالغ بالفجور^(٦).

وأشبه ذلك مما خرج به عن ملة الإسلام، و فارق كافة أهل الملل والأديان.

(١) المبسوط للسرخسي ١٩١: ٤.

(٢) تقدّمت الإشارة إليه في هامش رقم ١ من صفحة ٧، فراجع.

(٣) تقدّمت الإشارة إليه في هامش رقم ١ من صفحة ٥٣، و هامش رقم ٢١ من صفحة ٥٤، فراجع.

(٤) يشير الى قول أبي حنيفة: انه لا حد على من استأجر امرأة فزنى بها، انظر: المبسوط

(٥) الهداية ١٠٣: ٢؛ المبسوط ٥٤: ٩؛ بدائع الصنائع ٣٤: ٧.

(٦) الهداية ١٠٣: ٢؛ المبسوط ٥٤: ٩؛ بدائع الصنائع ٣٤: ٧.

فصل

و قال الله عزَّ وجلَّ: في الإيلاء (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (١) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (١).

فزعم النعمان: أنه إذا مضى على المولي أربعة أشهر طلقت منه امرأته بتطبيقه بائحة (٢)، وإن لم يتلفظ بطلاقها، ولا أراده، ولا عزم عليه، ولا اختاره، ولا خطر له ببال؛ ردّاً لصريح قوله تعالى: (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٣).

فصل

و قال سبحانه: (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) (٤).

فزعم النعمان: أنه إذا مضى على المظاهر أربعة أشهر، بانت منه امرأته بتطبيقه بائحة، قياساً على الإيلاء؛ وراداً على الله عزَّ وجلَّ فيما جعل للإنسان من التمسك بامرأته، واستحلال وطئها والكفارة.

(١) البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) اللباب ٣: ٦٠؛ الهداية ٢: ١١؛ المبسوط للسرخسي ٧: ٢٠.

(٣) البقرة: ٢٢٧.

(٤) المجادلة: ٣.

فصل

و زعم النعمان: أن الملاعن إذا تلاعن هو وامرأته ثلاث مرات، فرَّق الحاكم بينهما، و بانت منه؛ ردًّا على الله تعالى في قوله: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ) (١) وَ الْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢) وَ يَدْرُؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (٣) وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٤). فحدَّ الله تعالى في الفرية و حكم اللعان خمس مرات.

فزعم النعمان أنه قد يكون حده ثلاث مرات؛ ابتداعا في الشريعة، و ردًّا لصريح القرآن.

فصل

و زعم: أن الرجل إذا أنكر حمل امرأته، و قال لها: هذا الحمل ليس مني، و قد جئت به من الزنا؛ فإنه لالعان بينه و بينها، و لاحدَّ عليه بذلك؛ والله تعالى يقول: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ أُولَئِكَ هُمُ

الْفَاسِقُونَ^(١)؛ وذكر سبحانه في قاذفي الزوجات ما قدمناه في حكم اللعان. فخالف النعمان الظاهر في الموضعين جميعاً، ولم يستوحش من رد القرآن.

فصل

وقال النعمان في الشرع بما حظره الله تعالى، فزعم: أن المسلم إذا كان له عبد نصراني، فاشترى العبد خمرأً و باعها، أن الابتياح والبيع جائزان؛ هذا و ابتياح العبد عنده لمولاه و بيعه لا يجوز ذلك منه الا بإذنه. فاباح للمسلمين ما حظره الله عليهم من ابتياح المحرمات، و بيعها، و تملكها، و فارق بذلك جميع العلماء.

فصل

وقال: أيضاً لو أن مسلماً أمر نصرانياً أن يشتري له خمرأً، فاشترى له ذلك، كان الابتياح له؛ و كذلك لو باع النصراني خمر المسلم، يصح ذلك لأن النصراني زعم هو الذي عقد البيع والشراء. و هذا صريح بإباحة ما حظره الله عز وجل في كتابه و سنة نبيه عليه

السلام، وخلاف لجميع أمة الإسلام، ولو جاز ما ذكره النعمان في هذا الباب لم يُخرج أحد من ابتياع الصليبان والأوثان المحرمات، والميتة والخنازير، وأشباه ذلك من الأنجاس المحرمات، بوساطة من يستحل ذلك من الملحددين، وهذا ضلال عن الدين.

فصل

و زعم: أيضاً لو أن نصرانياً قد استهلك خمرأً أو خنزيراً لنصراني مثله، ثم أسلم المستهلك كان عليه قيمة الخمر^(١)؛ ولو أسلم الطالب، ولم يسلم المطلوب كان عليه قيمة الخنزير، ولم تكن عليه قيمة الخمر^(٢)؛ تلاعباً بالدين، و قولاً منه بغير علم و يقين.

فصل

و خرج بقوله في الأحكام عن مذاهب كافة المسلمين، فزعم: أن الحكماء يحللون بأحكامهم ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويفرقون ما جمع الله، و يجمعون ما فرق الله، و يعطون ما منع الله، و يمنعون ما أعطى الله. من ذلك قوله: في الرجل يملك نكاح امرأة بعقد صحيح ثابت بالإجماع،

(١) المبسوط ١١: ١٠٤؛ بدائع الصنائع ٧: ١٦٧.

(٢) المبسوط ١١: ١٠٤، ١٠٥؛ بدائع الصنائع ٧: ١٦٧.

و قد جعل الله الفرقة بينهما طريقاً خاصاً عند الفقهاء، و هو أن يطلقها تطليقة، أو يحرمها على نفسه بمقال منه أو فعال؛ و لم يجعل لأحد سواه أن يكرهه على فراقها من غير أن يحدث شيئاً مما ذكرناه.

فزعم النعمان: أنه إن تعمّد فاسقان شهادة زور عليه بأنه قد طلق امراته، و هما يعلمان كذبهما في ذلك الباطل فيه، والله عالم به، و زوج المرأة و كثير من الناس، فإنها تصير بذلك على زوجها حراماً عند الله و في حكمه، و تصير لكل واحد من شاهدي الزور حلالاً^(١).

و كذلك لو شهدا على رجل له أمة بأنها ابنته، شهادة زور تعمدا فيها الكذب والعناد، فحكم الحكام بقولهما، حرمت أمة الرجل عليه عند الله و في حكمه، و حلت لكل واحد من الشاهدين، و ورثت الرجل ميراث الأولاد^(٢).
و أشباه ذلك مما قد ذكرنا منه طرفاً، و هذا قول لم يجسر عليه الكفار فضلاً عن أهل الإسلام.

فصل

و هو مع هذا يسقط الحدود التي أوجبها الله تعالى، و يعطل الأحكام، و يهون من كبائر الذنوب ما عظم، و يبيح من الأفعال ما حظر الله تعالى، و يسقط الحدّ عمن وطء أمهاته و سائر ذوات أرحامه على ما شرعناه من مذهبه

(١) بدائع الصنائع ١٥: ٧؛ رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣٣٣؛ شرح فتح القدير ٦: ٣٩٩.

(٢) شرح فتح القدير ٦: ٣٣٩؛ رد المحتار على الدر المختار ٤: ٣٣٣.

فيما تقدم و حكمناه .

و يبطل القود عمن قتل بأقبح القتلات، من الخنق، و التعذيب بضرب
السياط، و رضُّ الرؤوس، و طحن الأضلاع و عظام الإنسان كلها بالحجارة^(١).

فصل

و زعم أن الجنايات الموجبة للحدود إذا تقادمت تُسقط عن أصحابها
الأحكام الواجبات.

و قال: في شارب الخمر إذا شهد عليه الشهود العدول بشرها فأحضر و
قد ذهب رائحتها منه، فإنه لا حدَّ عليه، و ان كان ذلك في يوم شربه لها^(٢)؛ و
كذلك إن شهد الشهود على الإنسان بأنه سكر من شراب غير الخمر، فأحضر
و قد ذهب سكره، سقط عنه الحد.

و هذا رد على الأمة كلها فيما جرى على الوليد بن عقبة^(٣) من الحكم
حين شهد عليه الشهود بالمدينة أنه شرب الخمر بالكوفة، فأحضر و جلده

(١) بدائع الصنائع ٧: ٢٣٤؛ و في الجامع الصغير: ٤٩٤، رجل غرق صبياً أو رجلاً في البحر فلا قصاص
عليه.

(٢) اللباب ٣: ١٩٣؛ الهداية ٢: ١١٠؛ المبسوط ٢٤: ٣٢.

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط، اخو عثمان بن عفان لأمه؛ نزل فيه قوله تعالى: (إن جاءكم فاسق
ببناء فتيبنوا)، ولأه عثمان الكوفة، فصلَّى بهم صلاة الصبح أربع ركعات ثم التفت إليهم و قال لهم:
هل أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان بذلك عند عثمان، فقال عثمان لعلي (عليه السلام): قم يا علي
فاجلده، فجلده عبد الله بن جعفر أربعين أو ثمانين بأمر علي (عليه السلام) و كان يعدُّ عليه ...
(الاصابة ٣: ٦٣٨، صحيح مسلم بشرح النووي ١١: ٢١٦).

عثمان بن عفان بحضرة أهل الإسلام، ولم يرَ أحد من المسلمين إسقاط الحد عنه بمضي وقت شر به لها على ما ادعاه النعمان.

فصل

و قال: في المرأة المسلمة تقدم إلى مصر من أمصار المسلمين و معها أولاد، لا يعرف أهل ذلك المصر أباهم لغربتهم، فقذفها رجل بالزنا، و نفى أولادها عن أبيهم و نسبهم إلى غير رشدة، أنه لا حدَّ عليه^(١)، فأباح قذف المحصنات، وردَّ كتاب الله تعالى في وجوب الحدِّ على القاذف ردًّا لا شبهة فيه.

فصل

و قال: لأقطع السارق، إذا جيء به بعد مدة من سرقة^(٢)، و إن علمته سارقاً و شهد عليه بذلك الشهود العدول.

فصل

و قال: إذا نفى الرجل إنساناً مسلماً عن أبيه في حال الغضب، جلد الحدِّ،

(١) الهداية ١: ١١٥؛ بدائع الصنائع ٧: ٤٢.

(٢) المبسوط ٩: ١٧١؛ بدائع الصنائع ٧: ٤٦.

فإن نفاه في غير الغضب لم يجلد (١).

فصل

وقال: في السارق يثقب على الرجل المسلم داره، فيسرق منها غنمه و يذبحها في الدار و يخرجها منها مذبوحة، أنه لا قطع عليه، و يملك الغنم المذبوحة، و يضمن قيمتها لصاحبها (٢).

فصل

و قال: لا أقطع في سرقة شيء من الطير، و إن كان قيمته مائة دينار و أكثر من ذلك (٣).

و قال: لا أقطع في سرقة شيء من الخشب إلا أن يكون باباً معمولاً (٤).
و قال: إذا سرق اللص من الخزانة متاعاً، فجعله في الثقب و تناوله شريك له في الدعارة و أطأه على ذلك، فلا قطع على أحدهما (٥).

(١) الهداية ١١٢:٢؛ بدائع الصنائع ٤٤:٧.

(٢) الهداية ١٣١:٢؛ المبسوط للسرخسي ١٦٥:٩.

(٣) الهداية ١١٩:٢؛ تحفة الفقهاء ١٥٣:٣؛ المبسوط ١٥٤:٩؛ بدائع الصنائع ٦٨:٧.

(٤) اللباب ٢٠٥:٣؛ الهداية ١١٩:٢؛ تحفة الفقهاء ١٥٣:٣؛ بدائع الصنائع ٦٨:٧.

(٥) اللباب ٢٠٧:٢؛ الهداية ١٢٤:٢؛ تحفة الفقهاء ١٥٢:٣؛ المبسوط ١٤٧:٩.

فصل

و قال: إذا سرق اللص شيئاً فأحرزه، ثم سرقه من السارق لص آخر، لم يقطع اللص السارق للسرقة، سواء طلب قطعه السارق أو رب المال (١).

فصل

و قال: من غصب إنساناً على مال فأحرزه، فسرقه منه سارق آخر، قطع به سارقه (٢).

و قال: لا يقطع من سرق متاعاً لغائب عن المصر الذي فيه السرقة، وإنما يقطع من سرق لحاضر، إلا أن يكون المتاع مودعاً للغائب فيقطع سارقه.

فصل

و قال: إذا كانت دار كبيرة فيها مقاصير عدة، على كل مقصورة باب مغلق، فسرق بعض أهل تلك (٣) المقاصير من بعض، لم يقطع، إلا أن تكون الدار تجري مجرى الحصن العظيم، و القرية و أشباهها.

(١) المبسوط ٩: ١٤٥؛ بدائع الصنائع ٧: ٨٠.

(٢) المبسوط ٩: ١٤٤.

(٣) في أ: تلك أهل.

فصل

و قال: إذا سرق اللص دراهم فصاغها حلياً، أخذها صاحبها بعينها منه؛ و إن كان سرق صغراً فجعله قمقماً، أو سرق حديداً فجعله درعاً، فليس لصاحبه أن يأخذه^(١).

فصل

و قال: إذا سرق اللص ثوباً، فقطعه و خاطه قميصاً، يملكه بذلك، و لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذه منه^(٢)؛ و إن قطعه و لم يخطه، كان لصاحبه أن يأخذه منه^(٣)؛ فإن صبغه أسود كان لصاحبه أن يأخذه منه^(٤).

قال: و كذلك إن سرق ثوباً أو قميصاً فصبغه أحمر، يملكه بذلك، و لم يكن لصاحبه أن يأخذه منه^(٥).

و قال: إذا سرق اللص سرقات كثيرة، فأُتي به الحاكم، قطعه للسرقات كلها، و ضمَّنه إياها، إلا السرقة الأخيرة فإنه لا يضمَّنُها^(٦).

و قال: إذا دخل الحربي دار أهل الإسلام بأمرهم، ثم سرق منهم لم يقطع^(٧).

(١) المبسوط ١١: ١٠٠، ١٠١؛ بدائع الصنائع ٧: ١٤٨، ١٤٩.

(٢-٣) تحفة الفقهاء ٣: ٩٢، ٩٣؛ المبسوط للسرخسي ١١: ٨٥؛ بدائع الصنائع ٧: ١٥٨.

(٤) الهداية ٢: ١٣١، ١٣٢؛ المبسوط ١١: ٨٥؛ بدائع الصنائع ٧: ١٦١.

(٥) الهداية ٢: ١٣١، ١٣٢؛ المبسوط ١١: ٨٥؛ بدائع الصنائع ٧: ١٦١.

(٦) المبسوط ٩: ١٧٧.

(٧) المبسوط ٩: ١٧٨.

فصل

و قال: إذا زنا المسلم في دار الشرك بامرأة من المسلمين، أو سرق مال امرء منهم، أو شرب خمرًا، أو فعل ذلك في عسكر أهل البغي؛ وأتي به الإمام العادل، أدرء عنه الحد (١).

فصل

و قال: أيضاً في الذي يغصب عنزه و غنمه و بقره و إبله و طيوره، فيذبحها و يطبخها أو يشويها، فإنه يملك ذلك بالاستهلاك، و ليس لصاحبه إن وجدته أن يأخذه، و إنما له قيمته (٢).

فأباح اللصوص والغاصبين أموال المسلمين بغير طيبة من أنفسهم، و على القهر لهم والإكراه؛ مع قول النبي (صلى الله عليه وآله): لا يحل مال امرء مسلم إلا بطيبة من نفسه (٣).

و قال: لا قطع على سارق الثمر كله والبقول، و لا في الطير كله، و لا في السمك، و لا في المالح، و لا في شيء يصاد (٤).

(١) الباب ١٩٢:٣؛ الهداية ١٠٢:٢؛ المبسوط ٩٩:٩.

(٢) المبسوط للسرخسي ٨٦:١١؛ بدائع الصنائع ١٤٨:٧، ١٥٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ٧٢:٥.

(٤) الهداية ١١٩:٢؛ تحفة الفقهاء ١٥٣:٣؛ المبسوط للسرخسي ١٥٤:٩؛ بدائع الصنائع ٦٨:٧.

وقال: في الآخرس الذي يعقل و يفهم بالإشارة و يفهم، إن زنا لم يحد سواء كان محصناً أو غير محصن، و إن سرق لم يقطع، و إن شرب الخمر أو سكر منها أو من غيرها لم يجلد^(١)؛ و هو مع هذا يقتله إذا قتل، و يقطعه إذا قطع، و يجيز بيعه و شراه، و طلاقه، و عتقه.

فصل

و حكى عنه أنه قال: فيمن حلف بالطلاق انه يطأ زوجته في شهر رمضان نهاراً و هما صائمان من غير سفر، و لا مرض، أنه يلف على ذكره حريرة و يجامعها فلا يحنث بذلك، و لا ينقض صومه.

فصل

قال: و من حلف بالطلاق الثلاث ليتزوجن في يومه، فعقد على أمه أو أخته أو ابنته، أو على مجوسية أو وثنية، أو امرأة في عدة فقد بر في يمينه.

فصل

قال: و كذلك لو حلف بطلاق امرأته ليصلين في وقته، و صلى ركعة

(١) بدائع الصنائع ٧: ٤٨.

واحدة، ثم قطعها، أو ركع أو سجد واحدة، كان يبرئ في يمينه ولا يحنث.

فصل

قال: ولو حلف ليصبح صائماً، فأصبح صائماً ثم أفطر بعد الفجر، لم يحنث في يمينه.

وقال: في الرجل يشهد عليه أربعة عدول أنهم رأوه يزني، ويُقر فيصدقهم بذلك حسب ما شهدوا به عليه، أنه لا حدَّ عليه؛ فإن سكت ولم يُقر، وأنكر أقيم عليه الحد. وهذا خلاف الأمة.

فصل

وقال: فيمن زنا بجارية أبيه أو أمه، وقال: ظننت أنها تحلُّ لي؛ أقيم عليه الحد، ولم يصدق.

فصل

وهذا في احتياله في أموال المسلمين بغير اختيارهم، واستعمالها، واستمرارها بالمحظور في شريعة الإسلام، الذي ذكرناه في باب عيب الثياب و قطعها و خياطتها، و ذبح الحيوان و طبخه، و استهلاكه للأموال.

و قوله: أنه من استودع مالا فحركه و اتجر به، من غير علم المودع و لإذنه، فأتى ذلك المال بالحركة له مثله أو ضعفه، أنه يملك ذلك الربح، و يستحق ذلك الفضل، و لا يملك ربُّ المال منه شيئا.

و قوله: المستظرف في هذه المسألة أن من كان عنده مال وديعة لرجل من المسلمين، فأخذ بعضه و خلطه بماله، أنه ضامن لما خلط، غير ضامن لما بقي؛ فإن ردَّ مثل ما أخذه بعينه إلى مكانه، ثم هلك، ضمن الجميع. فهو مع المعصية أنه لا يضمن، و مع التأدية و ردَّ المال يكون ضامنا.

فصل

و قوله: في حبس المعسر والمضطر حتى يموت جوعاً، و يهلك عياله، و يلجأهم حبسه إلى مسألة الناس بأكفهم، ردّا لنص القرآن في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (١).

و إجازته للسفهاء إهلاك أموالهم و إتلافها، و وضعها غير مواضعها، و إيجابه على الحكام تسليمهم أموالهم إليهم مع ذلك، و رفع الحجر عنهم؛ مخالف لنص القرآن حيث يقول تعالى: (وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (٢) فأوجب دفع أموالهم إليهم مع الإسراف منهم والتبذير و الإهلاك لها، رغم الذي عليه من بصر بها (٣)، و عدم

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) النساء: ٦.

(٣) كذا.

أنس الرشد منهم فيها.

وما لا يحصى كثرة من البدع في دين الله والخلاف لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، والرد لما في كتاب الله جل اسمه مما إن ذكرناه طال به الكتاب، وانتشر بشرحه الخطاب، وفيما أثبتناه منه كفاية في معرفة ضلال القوم، وخرجهم بفاحش الخطأ في الحكم، من قول أهل الأديان.

فصل

فأما قول أبي حنيفة الذي يأتى به هذا الشيخ الضال وأضرابه من الأغمار الكفار - في أصول الدين، فهو أيضاً من أسخف مقال، وأبعده عن الصواب. من ذلك قوله: ان لله تعالى ماهية لا يعلمها إلا هو؛ وأنه يدرك يوم القيامة بحاسة سادسة.

وقوله بالجبر والقدر، وصفة الباري بإرادة الظلم، ومحبة جميع القبائح، والقضاء بالفساد في الأرض.

وقوله: بخلق القرآن، وخروجه بذلك عن قول السلف الصالح من أهل الإسلام.

وقوله: في الإرجاء بما لم يوافقه أحد من أهل القبلة.

ومن ذلك قوله: أن الإيمان هو الإقرار في الجملة دون التفصيل، وجوابه و قد سئل في ذلك بمكة، ف قيل له: ما تقول في رجل قال: أنا مقرر مؤمن أن الله تعالى قد بعث نبياً ختم الرسل، إلا أنني لست أعلم أهو محمد بن عبد الله بن

عبدالمطلب، أم رجل من الزنج؟ أيكون مؤمناً؟ قال: نعم، يكون مؤمناً.
ف قيل له: فإن قال: أعلم أن لله بيتاً محجوجاً، يجب على الناس قصده، إلا
أنني لست أعلم أنه بمكة، أو بالهند؟ و قال: هذا مؤمن لأنه قد أقر في الجملة، و
إن شك في التفصيل.

فصل

و حكى عبد الله بن مسلم القتيبي^(١) قال: حدثني سهل بن محمد^(٢)، عن
الأصمعي^(٣)، عن حماد بن زيد^(٤)، عن يحيى بن مخنف قال: جاء رجل من أهل
المشرق الى أبي حنيفة بكتاب و هو بمكة فعرضه عليه، و كان قد جمعه مما
سمعه منه، فرجع عن ذلك أبو حنيفة؛ فوضع الرجل التراب على رأسه ثم قال:
يا معشر الناس أتيت هذا الرجل عام أول فأفتاني هذا الكتاب، فهرقتُ به الدماء،
و أبحثُ به الفروج؛ ثم رجع عنه الآن؛ فقال أبو حنيفة: هذا رأي رأيته، و قد

(١) ابن قتيبة الدينوري، النحوي، اللغوي، الكاتب. نزيل بغداد؛ كان رأساً في العربية و اللغة و الأخبار و
أيام الناس؛ ولي القضاء في الدينور سنة ثلاث عشرة و مائتين. و توفي - بأكل هريسة - سنة سبع و
ستين و مائتين. (بغية الوعاة: ٢: ٦٣).

(٢) أبو حاتم السجستاني، النحوي، المقرئ. البصري. روى عن الأصمعي و أبي عبيدة معمر بن المثنى...
مات سنة «٢٥٥»، و قيل: سنة خمسين. (تهذيب التهذيب: ٤: ٢٢٦).

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي. صاحب اللغة و النحو و الغريب، و الأخبار
و الملح. و كان بخيلاً و يجمع احاديث البخلاء. مات سنة ست عشرة - و قيل: خمس عشرة - و
مائتين، عن ثمان و ثمانين سنة. (بغية الوعاة: ٢: ١١٢؛ تاريخ بغداد: ١٠: ٤١٠).

(٤) أبو اسماعيل الأزرق، مولى آل جرير الجهمي، البصري، سمع ثابتاً و أيوب، مات سنة تسع و
سبعين و مائة. (التاريخ الكبير للبخاري: ٣: ٢٥).

رجعت عنه؛ فقال له الرجل: فتؤمّني أن لا ترى من قابل شيئاً آخر؟ قال: لا أدري كيف يكون هذا، قال الرجل: لكنني أدري أن من أخذ عنك فهو ضال. (١)

وكان الأوزاعي (٢) يقول: إنا لا ننقم على أبي حنيفة، وإنا كلنا نرى؛ ولكن ننقم على أنه يجيء الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله) فيخالفه إلى غيره. (٣)

وذكر حماد بن زيد قال: شهدت أبا حنيفة، وقد سئل عن محرم لم يجد أزاراً فلبس سراويل؟ فقال: عليه الفدية؛ فقلت: سبحان الله، حدثنا عمرو بن دينار (٤)، عن جابر بن زيد (٥)، عن ابن عباس (٦) قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المحرم إذا لم يجد إزاراً لبس سراويلًا؛ وإذا لم يجد نعلين لبس خفين؛ فقال: دعنا من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) حدثنا حماد (٧)

بن أبي سلمان (٨) عن إبراهيم النخعي (٩) قال: عليه الكفارة. (١٠)

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٥١.

(٢) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد؛ كان من فقهاء الشام وقرائهم. وكان سبب موته أنه كان مرابطاً بببورت، فدخل الحمام فزلق فسقط وغشي عليه ولم يعلم به أحد حتى مات، وذلك سنة سبع وخمسين ومائة. (الثقات لابن حبان: ٦٢).

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٥٢.

(٤) تقدمت ترجمته في هامش رقم ص ٣٧.

(٥) أبو الشعثاء الأزدي، البصري، أحد الأعلام وصاحب ابن عباس، روى عنه قتادة وأيوب وعمرو بن دينار وطائفة؛ مات سنة ثلاث وتسعين، وقيل: غير ذلك. (تذكرة الحفاظ: ٧٢).

(٦) تقدمت ترجمته في هامش رقم ص ٣٥.

(٧) أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن أنس وغيره، قال العجلي: كوفي ثقة، وكان أفقه أصحاب إبراهيم. وقال النسائي: ثقة إلا أنه مرجئ. (تهذيب التهذيب: ٣: ١٤).

(٨) كذا في النسخ، والصحيح «سليمان» كما في المصادر. انظر المصدر السابق.

(٩) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه؛ كان مفتي أهل الكوفة قال ابن نعيم: مات سنة (٩٦). (تهذيب التهذيب: ١: ١٥٥).

(١٠) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٥٢.

روى أبو عاصم، عن أبي عوانة^(١) قال: كنت عند أبي حنيفة، فسئل عن رجل سرق تمرًا؟ فقال: عليه القطع. فقلت: حدثنا يحيى بن سعيد^(٢)، عن محمد بن يحيى^(٣)، عن رافع بن خديج^(٤) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا قطع في ثمر ولاكثر. قال: ما بلغني هذا، ولو بلغني ما أفتيت بخلافه؛ قلت: فرد الرجل الذي أفتيته، فقال: دعه، فقد جرت به البغال الشهب، قال أبو عاصم: أخاف أن يكون إنما جرت بلحمه ودمه.^(٥)

و روى علي بن عاصم^(٦) قال: سمعت أبا حنيفة وقد حكى له عن عبد الله بن مسعود قضية فقال: هذا قضاء الشيطان.^(٧)

و قال علي بن عاصم: استتيب أبا حنيفة عن الكفر مرتين.

قال: سمعت سفيان الثوري^(٨) يذكره بما يذكر به الكفار؛ وسمعته غير مرة

(١) الذي يغلب على الظن انه: الوضاح بن عبدالله الشكري، ابو عوانة الواسطي، رأى الحسن وابن سيرين. قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط، وكان ثبًا، وأبو عوانة في جميع حاله أصبح حديثاً - عندنا - من شعبة. مات سنة ست و سبعين و مائة. (تهذيب التهذيب ١١: ١٠٣).

(٢) أبو سعيد الانصاري البخاري المدني، قاضي المدينة، ثم قاضي القضاة للمنصور. مات بالهاشمية سنة ثلاث و أربعين و مائة. (تذكرة الحفاظ: ١٣٧؛ تهذيب التهذيب ١١: ١٩٤)

(٣) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني، ابو عبدالله المدني الفقيه. روى عن ابيه و عمه واسع و رافع بن خديج و غيرهم؛ كانت له حلقة في المسجد و كان يفتي. توفي سنة احدى و عشرين و مائة. (تهذيب التهذيب ٩: ٤٤٨).

(٤) أبو عبدالله الأنصاري، الحارثي، الأوسي، المدني؛ مات قبل ابن عمر. (التاريخ الكبير للبخاري ٣: ٢٩٩).
(٥) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٥٢.

(٦) مولى قرية بنت محمد بن أبي بكر، سند العراق. مولده سنة خمس و مائة، و توفي سنة احدى و مائتين. (تذكرة الحفاظ: ٣١٦).

(٧) تأويل مختلف الحديث: ٥٢، ٥٣؛ وفيه تفصيل لقضية ابن مسعود.

(٨) سفيان بن سعيد بن مسروق، ابو عبدالله الثوري، الكوفي، مات سنة احدى و ستين.

يلعنه، و يقول: ما رأيت أجراً منه على ردّ سنن النبي (صلى الله عليه وآله).

فصل

ولو لم يكن في الدلالة على ضلاله و قلة دينه، و إقدامه على البدع من دين الله، إلا إباحته الخمر، و إسقاطه الحدود، و إباحته الفروج، و إبطاله دماء المسلمين، لكفى؛ فكيف و قد أضاف إلى ذلك ما ذكرنا منه جملة يستغنى بها عما سواه من بدعه في الدين؟!.

و بالله نستعين، و إياه نسأل التوفيق، كما يحب و يرضى إنه قريب

مجيب...

نجزت المسائل الصاغانية والأجوبة عنها، بحمد الله و منّه، و صلواته على خير خلقه محمد و عترته الطاهرين، و سلّم تسليماً كثيراً، و لا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فهارس الكتاب

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الحديث النبوي

٣- فهرس الأعلام

٤- فهرس المدن و البقاع

٥- المصادر و المراجع

٦- فهرس المواضيع

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	١٢٢
الحُرُّ بالحرِّ والعبد بالعبد ...	١٧٨	١٠٧
شهر رمضان الذي أنزل فيه ...	١٨٥	١٢٧
فمَن تمتع بالعمرة إلى الحج ...	١٩٦	١٢٨
يسألونك عن المحيض ...	٢٢٢	٦٦
للذين يؤلون من نسائهم ...	٢٢٦	٤٧
للذين يؤلون من نسائهم ...	٢٢٧، ٢٢٦	١٣٠، ٤٦
والمطلقات يتربصن بأنفسهنَّ ...	٢٢٨	٤٥، ٤٤
الطلاق مرتان ...	٢٢٩	٨٥، ٨٣
فإن طلقها فلا تحل له ...	٢٣٠	٥٠
حتى تنكح زوجاً غيره ...	٢٣٠	٥٢
حافظوا على الصلوات ...	٢٣٨	١١٨
وإن كان ذو عسرة فنظرة ...	٢٨٠	١٤٣
سورة النساء		
وابتلوا اليتامى حتى إذا ...	٦	١٤٣
للرجال نصيب مما ترك الوالدان ...	٧	١٠٣، ١٠٠
يوصيكم الله في أولادكم ...	١١	١٠٠
ولهنَّ الربع مما تركتم ...	١٢	١٠٠، ٩٧

٣٤	٢٤	وأحلّ لكم ما وراء ذلكم ...
٣٨، ٣٥	٢٤	فما استمتعتم به منهن

سورة المائدة

١١٧	٦	يا أيُّها الذين آمنوا إذا قمتم ...
١١٥	٦	وإن كنتم مرضى أو على سفر ...
١١٦	٦	فلم تجدوا ماءً ...
١٠٨، ١٠٧	٤٥	النفس بالنفس
١١٤	٩٠	إنما الخمر والميسر ...

سورة الأنعام

٩٨	١٦٤	ولا تذروا وزارة ووزارة أخرى
----	-----	-----------------------------

سورة إبراهيم

١٢١	٤	و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان ...
-----	---	-----------------------------------

سورة النحل

١٢١	١٠٣	ولقد نعلم إنهم يقولون ...
-----	-----	---------------------------

سورة مريم

١٠٠، ٩٩	٦٥	فهب لى من لدنك ولياً ...
---------	----	--------------------------

سورة المؤمنون

٣٢، ٣٤	٦٥	والذين هم لفروجهم حافظون ...
٣١	٧ - ٥	والذين هم لفروجهم حافظون ...

سورة النور

١٣١، ٣٢	٤	والذين يرمون المحصنات ...
٤٨	٦	والذين يرمون أزواجهم ...
٨٦	٦	فشهادة أحدهم أربع شهادات ...
١٣١	٩ - ٦	والذين يرمون أزواجهم ...

سورة الفرقان

١١٦، ١١٤	٤٨	و أنزلنا من السماء ماءً ...
----------	----	-----------------------------

سورة النمل

و ورث سليمان داود ١٦ ٩٩

سورة الزمر

قرأنا عربياً غير ذي عوج ٢٨ ١٢٠

سورة الزخرف

إنا جعلناه قرآناً عربياً... ٣ ١٢١

سورة الحجرات

إن جاءكم فاسق بنبأ... ٦ ١٣٥

سورة النجم

و إن ليس للإنسان إلا ما سعى ٤٠ ١٠٥

سورة المجادلة

الذين يظاهرون من نسائهم... ٢ ٩٤

والذين يظاهرون من نسائهم... ٣ ١٣٠

سورة المزمل

فاقرؤا ما تيسر من القرآن ٢٠ ١٢٠

فاقرؤا ما تيسر منه ٢٠ ١٢٠

سورة الإنسان

وسقاهم ربهم شراباً طهوراً ٢١ ١١٥

سورة البينة

و ما أمروا إلا ليعبدوا الله... ٥ ١٢٧، ١١٨

٢ - فهرس الحديث النبوي

الصفحة

الحديث

٣٢

أربعة شهداء وإلا فحد في ظهره...

٣٨

أمرنا رسول الله (ص) أن نتمتع...

- ٣٨ إن رسول الله (ص) قد أذن لكم ...
- ١٢٥ إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب ...
- ١١٨ إنما الأعمال بالنيات
- ٥٤ أني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به ...
- ١١٩ تحريمها التكبير وتحليلها التسليم
- ١١٨ الصلاة عماد الدين
- ١١٩ الصلاة في أول الوقت رضوان
- ١٢٤ عفوت لكم عن صدقة الخيل ...
- ١٠٩ علي أقضاكم
- ١٠٩ علي مع الحق و الحق مع علي
- ١٢٣ في الأربعين من الغنم شاة
- ١٢٣ في ثلاثين من البقر تبيع ...
- ١٢٢ في خمسة من الإبل شاة
- ١٢٤ في صدقة الفطر صاع من تمر ...
- ١٢٢ في عشرين مثقالاً من العين ...
- ١٢٢ في مائتي درهم من الورق ...
- ٩٠ قد بانت منك باللعان
- ٥٤ كل بدعة ضلالة ...
- ١١٩ كل صلاة لا يُقرأ فيها بأُم الكتاب ...
- ٨٦ كلما لم يكن على أمرنا هذا ...
- ٧٧ لا تنكح المرأة على عمتها ...
- ١٤٠ لا يحل مال امرء مسلم إلا ...
- ١٢٥ ليس في الأوقاص زكاة
- ١٢٣ ليس في الخضراوات زكاة
- ٢٢٤ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
- ١٢٥ ليس فيما دون مائتي درهم ...

للشيخ المفيد	١٥٥
مره فليراجعها...	٨٧
مره فليمسكها...	٨٩
نهى (ص) أن ينكح المحرم...	١٢٨
الولد للفراش وللعاهر الحجر	٣١

٣ - فهرس الأعلام

إبراهيم النخعي	١٤٦
إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة	٦٨، ٦٧
أحمد بن حنبل	٥١، ٣٥
إسماعيل	٣٨
الأصمعي = عبد الملك بن قريب	
أمير المؤمنين = علي بن أبي طالب	
أنس بن مالك	١٤٦
الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو	
أيوب	١٤٦، ١٤٥
أبو بكر	٨٤، ٣٥
ابن بكير	٧٢
البيهقي	٧٨
ثابت	١٤٥
جابر بن زيد	١٤٦
جابر بن عبد الله الأنصاري	٣٨، ٣٧، ٣٦
جابر بن يزيد	٧١، ٣٧
ابن جريج	٣٨، ٣٧
جرير	٣٧
أبو جعفر الثاني (ع)	٧٢

- ٥٦، ٥٥، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩ جعفر بن محمد الصادق (ع)
- الجنيدي = محمد بن أحمد بن الجنيد
- ٣٧ الحجّاج
- ٨٥ الحجّاج بن أبي أرطاة
- ٣٦ الحرّ العاملي
- ٣٧ ابن حزم الأندلسي
- ١٤٧ الحسن
- ٧٢ أبو الحسن الثالث
- ٦٠ الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا (ع)
- ٥٨، ٥٧ الحسن بن روح بن بحر
- ٧٢ الحسين بن سعيد الأهوازي
- ٣٦ الحسين بن علي بن يزيد
- ٥٨ الحسين بن منصور الحلاج
- ١٤٦، ١٤٥ حماد بن زيد
- ١٤٦ حماد بن أبي سليمان
- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
- ٦٢ داود بن علي
- ١٤٧ رافع بن خديج
- ٧٢ الرضا (ع)
- ابن روح = الحسين بن روح بن بحر
- ٣٨ أبي الزبير
- ٧٢، ٣٣ زرارة
- ٦٢، ٤٦ الزهري
- ٣٨ زيد بن ثابت
- ٤٦ الزيلعي
- ٣٧ سعيد بن جبير

١٤٧، ٤٦، ٣٧	سفيان الثوري
٣٨	سلمة بن الأكوع السلمي
٦٢	سليمان بن حرب
١٤٥	سهل بن محمد
	الشافعي = محمد بن إدريس الشافعي
١٤٧، ٣٧	شعبة
٧٢	صفوان
٣٦	صفوان بن أمية
٧١، ٣٧	طاوس
٧٨	عائشة
١٤٧	أبو عاصم
٧٢	أبو العباس البقباقي
	ابن عباس = عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
١٤٦	عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي
٣٨	عبد الله
١٣٥	عبد الله بن جعفر
٣٥	عبد الله بن الزبير
	أبو عبد الله الصادق = جعفر بن محمد الصادق
١٤٦، ٨٤، ٥٥، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
١٤٧، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٣٧	عبد الله بن عمر
٣٣	عبد الله بن عمير الليثي
٣٩، ٣٦، ٣٥	عبد الله بن مسعود الهذلي
١٤٥	عبد الله بن مسلم القتيبي
٧٢	عبد الملك بن أعين
١٤٥	عبد الملك بن قريب الأصمعي
٣٨	عبد الوهاب بن مسعود بن عطا

- أبو عبيدة = معمر بن المثنى
٧٨ عثمان البتي
٥٧ عثمان بن سعيد العمري
عثمان بن عفان ١٣٦، ٣٧
١٤٦ العجلي
٣٧ عدي بن حاتم
العزاقري = محمد بن علي الشلمغاني
٣٨ عطا
٨٥، ٧١، ٤٦، ٣٧ عطاء بن أبي رباح
١٤٧ عفان
٧٢ علي بن الحسين (ع)
١٣٥، ١٠٩، ١٠٨، ٧٨، ٦٨، ٦٧، ٣٩، ٣٢ علي بن أبي طالب (ع)
١٤٧ علي بن عاصم
ابن عمر = عبد الله بن عمر
٨٧، ٨٤، ٧٨، ٦٨، ٦٧، ٣٧، ٣٦، ٣٥ عمر بن الخطاب
٣٩ عمران بن الحصين الخزاعي
٣٥ عمرو بن حريث
١٤٦، ٣٧ عمرو بن دينار
٦٢ عمرو بن مرزوق
أبو عوانة = الوضاح بن عبد الله اليشكري
٩١، ٩٠ عويمر بن ساعدة العجلاني
١٠٠ فاطمة بنت رسول الله (ص) = سيدة نساء العالمين
٧٢ القاسم بن عروة
١٤٦ قتادة
١٤٧ قريبة بنت محمد بن أبي بكر
٣٨ قيس

٦٢	القعنبي
٦٢	ابن كامل
٦٢	مالك بن أنس
٣٦	المجسسي
٦٤، ٦١، ٥٨، ٥٦	محمد بن أحمد بن الجنيد
٧٨، ٦٢، ٣٧، ٣٦	محمد بن إدريس الشافعي
٦٧	محمد بن جرير الطبري
٣٨	محمد بن حبيب النحوي
٣٨	محمد بن عبد
٥٧	محمد بن عثمان بن سعيد العمري
٥٩	محمد بن أمير المؤمنين (ع)
٨٩، ٣٣	محمد بن علي الباقر (ع)
٥٨	محمد بن علي الشلمغاني
٥١	محمد بن مسلم
١٤٧	محمد بن يحيى
	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود الهذلي
٦٢	مسلم الزنجي
١٢٥	معاذ
٣٦	معاوية بن أبي سفيان
١٤٥	معمر بن المثنى
٧٢	المفضل بن غياث
١٤٧، ٨٥	المنصور العباسي
٥٩	موسى بن جعفر (ع)
٦٢	نافع بن إبراهيم
٨٩، ٦٢	نافع مولى ابن عمر
٣٥	النجاشي

النسائي ١٤٦، ٣٣

النعمان بن ثابت ٤٦، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٨٥، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠،

١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤

١٤٦ أبو نعيم

٧٨ أبو هريرة

٣٨ هشام بن محمد الكلبي

٣٤ هلال بن أمية

٣٧ هند بنت عتبة بن ربيعة

١٤٧ واسع بن حبان

١٤٧ الوضاح بن عبد الله الشكري

٣٧ وكيع

١٣٥ الوليد بن عقبة

١٤٧ يحيى بن سعيد

١٤٥ يحيى بن مخنف

٤٩ ابن أبي يعفور

٣٦ يعلى بن أمية

٤ - فهرس المدن والبقاع

٧٢ الأهواز

١٣٦، ٥٧ بغداد

١٤٦ بيروت

٨٥ الحجاز

١٤٥ الدينور

٧٨ دوس

٨٥ الري

للشيخ المفيد ١٦١
الشام	١٤٦
العراق	١٤٧، ٨٥
عزّة	٦٢
قم	٧٢
الكوفة	١٤٦، ١٣٥
مصر	٦٢
مكة	١٤٥، ٦٢، ٣٧
المدينة	١٤٧، ١٣٥، ٣٦
نجران	٣٦
نيسابور	٥٨، ٥٧، ٥٦
الهاشمية	١٤٧
الهند	١٤٥
اليمن	١٢٥، ٨٣

هـ - المصادر و المراجع

القرآن الكريم

(١) الإبهاج في شرح المنهاج

تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦ هـ)؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١ هـ) - تحقيق: جماعة من العلماء - دار الكتاب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢) الاحكام

تأليف: سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن مُحَمَّد الأمدي - تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٣) أحكام القرآن

تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ) - دارالفكر - بيروت - لبنان.

(٤) أحكام القرآن

تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (٥٤٣ هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي - دارالمعرفة - بيروت - لبنان.

(٥) الاستبصار

تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان - دارالكتب الإسلامية - الطبعة الثالثة ١٣٩٠.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة

تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن محمد الكناني العسقلاني، المعروف بابن حجر (٨٥٢ هـ) - دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان.

(٧) الأم

تأليف: أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ هـ) - تصحيح: محمد زهري النجار - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.

(٨) الانتصار

تأليف: السيد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ) - تقديم: السيد محمد رضا الخراسان - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف - العراق - ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م.

(٩) الأنصاف في معرفة الراجح من الخلاف

تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (٨٨٥ هـ) - تحقيق: محمد حامد الفقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

(١٠) بحار الأنوار

تأليف: محمد باقر بن محمد تقى المجلسي (١١١١ هـ) - مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان - ١٤٠٣ هـ.

(١١) البحر الزخار

تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى (٨٤٠ هـ) - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م.

(١٢) بدائع الصنائع

تأليف: أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (٥٨٧ هـ) - دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان.

الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٣) بداية المجتهد و نهاية المقتصد

تأليف: مُحَمَّد بن رشد القرطبي (٥٩٥ هـ) - دارالمعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة السادسة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(١٤) بلغة السالك لأقرب المسالك

تأليف: أحمد بن مُحَمَّد الصاوي المالكي - دارالمعرفة - بيروت - لبنان - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(١٥) تأويل مختلف الحديث

تأليف: أبي مُحَمَّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٣٧٦ هـ) - دارالكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(١٦) تاريخ بغداد

تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) - دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان - التاريخ الكبير

تأليف: مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) - دارالكتاب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(١٨) تبیین الحقائق فی شرح كنز الدقائق

تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزليعي - المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - مصر - ١٣١٣ هـ.

(١٩) تحفة الفقهاء

تأليف: علاء الدين مُحَمَّد السمرقندي (٥٣٩ هـ) - دارالكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢٠) تذكرة الحفاظ

تأليف: أبو عبدالله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) - دارالمعرفة العثمانية - حيدرآباد - الهند - ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.

(٢١) التفریع

تأليف: أبي القاسم عبيدالله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (٣٧٨ هـ) - تحقيق: د. حسين بن سالم الدهماني - دارالغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢٢) تفسير ابن كثير

تأليف: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤ هـ) - تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٢٣) التفسير الكبير

تأليف: فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) - الطبعة الثالثة.

(٢٤) تهذيب الأحكام

تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان - دار الكتب الإسلامية - الطبعة الثالثة ١٣٩٠.

(٢٥) تهذيب التهذيب

تأليف: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٨٢ هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال

تأليف: جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢ هـ) - تحقيق: د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢٧) الثقات

تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان أحمد التميمي البستي (٣٥٤) - مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٢٨) جامع الأصول من أحاديث الرسول

تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ... ابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) - تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٢٩) الجامع الصحيح للترمذي - سنن الترمذي

تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٩٧ هـ) - تحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٣٠) الجامع لأحكام القرآن

تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٣١) حاشية الجمل على شرح المنهج

تأليف: الشيخ سليمان الجمل.

(٣٢) الحجة على أهل المدينة

تأليف: أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) - تعليق مهدي حسن الكيلاني القادري - دار الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٣٣) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء

تأليف: أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (٥٠٧ هـ) - تحقيق: د. ياسين أحمد درادكة - مكتبة الرسالة الحديثة - عمان - الأردن - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.

(٣٤) خلاصة الأقوال - رجال العلامة الحلّي

تأليف: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلّي، المعروف بالعلامة (٧٢٦ هـ) - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف - العراق - الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

(٣٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور

تأليف: عبدالرحمن بن الكمال «جلال الدين السيوطي» (٩١١ هـ) دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٣٦) الذريعة إلى تصانيف الشيعة

تأليف: الشيخ آغا بزرك الطهراني (١٣٩٠ هـ) - دارالأضواء - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٣٦) ربيع الأبرار و نصوص الأخبار

تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) - تحقيق: د. سليم النعيمي - طبع وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٦ م.

(٣٧) رجال النجاشي

تأليف: أبي العباس أحمد بن علي النجاشي الكوفي (٤٥٠ هـ) - تحقيق: محمد جواد النائيني - دار الأضواء - بيروت - لبنان - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣٨) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة «هامش كتاب الميزان»

تأليف: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي - مطبعة حجازي - القاهرة - مصر - الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

(٣٩) رد المختار على الدر المختار

محمد أمين بن عمر بن عابدين (١٢٥٢ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة

الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤٠) زاد المسير في علم التفسير

تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحمَّد الجوزي (٥٩٧ هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤١) السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي

تأليف: أبي جعفر مُحمَّد بن إدريس الحلبي (٥٩٨ هـ) - تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران - الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

(٤٢) سنن ابن ماجه

تأليف: أبي عبد الله مُحمَّد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (٢٧٥ هـ) - تحقيق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - لبنان.

(٤٣) سنن أبي داود

تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ) - تحقيق: مُحمَّد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - لبنان.

(٤٤) سنن الدار قطني

تأليف: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) - تحقيق: عبد الله هاشم يمانى المدني - دار المحاسن - القاهرة.

(٤٥) سنن الدارمي

تأليف: أبي مُحمَّد عبد الله بن بهرام الدارمي (٢٥٥ هـ) - دار الفكر - القاهرة - مصر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٤٦) السنن الكبرى

تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨ هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٤٧) سنن النسائي

تأليف: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي (٣٠٣ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٤٨) سير أعلام النبلاء

تأليف: شمس الدين مُحمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) - شعيب الأرناؤوط وغيره.

مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٤٩) شرائع الإسلام

تأليف: أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن «المحقق الحلي» (٦٧٦ هـ) - تحقيق: عبدالحسين محمد علي - دارالأضواء - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٥٠) الشرح الكبير

تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ) - دارالفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

(٥١) شرح فتح القدير

تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد (٦٨١ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٥٢) شرح نهج البلاغة

تأليف: عز الدين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي (٦٥٦ هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - مصر - الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

(٥٣) شرح النووي على صحيح مسلم

تأليف: محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الخزامي الحواري (٦٧٦ هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٥٤) الصحاح

تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣ هـ) - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٥٥) صحيح البخاري

تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٥٦) صحيح مسلم

تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١ هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دارالفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(٥٧) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري

تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحلبي العينتابي «البدر العيني» (٨٨٥ هـ)

(٥٨) العين

تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) - تحقيق: د. مهدي الخزومي، إبراهيم السامرائي.

(٥٩) الغيبة

تأليف: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - تقديم: الشيخ آغا بزرك الطهراني - مكتبة نينوى الحديثة - طهران - إيران.

(٦٠) الفتاوى الكبرى

تأليف: تقي الدين ابن تيمية الحرّاني (٧٢٨ هـ) - دارالقلم - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٦١) فتح الباري

تأليف: أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

(٦٢) فتح المعين هامش إعانة الطالبين

تأليف: زين الدين بن عبد العزيز المليباري الفنائي - دارالفكر - بيروت - لبنان.

(٦٣) فردوس الأخبار

تأليف: شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي (٥٠٩ هـ) - تحقيق: فواز أحمد الزملي، محمد المعتصم بالله البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٦٤) الفرق بين الفرق

تأليف: عبد القاهر بن طاهر البغدادي الاسفراييني (٤٢٩ هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٦٥) فرق الشيعة

تأليف: أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (القرن الثالث) - تصحيح و تعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم - المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف - العراق - ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م.

(٦٦) الفروع

تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣ هـ) - راجعه: عبد الستار أحمد فرّاج - دار الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

(٦٧) فروع الكافي

تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن يعقوب الكليني (٣٢٨ هـ) - تصحيح و تعليق: علي أكبر غفاري - دارالكتب الإسلامية - ١٣٩١ هـ.

(٦٨) فقه القرآن

تأليف: أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣ هـ) - تحقيق: السيد أحمد الحسيني - مطبعة الولاية - قم - ايران - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.

(٦٩) الفهرست

تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - تصحيح و تعليق: السيد مُحَمَّد صادق بحر العلوم - المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف - العراق.

(٧٠) القاموس المحيط

تأليف: مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي (٨١٦ هـ) - دارالفكر - بيروت - لبنان.

(٧١) القوانين الفقهية

تأليف: مُحَمَّد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١ هـ) - دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٧٢) الكافي في فقه الإمامية

تأليف: أبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين الحلبي (٤٤٦ هـ) - تحقيق: رضا الأستاذي - نشر مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) العامة - أصفهان - ايران - ١٤٠٣ هـ.

(٧٣) الكافي في فقه المالكية

تأليف: يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣ هـ) - دارالكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٧٤) الكشف

تأليف: أبي القاسم جار الله مُحَمَّد بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) - دارالمعرفة - بيروت - لبنان.

(٧٥) كشف القناع عن متن الإقناع

تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوني (١٠٤٦ هـ) - تعليق: هلال مصيلحي، مصطفى هلال - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٧٦) كشف الخفاء

تأليف: إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني الجُرّاحي (١١٦٢ هـ) - تصحيح و تعليق: أحمد القلاش - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٧٧) كنز الدقائق

تأليف: عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (٧١٠ هـ) - أُنست على طبعة دهلي ١٣٤٨ هـ .

(٧٨) كنز العمال

تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (٩٧٥ هـ) - ضبط: بكري حيّاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٧٩) اللباب في شرح الكتاب

تأليف: عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي - تحقيق: مُحَمَّد أمين النوادي - دار الحديث - بيروت - لبنان.

(٨٠) لسان العرب

تأليف: مُحَمَّد بن مكرم، المعروف بابن منظور (٧١٨ هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان.

(٨١) لسان الميزان

تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) - دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد الدكن - الهند - ١٣٢٩ هـ .

(٨٢) المبسوط في فقه الإمامية

تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - تصحيح: السيد مُحَمَّد تقي الكشفي - المكتبة المرتضوية لإحياء تراث الإمامية .

(٨٣) المبسوط في فقه الحنفية

تأليف: شمس الدين مُحَمَّد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٢ هـ) - تصحيح: مُحَمَّد راضي الحنفي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(٨٤) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

تأليف: عبدالله بن مُحَمَّد بن سليمان، المعروف بداماد أفندي (١٠٧٨ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٨٥) مجمع الزوائد

تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة

الثالثة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.

(٨٦) المجموع في شرح المذهب

تأليف: محيي الدين يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري (٦٧٦ هـ) - دارالفكر .

(٨٧) محاضرات الأدباء

تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني (٥٠٢ هـ)

(٨٨) الخبر

تأليف: أبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي (٢٤٥ هـ) - تصحيح: د. ايلزه ليختن شتير - دارالآفاق الجديدة - بيروت - لبنان .

(٨٩) الخلق

تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ) - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - دارالآفاق الجديدة - بيروت - لبنان .

(٩٠) المدونة الكبرى

تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩ هـ) - مطبعة السعادة - مصر .

(٩١) المراسم

تأليف: حمزة بن عبدالعزيز الديلمي «الملقب بسلا» (٤٦٣ هـ) - تحقيق: محمود البستاني - النجف الأشرف - العراق - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

(٩٢) المستدرك على الصحيحين

تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري «ابن البيع» (٤٠٥ هـ) - دارالفكر - بيروت - لبنان - ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

(٩٣) مستدرك الوسائل

تأليف: الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠ هـ) - تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - بيروت - لبنان - الطبعة المحققة الأولى - ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م .

(٩٤) المستصفي من علم الأصول

تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي - المطبعة الأميرية ببولاق - الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ .

(٩٥) مسند أحمد بن حنبل

تأليف: أبي حامد محمد بن حنبل الشيباني (٢٣١ هـ) - دارالفكر - بيروت - لبنان .

(٩٦) مشكل الآثار

تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي (٣٢١ هـ) - تحقيق: محمد زهري النجار - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٩٧) المصنف

محمد بن أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١ هـ) - تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - المجلس العلمي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

(٩٨) معالم التنزيل

تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٥١٠ هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٩٩) معجم البلدان

تأليف: ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي - دار صادر - بيروت - لبنان.

(١٠٠) المعجم الكبير

تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ) - تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - مكتبة ابن تيمية.

(١٠١) المغني

تأليف: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠ هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

(١٠٢) المفردات في غريب القرآن

تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني (٥٠٢ هـ) - تحقيق: محمد سيد غيلاني.

(١٠٣) المقنع

تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، المعروف بالصدوق (٣٨١ هـ) - المطبعة الإسلامية - طهران - إيران - ١٣٧٧ هـ.

(١٠٤) المقنعة

تأليف: محمد بن محمد بن النعمان المفيد (٤١٣ هـ) - تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران - ١٤١٠ هـ.

(١٠٥) من لا يحضره الفقيه

تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن بابويه، المعروف بالصدوق (٣٨١ هـ) - تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان - دارالكتب الإسلامية - طهران - إيران - الطبعة الخامسة ١٣٩٠.

(١٠٦) المذهب في فقه الإمامية

تأليف: عبدالعزيز بن البرّاج الطرابلسي (٤٨١ هـ) - تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران - ١٤٠٦ هـ.

(١٠٧) المذهب في فقه الشافعية

تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (٤٧٦ هـ) - دارالمعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

(١٠٨) موسوعة فقه عمر بن الخطاب

تأليف: د. مُحَمَّد رواس قلعة جي - دار النفائس - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م. (١٠٩) الموطأ

تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩ هـ) - تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي - دار أحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(١١٠) ميزان الاعتدال

تأليف: أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ) - تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي - دارالمعرفة - بيروت - لبنان.

(١١١) النتف في الفتاوى

تأليف: أبي الحسن علي بن الحسين بن مُحَمَّد السغدّي (٤٦١ هـ) - تحقيق: د. صلاح الدين الناهي - مطبعة الإرشاد - بغداد - العراق - ١٩٧٥ م.

(١١٢) النهاية في غريب الحديث والأثر

تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد ... ابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ) - تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود مُحَمَّد الطناحي - المكتبة الإسلامية - بيروت - لبنان.

(١١٣) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى

تأليف: أبي جعفر مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) - دارالكتاب العربي - بيروت - لبنان - ١٣٩٠ هـ.

(١١٤) النوادر

تأليف: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي - تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (ع) - قم - إيران
- الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

(١١٥) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

تأليف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (١٠٠٤ هـ) - مطبعة مصطفى
البابي الحلبي و أولاده - مصر - ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م .

(١١٦) كتاب النيل و شفاء العليل

تأليف: ضياء الدين عبدالعزيز الثميني (١٢٢٣ هـ) - مكتبة الإرشاد - العربية السعودية - الطبعة
الثالثة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .

(١١٧) نيل الأوطار

تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥ هـ) - دار الجليل - بيروت - لبنان - ١٩٧٣ م .

(١١٨) الهداية بالخير

تأليف: أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، المعروف بالصدوق (٣٨١ هـ) - المطبعة الإسلامية -
طهران - إيران - ١٣٧٧ هـ .

(١١٩) الهداية شرح البداية

تأليف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (٥٩٣ هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي و
أولاده - مصر .

(١٢٠) الوافي بالوفيات

تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - هلموت ريتز - ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

(١٢١) الوسيلة إلى نيل الفضيلة

تأليف: محمد بن علي الطوسي، المعروف بابن حمزة - تحقيق: الشيخ محمد الحسون - مطبعة الخيام
- قم - إيران - ١٤٠٨ هـ .

(١٢٢) وفيات الأعيان

تأليف: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١ هـ) - تحقيق: د. إحسان
عباس - دار صادر - بيروت - لبنان - ١٣٩٨ هـ .

١- فهرس مواضيع الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	بين يدي الكتاب
٦	الإهداء
٧	المؤلف في سطور
١١	حول الكتاب
١٤	محتويات الكتاب
١٥	نسخ الكتاب
١٧	منهج التحقيق
١٨	شكر و تقدير
٢٩	مقدمة المؤلف
٣١	المسألة الأولى
٣٣	الكلام في إباحة نكاح المتعة
٣٣	العائد على محارمه ليس بزان في قول أبي حنيفة
٣٤	دليل المؤلف على إباحة نكاح المتعة
٣٦	جمع من الصحابة و التابعين يرون إباحة نكاح المتعة
٣٩	فقهاء إمامية و غيرهم يُثبتون ولد المتعة لأبيه
٤٢	عدم وقوع الطلاق في نكاح المتعة
٤٥	عدة المستمتع بها عدة الإماء
٤٦	عدم وقوع الإيلاء في نكاح المتعة
٤٧	عدة أصناف لا يقع بينهم الإيلاء
٤٨	وقوع الظهار في نكاح المتعة
٤٨	عدم وقوع اللعان في نكاح المتعة
٤٩	عدة أصناف لا يقع بينهم اللعان
٥٠	نكاح المتعة لا يحلل المطلقة ثلاثاً
٥٢	قوله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) من المجمل

	اجتماع الفقيه الحنفي مع ابن الجنيد في نيسابور
٦٥	المسألة الثانية
٦٦	إذا أسلمت الكتابية لا ينفسخ نكاحها من زوجها الكافر
٧١	المسألة الثالثة
٧١	حكم تحليل الجارية لآخر
٧٣	أحكام شهادة الزور في الفقه الحنفي
٧٧	المسألة الرابعة
٧٧	حكم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها
٧٩	جمع المؤلف بين الأخبار الناهية والأخبار المبيحة
٨٣	المسألة الخامسة
٨٣	الطلاق بالثلاث في مجلس واحد لا يقع إلا واحداً
٨٥	استدلال المؤلف بظاهر القرآن على ذلك
٨٧	طلاق ابن عمر لزوجه و اختلاف الروايات في ذلك
٩٠	عويمر بن ساعدة يطلق بعد اللعان
٩٣	المسألة السادسة
٩٣	الظهار لا يقع موقع اليمين و كذا الطلاق
٩٧	المسألة السابعة
٩٧	الزوجة لا ترث من رباح الأرض
١٠١	الرباع في اللغة
١٠٣	المسألة الثامنة
١٠٣	الحبوة للولد الأكبر
١٠٧	المسألة التاسعة
١٠٧	في قتل المرأة الرجل القصاص و نصف الدية
١١١	المسألة العاشرة
١١١	دية التنكيل بالميت دية الجنين
١٤٨ - ١١٢	تعداد المؤلف فروعاً شاذة من أقوال و آراء أبي حنيفة في الفقه
١٧٦ - ١٤٩	الفهارس